وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جـــــامعة عمار ثليجي بالأغـــــواط

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

الموضوع:

السلطة الجزائرية بين التصحيح و الانقلاب 1965 م

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة ماستر في التاريخ

تخصص : تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر

إعداد الطالبتين:

. وريدة صادقي

. فاطمة غراب

تحت إشراف الأستاذ:

. عيسى بوقرين

السنة الجامعية : 2015 / 2016

قال الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

‹‹ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1)

خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3)

الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)››

الآية من 01 إلى 05 من سورة العلق.

وقال أيضاً:‹‹ وَلاَ تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ

أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ (169) ››

الآية 169 من سورة آل عمران.

وقال:‹‹...وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً (85)››

الآية 85 من سورة الإسراء.

صدق الله العظيم

الشكـــــر

شكر و عرفان لمجهودات الأستاذ المشرف " **عيسى بوقرين** "

شكر للأساتذة في كلية العلوم الانسانية

شكر لكل القائمين على المكتبة البلدية لسيدي مخلوف و مكتبة البشير الإبراهيمي و مكتبة العلوم الإنسانية و الاجتماعية و مكتبة متحف المجاهد

شكر جزيل لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

إهـــــداء

" وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب "

و الصلاة و السلام على النبي المصطفى سيدنا محمد و على آله و صحبه اجمعين

الى شهداء الواجب الوطني الذين ضحوا بالغالي و النفيس من اجل حرية الاجيال القادمة

الى الوالدين الكريمين و كل افراد العائلة

الى من تطيب الاوقات برفقتهم كل من : شيماء ، ايمان ، مغنية ، نعيمة ، فتيحة ، عبير ، نورة ، عائشة ، نورة ، مروة ، نريمان ، جهاد.

الى من هم في القلب و سقطوا من القلم سهوا

فاطمة

وريدة

جبهة التحرير الوطني	ج . ت . و
ترجمة	تر
تقديم	تق
تحقيق	تحق
تحرير	تح
طبعة خاصة	ط . خ
جزء	ج
دون مكان نشر	د . م .ن
دون تاريخ	د . ت
صفحات	ص ص
المؤسسة الوطنية للكتاب	م . و . ك
المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية	م . و . ف .م
الشركة الوطنية للنشر و التوزيع	ش. و . ن . ت

مقدمة

بعد احتلال دام قرن و اثنين و ثلاثون سنة و بعد حرب ضارية دامت سبع سنوات و نصف بين الاستدمار الفرنسي و الشعب الجزائري و اقتناع الشعب بضرورة الكفاح المسلح و ان ما اخذ بالقوة لا يرد إلا بالقوة تكللت حرب التحرير بنيل هذه الاخيرة استقلالها سنة 1962 م لتجد السلطة الجزائرية نفسها امام وضع لا تحسد عليه اذ كانت تنتظرها الكثير من الامور و الاحداث و التحديات من اجل بناء دولة قوية مستقلة بذاتها عملت السلطة على السعي للقيام بالدولة و استعادة ما نهب منها و تصليح ما خرب و كذا استعادة الهوية الوطنية و تنمية الاقتصاد و تطويره.

وجدت الدولة الجزائرية نفسها منهارة اقتصاديا منهكة و ممزقة اجتماعية و منقسمة متفرقة سياسيا و كان لزاما عليها مواجهة الاوضاع الداخلية و الخارجية المتردية و التي كادت ان تعصف بفرحة الاستقلال و الدخول في حرب اهلية تحرق الاخضر و اليابس فقد شهدت الجزائر بعد نيل استقلالها صراعا على السلطة تمتد جذوره الى حرب التحرير لكن مع التريث في اتخاذ القرارات و تدخل ذوي العقول الواعية و الملمة بخطورة الوضع تداركت تلك الخلافات ، و في دراستنا هذه و المتمثلة في الحديث عن الجزائر بعد الاستقلال و تولي بن بلة سدة الحكم و مجاراة الاحداث الى غاية 1965 م تاريخ الحركة الانقلابية او التصحيحية التي قام بها بومدين ضده.

و قد ارتأينا في دراستنا هذه تسليط الضوء على قضية حركة 19 جوان من سنة 1965 م في الجزائر نظرا لحساسية الموضوع باعتبار ان التحدث عن هاته القضية التي مازلت تحوي جدل كبير لحد الآن بين معترف بأنه تصحيح و بين آخر يرى انه انقلاب ، و كذا متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص تاريخ حديث و معاصر و لرغبتنا في المعرفة أكثر عن الموضوع كما ان موضوع البحث مجال اهتمام و هو ما دفعنا للخوض في هذا البحث و قد نال العنوان تشجيع من طرف الأستاذ المشرف اضافة الى قلة الدراسات حول هذا الموضوع و كذا الرغبة في إبراز وقائع تلك القضية و اثرها و إثراء المكتبة الجامعية .

و قد اتبعنا في دراستنا هذه المنهج التاريخي الذي يشمل المنهجين الوصفي والسردي التحليلي من أجل وصف الأحداث و الوقائع التي جرت في هذه الفترة القصيرة من خلال التكلم عن حكم بن بلة وصولا الى حركة 19 جوان 1965 م .

كما أنه واجهتنا صعوبات في دراستنا كقلة المصادر العربية لأن أغلبية المصادر فرنسية و صعوبة الحصول عليها و قلة توفر المراجع و المصادر في هذا الموضوع في ولايتنا و شبه انعدام للدراسات السابقة عن الحدث و تهميش تلك الفترة 1962 م – 1965 م .

و منه يمكننا أن نطرح الإشكالية التالية: هل يمكن اعتبار ما جرى سنة 1965 م تصحيحا ثوريا او انقلابا عسكريا ؟.

و تنضوي تحت هذه الإشكالية تساؤلات تبرز حالة الجزائر و جاءت كالتالي: ما هي الاوضاع التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال ؟ و كيف كانت الجزائر طيلة فترة حكم الرئيس احمد بن بلة ؟ و ما وقائع الحدث ؟ و ما نتائجه؟.

و للإجابة عن هذه التساؤلات اتبعنا الخطة التالية و المكونة من ثلاث فصول:

ابتدأناها بمقدمة حول الموضوع الذي نحن بصدد دراسته و هو السلطة الجزائرية بين التصحيح و الانقلاب 1965 م و قد جاء الفصل الاول الذي كان عنوانه : اوضاع الجزائر بعد الاستقلال 1962 م فيه اربعة مباحث تسلسلت كالتالي: فالمبحث الأول يتحدث عن الاوضاع السياسية ، و الثاني عن الاوضاع الاجتماعية ، و الثالث عن الاوضاع الاقتصادية ، و الرابع عن الاوضاع الثقافية . أما الفصل الثاني فذكر بعنوان احمد بن بلة رئيس الجزائر و ضم اربعة مباحث ضمت في المبحث الأول التعريف بأحمد بن بلة، و الثاني عن آراء بن بلة ، و الثالث عن معالم الدولة في عهده ، و الرابع عن علاقات الجزائر خلال فترة حكمه .أما الفصل الثالث و الأخير فقد عنوناه بـ: حركة 19 جوان 1965 م احداث و نتائج و قسمناه على خمس مباحث اشتملت في المبحث الأول على الخلفيات و الاسباب ، و الثاني على التخطيط ، و الثالث على الحدث 19 جوان 1965 م و اما الرابع فتناولنا فيه المؤيدون و المعارضون و المبحث الخامس النتائج .

و خلصنا في الخاتمة التي اشتملت على حوصلة عامة حول موضوع دراستنا .

و قد اعتمدنا في دراستنا على بعض المصادر و التي تمثلت في مذكرات من عايش و ساير تلك الفترة كمذكرات أحمد بن بلة التي املاها على روبير ميرل و مذكرات الشاذلي بن الجديد و لخضر بورقعة و خالد نزار و فتحي الديب في كتابه عبد الناصر و الثورة الجزائرية و كذا الاعتماد على الجرائد كجريدة المجاهد و أما المراجع فاعتمدنا على احمد منصور في مجموعة الحوارات التي قام بها مع الرئيس احمد بن بلة و جمعها في كتاب بعنوان الرئيس احمد بن بلة يكشف اسرار ثورة الجزائر و كتاب سعد بن البشير العمامرة عن الرئيس هواري بومدين .

و في الأخير نرجو أننا قد وفقنا في عملنا المتواضع ، فإن أصبنا فمن الله عز و جل و إن أخطانا فمن أنفسنا.

الفصل الأول:

أوضاع الجزائر بعد الاستقلال 1962 م

1- الاوضاع السياسية

2- الاوضاع الاجتماعية

3- الاوضاع الاقتصادية

4- الاوضاع الثقافية

بعد استقلال الجزائر سنة 1962 م ثمرة سبع سنوات و نصف من حرب ضروس شهدت الجزائر خلالها العديد من الاضطرابات و التقلبات كانت نتيجتها مليون من الشهداء و الأموات و مليونين من المبعدين و مئات الآلاف من المعتقلين علاوة على ثلاث مائة ألف لاجئ خلافا عن التحطيم الشبه كلي للقرى و المداشر و الدواوير و حرق الغابات و الغلال و تخريب بنية الدولة الجزائرية [1].

فقد نصت اتفاقيات ايفيان 1962/03/18 م على ان الهيئة التنفيذية المؤقتة تنظم بعد اعلان الاستقلال و في اجل اقصاه ثلاثة اسابيع انتخابات لتعيين جمعية وطنية تأسيسية جزائرية تقوم بتسليم كامل الصلاحيات و المهام لها عند انعقاد دورتها الأولى[2].

فبعد اعلان وقف اطلاق النار بين الطرفين يوم الاثنين 1962/03/19 م على الساعة الثانية عشر بالضبط و الافراج عن بن بلة[3] و رفاقه بدأت الحكومة بالعمل على تجسيد مطالب الاتفاقيات :

من حق الدولة الجزائرية ممارسة سيادتها المطلقة و التامة في الداخل و الخارج و تمارس هذه السيادة في كل الميادين و خاصة في الدفاع المدني و الشؤون الخارجية ، كما تتخذ الدولة الجزائرية لنفسها مع كامل الحرية مؤسساتها الخاصة و تختار النظام السياسي و الاجتماعي الذي تراه اكثر ملائمة لمصالحها و في الميدان الدولي تختار و تنفذ مع كامل السيادة السياسية التي تختارها و تصادق الدولة الجزائرية دون تحفظ على التصريح العالمي لحقوق الانسان و تقيم مؤسساتها على مبادئ ديمقراطية و على التساوي في الحقوق السياسية بين كل المواطنين دون ميزة في الجنس او الأصل او الدين و تطبق خاصة الضمانات المعترف بها للمواطنين من ذوي الحالة المدنية الفرنسية [4]. لتشهد الجزائر بعد استقلالها العديد من الأحداث و الأوضاع و التي سنذكرها كالتالي:

---

[1] بن يوسف بن خدة ، **شهادات و مواقف** ، ط 1 ، دار الأمة ، الجزائر ، 2007 ، ص 40 .

[2] سعد بن البشير العمامرة ، **هواري بومدين الرئيس القائد (1932_ 1978)** ، قصر الكتاب ، الجزائر ، 1997 ، ص 48 .

[3] احمد بن بلة : من مواليد 25 سبتمبر 1916 م أول رئيس للجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال ، للمزيد انظر الفصل الثاني ص 45.

[4] اسماعيل احمد ياغي و محمود شاكر ، **تاريخ العالم الاسلامي الحديث و المعاصر** ، ج 2 ، دار المريخ ، الرياض ، 1993 ، ص 290 .

I. الأوضاع السياسية:

ان التسابق للسلطة لم يكن جديد كما انه لم يكن وليد وقف اطلاق النار بل انه بدأ مباشرة مع تكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ليصل الى اوجه ذلك الصراع حيث شكلت الحكومة المؤقتة بقيادة السيد يوسف بن خدة[1] و التي قامت في 27 سبتمبر 1961 م بأمر الولايات بقطع العلاقات مع قيادة الاركان العامة ، و لقد ازداد الخلاف حدة مع مطلع السنة الجديدة عندما قامت قيادة الاركان العامة في نشاطها و هي اكثر قوة من أي وقت مضى .

لقد انطلقت تلك المشاكل و التسابق الى السلطة و أي أحق بها بتسلم السلطة من موقفين ايديولوجيين يمكن حصرهما كالآتي :

الموقف الأول : الرافض الذي يرى ان حل القضية الجزائرية يكمن أولا في الحاق هزيمة عسكرية بالجيش الاستعماري و عليه فإن التفاوض مع الفرنسيين يعتبر تنازلا و خيانة و تبنت قيادة الاركان العامة هذه الفكرة و اعتبرت ان اتفاقيات ايفيان اجهاض للثورة التحريرية .

الموقف الثاني : يعتبر ان الحل العسكري لا جدوى منه وان الطريقة الوحيدة هي التفاوض مع فرنسا و هي الطريقة الأسلم لوقف اطلاق النار [2].

إن الموقف الأول نظرا إلى ان اصحابه لم يكونوا معروفين على الساحة السياسية و لذلك توجهوا الى قصر أولنوي و وقع اختيارهم في بادئ الأمر على السيد محمد بوضياف [3] لما اشتهر عنه من مقدرة و

---

[1] يوسف بن خدة : (1920 م – 2003 م) ثاني رئيس للحكومة المؤقتة الجزائرية 1961 م – 1962 م ،و لد بالبرواقية (المدية) ناضل في صفوف الكشافة الوطنية ثم الحركة الطلابية ثم حزب الشعب الجزائري السري و عضو اللجنة المركزية ، تحت حكومته اختتمت مفاوضات السلام مع فرنسا ليشهد بعدها ازمة صائفة 1962 م انسحب من الحياة السياسية بعد ما عايشه تلك السنة ، انظر : عاشور شرفي ،**معلمة الجزائر**، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2009 ، ص 251.

[2] محمد العربي الزبيري ، **تاريخ الجزائر المعاصر**،ج 2 ،منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1999،ص 200.

[3] محمد بوضياف: (1919-1992) أحد مؤسسي جبهة التحرير الوطني 1954 ولد بالمسيلة انضم لحزب الشعب و أسس المنظمة الخاصة 1947 و عضو مؤسس للجنة الثورية الوحدة و العمل ،وزير دولة في الحكومة المؤقتة دخل في صراع مع بن بلة فأسس حزب الثورة الاشتراكية 1962 ،هاجر الى المغرب و عاد سنة 1992 كرئيس دولة ليغتال في نفس السنة، انظر : عاشور شرفي ، المرجع السابق ،ص 374.

تنظيم لكنه رفض عرض مبعوث قيادة الأركان عبد العزيز بوتفليقة [1] نظرا لارتباطه مع الحكومة المؤقتة و بالضبط مع السيد كريم بلقاسم[2].

الذي كان قد تحالف معه من قبل ضد السيد احمد بن بلة و الذي تبنى هذا الأخير موقف قيادة الاركان من اجل فرض حلها للأزمة و المتمثل في تشكيل مكتب سياسي يكون مسئولا عن الحكومة المؤقتة و في وضع مشروع جديد للمجتمع الجزائري.[3]

أما الموقف الثاني فقد تزعمه السيد كريم بلقاسم الذي اقترح مكتبا سياسيا من تسعة اشخاص و هم بالإضافة الى اسمه : حسين آيت احمد[4] و محمد بوضياف و احمد بن بلة و سعد دحلب[5].

و تعتبر ان الموقفين المذكورين اعلاه تبلورت في داخل المجلس نزعتان رئيسيتان احداهما بزعامة السيد احمد بن بلة و هي ترى ان المكتب السياسي المزمع انتخابه يجب ان يتكون من سبعة اعضاء و ان تعطى له الصلاحيات اللازمة لقيادة البلاد الى ان يتم تزويدها بالمؤسسات الشرعية المنتخبة و اقترح

---

[1] عبد العزيز بو تفليقة:ولد 1937 بوجدة (المغرب) التحق بجيش التحرير 1956 كلف بمهمة مراقب عام بالولاية الخامسة ثم ضابط بالولاية الرابعة ثم ملحق بمركز قيادة الاركان بعد 1962 وزير الشباب و الرياضة و السياحة و وزير الشؤون الخارجية ثم رئيس للجمهورية 1999 الى حد الان ،انظر : عاشور شرفي ، المرجع السابق ، ص 336.

[2] كريم بلقاسم: نائب رئيس الحكومة المؤقتة 1958-1962 ولد سنة 1922 بآيت يحي (تيزي وزو) انضم لحزب الشعب ثم قائد ولاية القبائل العليا و عضو مكلف في قيادة الاعداد لاندلا ع الثورة التحريرية انتقل للشؤون الخارجية في ثالث حكومة مؤقتة في هيئة الاركان العامة بعد انقلاب 1965 اغتيل بفرانكفورت 1970 ، انظر:عاشور شرفي ، المرجع السابق ، ص 1215.

[3] محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 201.

[4] حسين آيت احمد: ولد عام 1926 بعين الحمام (تيزي وزو) انضم لحزب الشعب و عضو اللجنة المركزية و عضو بالمكتب السياسي بقيادة اركان المنظمة الخاصة 1947 تم خطفه مع بن بلة و رفاقة و افرج عنهم بعد وقف اطلاق النار ، عين وزير دولة في الحكومة المؤقتة 1958 اعترض على جماعة بن بلة و تحول لمعارض بعد الاستقلال و قائد لجبهة القوى الاشتراكية ،انظر : عاشور شرفي ، **قاموس الثورة الجزائرية 1954 – 1962** ، تر: عالم مختار ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007 ، ص 55 .

[5] سعد دحلب : (1919-2001) ولد بدوار الرشايقة قرب قصر الشلالة مناضل في نجم شمال افريقيا تولى تسيير شركة الجزائر للصحافة و النشر عضو المجلس الوطني للثورة 1956 و وزير الاعلام في اول حكومة مؤقتة 1958 ثم امين عام وزارة الشؤون الخارجية و عضو وفد الحكومة المؤقتة في اتفاقيات ايفيان 1962 و بعد الاستقلال عين سفيرا بالمغرب ثم مديرا للشركة المختلطة بيرلي – الجزائر 1971 و في 1989 انشأ دار للنشر تحمل اسمه ، انظر : عاشور شرفي ، قاموس الثورة الجزائرية ، المرجع السابق،ص 164.

السيد احمد بن بلة الى جانب اسمه : محمد خيضر[1] و محمد بوضياف و حسين آيت احمد و رابح بيطاط[2] و محمدي السعيد[3] و الحاج بن عله[4].

و عندما نعود الى التشكيلتين فنجدها متشابهة فإننا نجد الخلاف بين احمد بن بلة و كريم بلقاسم لا يعود الى اشياء جديدة و لكنه ينطلق من اعتقاد كل منهما أنه أحق من الآخر بقيادة الثورة .

و مهما يكن الامر و امام عدم ظهور اغلبية حقيقية لصالح واحد فإن اطرافا كثيرة قد حاولت تخريب و جهات النظر و كان من الممكن ان يتفق الجميع على مكتب سياسي مكون من احد عشر عضو و يكون متضمنا لكل الاسماء الواردة في القائمتين و لكن لم يحدث ذلك بسبب تعنت احمد بن بلة الذي رفض عضوية الباءات الثلاثة[5] و قد قام يوسف بن خدة انه خاف على الحكومة المؤقتة فتحمل فتحمل المسؤولية و غادر طرابلس الى تونس في 07 جوان 1962 م مع كل من السيد محمد بوضياف و آخرين مع ان المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم يختتم اشغاله رسميا و لم ينتخب أي هيئة سياسية ادى هذا الى زيادة حدة الازمة فقد راح كل طرف يبحث عن انصار اقوياء يستعين بهم

---

[1] محمد خيضر: (1912-1967) وزير الدولة في الحكومة المؤقتة 1958 ولد بالجزائر العاصمة انضم لنجم شمال افريقيا ثم التحق بجبهة التحرير الوطني 1956 و عضو بالمجلس الوطني للثورة اعتقل في حادثة الاختطاف 1956 الط سراحه بعد وقف اطلاق النار تولى منصب امين عام جبهة التحرير الوطني اختلف مع بن بلة سنة 1963 ،اغتيل بمدريد 1967، انظر: عاشور شرفي ،قاموس الثورة الجزائرية ، المرجع السابق ،ص 160.

[2] رابح بيطاط: ولد سنة 1925 بعين الكرمة (قسنطينة) ناضل في حزب الشعب و حركة انتصار الحريات الديمقراطية ثم المنظمة الخاصة 1947 عاش في سرية ابتداءا من سنة 1956 عضو مؤسس اللجنة الثورية للوحدة و العمل 1954 المسئول الاول لجبهة التحرير الوطني في الولاية الرابعة اعتقل مع القادة 1956 و افرج عنه 1962 ،عمل نائب رئيس في حكومة بن بلة ،انظر :عاشور شرفي ، معلمة الجزائر ، المرجع السابق ، ص 412.

[3] محمدي السعيد: (1912-1994) ولد بآيت افراح (تيزي وزو) ضابط صف سابق بالجيش الفرنسي و قائد الولاية الثالثة 1956 شارك في مؤتمر الصومام ،عين قائد للأركان 1958 و وزير لقدماء المجاهدين في حكومة بن بلة 1963 أنظر: عاشور شرفي ، معلمة الجزائر ،المرجع السابق،ص 1287.

[4] الحاج بن علة:ولد سنة 1923 بودان بالقطاع الوهراني انخرط في تنظيم شبيبة حزب الشعب منذ 1937 اتصل به بن بلة للانضمام الى المنظمة الخاصة 1948 و رائد بجيش التحرير الوطني منذ 1961 و عضو المكتب السياسي المتشكل في تلمسان تولى رئاسة الجمعية الوطنية التأسيسية بعد استقالة فرحات عباس 1963 و اعتقل خلال حركة 19 جوان 1965 ووضع رهن الاقامة الجبرية قبل ان يفرج عنه 1968 ، انظر : عاشور شرفي ، قاموس الثورة الجزائرية ، المرجع السابق ،ص 75.

[5] الباءات الثلاثة : بن طوبال و بوصوف و كريم بلقاسم.

للاستيلاء على السلطة ف : احمد بن بلة ضمن تأييد قيادة الاركان العامة و الولايتين الأولى و السادسة ثم راح يجمع حوله الاطارات السياسية التي تريد تصفية حساباتها مع الحكومة المؤقتة او الباءات الثلاثة ، و أما بن يوسف بن خدة فإنه استمال الولايات الثانية و الثالثة و الرابعة و الخامسة بالإضافة الى منطقة العاصمة و فيدرالية جبهة التحرير الوطني في اوروبا ثم اعلن باسم الحكومة عن حل قيادة الأركان و راح يبحث في الحدود الشرقية و الغربية عن بديل لها [1].

في نفس هذا الاطار و مخالفة للاتفاق مع فرنسا دخل السيدان محمد بوضياف و كريم بلقاسم الى الجزائر خفية في يوم 09 جوان 1962 م من اجل الاتفاق مع رئيس الحكومة المؤقتة من اجل تكوين هيئة موحدة لمواجهة قيادة الاركان التي رفضت الامتثال لقرار حلها و كما كان من المنتظر انعقد في زمورة بالولاية الثالثة اجتماع دام يومي 24-25 جوان 1962 م شارك فيه ممثلون عن الولايات الثانية و الثالثة و الرابعة و عن منطقة العاصمة و فيدرالية فرنسا و بعد التداول في القضايا المهمة لاحظوا ان الحكومة فقدت هيبتها و اللجنة التنسيقية تسند اليها مهمة وضع قوائم المرشحين للمجلس التأسيسي وضبط الشروط الموضعية اللازمة لعقد المؤتمر الوطني لكنها كانت محاولة يائسة فالولايات لم تستجب لنائبي رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية [2].

لتعرف جبهة التحرير الوطني ازمة حادة كادت ان تعصف بالجزائر في حرب مدمرة لا نتيجة لها و تعود اصول هذه الازمة الى الاجتماع الذي عقده المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس لدراسة الوضع الجزائري و التحضير لما بعد الاستقلال و المصادقة على ميثاق المؤتمر لتشهد الجزائر ازمة عرفت بأزمة صائفة 1962 م.

1. أزمة صائفة 1962 م :

كان سببها عجز مؤتمر طرابلس في جلساته بأواخر شهر ماي و أوائل شهر جوان 1962 م على تعيين مكتب سياسي يدير المرحلة الانتقالية و كان لمغادرة بعض المؤتمرين للاجتماع و مقاطعته و من

---

[1] محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 202.

[2] محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)**، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007، ص 845.

ضمنهم رئيس الحكومة بن خدة قد عقد المشكلة و وضع المؤتمر في حرج كبير عولجت الوضعية بتحرير محضر اثبات الانصراف في 07 جوان 1962 م من قبل مجموعة بلغ اعضائها 29 مؤتمرا حاضرا او بالوكالة و هذه المجموعة ساندت بن بلة و دعمته و تتكون من شخصيات مهمة مثل : رابح بيطاط و محمدي السعيد و محمد خيضر و فرحات عباس[1] و احمد فرنسيس[2] و بومنجل[3] و الشيخ خير الدين[4] ، ثم من اعضاء هيئة اركان الجيش العامة و بعدهم اعضاء مجالس الولايات باستثناء صالح بوبنيدر[5].

هذه المجموعة هي التي عينت المكتب السياسي برئاسة احمد بن بلة و لكن بدون سند قانوني فالقانون الخاص بمؤسسات الدولة الجزائرية و المصادق عليها من قبل المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة في اوائل جانفي 1960 م يستوجب بناءا على مادته السابعة من فصله الثاني ان تكون المصادقة على

---

[1] فرحات عباس: (1899-1985) اول رئيس للحكومة المؤقتة ولد بدوار الشحنة(جيجل) اسس جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا 1927 و أنشأ الاتحاد الشعبي الجزائري 1938 و اسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 1946 و انضم الى جبهة التحرير الوطني 1955 ،تحالف مع بن بلة و كان اول رئيس للجمعية التأسيسية الجزائرية 1963 و انتقل للمعارضة ، انظر: عاشور شرفي، معلمة الجزائر، المرجع السابق ، ص 1006.

[2] احمد فرنسيس : وزير الاقتصاد و المالية ولد في 1910/11/12 بغليزان ناضل بجمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا و احد مؤسسي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 1956 و عضو وفد الحكومة المؤقتة في المرحلة الاولى من المفاوضات مع فرنسا(ايفيان 1) دخل حكومة بن بلة كوزير للمالية 1962 توفي بجنيف،انظر:عاشور شرفي،قاموس الثورة الجزائرية،المرجع السابق، ص 260.

[3] بومنجل احمد : (1906-1984) ولد في بني منقلات (تيزي وزو) ناضل في نجم شمال شمال افريقيا ثم حزب الشعب و شارك في صياغة بيان 1943،عين وزير الاشغال العمومية 1962 ثم وزير اعدة البناء 1963،اعتزل السياسة الى وفاته، انظر : عاشور شرفي، معلمة الجزائر ، المرجع السابق ، ص 402.

[4] الشيخ خير الدين: خير الدين محمد (1902-1993) قائد اصلاحي و عضو المجلس الوطني للثورة ولد بفرفار (بسكرة)،ممثل في جبهة التحرير الوطني 1955 و عضو اول مجلس وطني للثورة 1958 بعد الاستقلال عين نائبا في الجمعية الوطنية الاولى ، انظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية ،المرجع السابق ، ص 160.

[5] صالح بوبنيدر:المدعو صوت العرب ولد سنة 1929،ولد بواد زناتي (قالمة) ناضل في حزب الشعب و عضو المنظمة الخاصة و عضو بقيادة اركان الولاية الثانية 1955-1959 ليصبح العقيد القائد أدت الى مشادات كلامية بينه و بين بن بلة 1962/06/04 حول مهام العقيد الطاهر زبيري فاعتقل مع بن طوبال و اطلق سراحه فتوجه لوهران ليعود لممارسة اعماله فتولى مسؤولية الشؤون العمومية و الادارية و عضو مؤسس لحزب الثورة الاشتراكية 1963،انظر:عاشور شرفي،معلمة الجزائر ،المرجع السابق ،ص 335.

المواضيع المطروحة بأغلبية ثلثي الاعضاء و قد جرى العمل بهذه القوانين خلال المؤتمرين الثالث و الرابع [1].

و يبدو ان اعضاء الحكومة المؤقتة مثل : محمد يزيد[2] و دحلب و بوضياف و كريم بلقاسم و الرائد قاسي [3]و قد امتنع عن الانحياز في انتظار التطورات كل من : بوصوف [4]و ابن طوبال[5] و قد اتخذوا قرارا بالمغادرة مثل رئيسهم بعد ان ضاقوا ذرعا بالتجاوزات الكلامية التي سادت اجواء المؤتمرين خلال دورة طرابلس ، و يبدو ان الحكومة المؤقتة قد قصرت عندما لم تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجديدة و التي من بينها حضور الكبار الأوائل و السابقين و لم تراع سلم المتصدرات و حق المقامات و هذا

---

[1] عبد الحميد زوزو ، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة** ، دار هومة ، الجزائر ، 2009 ، ص 51.

[2] محمد يزيد : (1923-2003) ولد بالبليدة انخرط في حزب الشعب و عضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية و التحق بجبهة التحرير الوطني و اصبح ممثل لها في نيويورك و عين وزيرا للإعلام في الحكومة المؤقتة 1958-1962 و عضو بالبرلمان و سفير الجزائر ببيروت ، انظر : عاشور شرفي ، معلمة الجزائر، المرجع السابق ، ص 1492.

[3] الرائد قاسي: اسمه الحقيقي محمد حماي من سيدي عيش (بجاية) مناضل في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري قبل 1954 و عضو مجلس الولاية الثالثة 1956-1957 و المجلس الوطني للثورة 1957-1962 احد المنظمين الرئيسيين لمؤتمر الصومام تولى بصفته رائد جبهة التحرير الوطني قيادة قاعدة تونس 1957-1959 و البعثة الدبلوماسية بتونس بقي عسكريا محترفا بعد الاستقلال ، انظر : عاشور شرفي ، قاموس الثورة الجزائرية ، المرجع السابق ،ص 273.

[4] بوصوف عبد الحفيظ : (1926-1980) ولد بميلة التحق بحزب الشعب و اصبح اطار في المنظمة الخاصة 1947 شارك في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة و العمل و عضوا بالمجلس الوطني للثورة 1956 ، وزيرا للتسليح و العلاقات العامة في الحكومة المؤقتة آلت اليه السلطة الفعلية في جبهة التحرير الوطني و بعد مقتل عبان رمضان اعتزل السياسة 1962 ليدير شؤونه الخاصة ن انظر : عاشور شرفي ، معلمة الجزائر ، المرجع السابق ، ص 372.

[5]ابن طوبال: سليمان المدعو لخضر او سي عبد الله ولد سنة 1923 بميلة ، انضم الى حزب الشعب اثناء الحرب العلمية الثانية و التحق بالمنظمة الخاصة و انضم ال مجموعة الـ22 و احد صانعي هجومات 20 اوت 1955 الى جانب زيغود يوسف و كان ضمن اعضاء ثاني لجنة للتنسيق و التنفيذ و ساهم في ابعاد المركزيين و اختير عضوا في وفد الحكومة المؤقتة الذي فاوض الفرنسيين في روس و ايفيان 2 ، اعتقل ثم اطلق سراحه بعد 1962 و لم يتول أي منصب سياسي و بعد 1965 عين رئيسا و مديرا عاما للشركة الوطنية للتعدين و ابتدءا من 1972 عين رئيس مجلس ادارة الاتحاد العربي للحديد و الصلب ،انظر :عاشور شرفي ، قاموس الثورة الجزائرية ،المرجع السابق، ص 74.

ربما ما أراد البعض التعبير عنه بحساسية مفرطة للأسبقية النضالية و الاولوية للثورة عبر عنها كل بطريقته الخاصة بعد مؤتمر الصومام[1] .

توقع الكثير بعد عقد اتفاقيات ايفيان و وقف اطلاق النار تعيين بن بلة بمجرد اطلاق سراحه على رأس اللحكومة المؤقتة خلال الفترة الانتقالية و كان اقدام بن خدة فيما بعد على حل هيئة الاركان و تجريد اعضائها من رتبهم العسكرية قد زاد في تفاقم الازمة و تعقيد الموقف و افضى الى التكتل و انقسام العسكريين و السياسيين على حد سواء[2] .

فمن جهة نجد الولايات الثانية و الثالثة و الرابعة و المنطقة الحرة الى جانب بن خدة تسانده في حين تؤيد بن بلة الولاية الاولى و الخامسة و السادسة و لحسن الحظ لم تطل الازمة المعروفة بأزمة الشقاق او الفتنة بفضل الموقف الحيادي و التصرف الايجابي للشعب الجزائري الذي عبر عن غضبه وقتذاك بشعارات تنم عن مدى وعيه السياسي ذكر منها : " نحن الشعب لسنا من أي طرف كان " فليأت المسئولون للعاصمة الى التحاور بدل الاحتكام للسلاح " " ينبغي على الجزائريين ان لا يهدروا دم بعضهم " [3]، كانت هذه النداءات تنطلق من حناجر الجماهير المحتشدة امام مقر ولاية الجزائر اين كان كريم بلقاسم يطل من شرفاتها مع الوفد المرافق له على جموع المتظاهرين في الفاتح من سبتمبر 1962 م ، اما بالمدن الجزائرية الاخرى فقد كانت شعارات الجماهير واحدة : " سبع سنين بركات ، يحيا الشعب ، تحيا الوحدة ، لا لهدر الدماء " و لولا تدخل بعض الحكماء و المناضلين و المجهودات التي بذلها يوسف بن خدة لتسوية الوضع للتنازل عن السلطة حقنا للدماء و قد فرض جيش الحدود نفسه و اثبت انه الاقوى لملكه الاسلحة الحديثة و الثقيلة و ذلك بحسمه الخلافات لصالح المكتب السياسي المشكل من طرف بن بلة في انتظار اجتماع مجلس الثورة[4] و تقرر تنظيم انتخابات ليجتمع

---

[1] علي هارون ، **خيبة الانطلاق او فتنة صيف 62** ، تر : الصادق عماري و امال فلاح ، دار القصبة ، الجزائر ، 2003 ، ص 11.

[2] نفسه ، ص 12.

[3] عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 52.

[4] المجلس الوطني للثورة الجزائرية : انبثق عن مؤتمر الصومام 1956 به 34 عضو بين دائم و مستخلف لعب دورا هاما في اضعاف الحكومة المؤقتة الجزائرية عشية الاستقلال ، طالبوا خلال دورته 28 ماي 1962 باستبدال الحكومة المؤقتة الجزائرية بالمكتب السياسي ، انظر : عاشور شرفي ، قاموس الثورة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 313.

يوم 25 سبتمبر 1962 م المجلس الوطني التأسيسي على الساعة الرابعة و 20 دقيقة في أول جلسة له بمقره الكائن بـ 7 شارع زيغود يوسف حاليا ، و بعد انتخاب السيد فرحات عباس رئيسا للمجلس التأسيسي و انتخاب نواب الرئيس و الكتاب و المتصرفين [1]تقدم السيد عبد الرحمن فارس[2] رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة و القى كلمة قصيرة بالمناسبة ثم قام السيد فرحات عباس رئيس المجلس بقراءة الرسالة التي قدمها له عبد الرحمن فارس و بها تصريح تسليم الهيئة التنفيذية المؤقتة مهامها الى المجلس الوطني التأسيسي [3].

2. مشروع طرابلس :

جاء مشروع طرابلس في ثلاثة اقسام أساسية :

القسم الأول : يعطي صورة مجملة عن الوضعية الجزائرية في شكل دراسة تاريخية للثورة التحريرية و نتائجها بالنسبة لكل من الجزائر و فرنسا فثورة التحرير التي حققت الانتصار الذي كرسته اتفاقيات ايفيان كانت نصرا سياسيا لا مرد له وضع حدا نهائيا للهيمنة الاستعمارية التي دامت قرنا و نصف غير ان الامر الأساسي يكمن في وصول كفاح الشعب الجزائري الى مرحلة الثورة الاقتصادية و الاجتماعية بعد تحقيق الاستقلال[4].

القسم الثاني : و تمثل الجزء العقائدي لبرنامج " الثورة الديمقراطية الشعبية " و فيه حاول محررو البرنامج التعريف بالثورة الديمقراطية الشعبية على ضوء معطيات موضوعية تعكس الواقع الجزائري في

---

[1] Abbas Ferhat , **L'Independence confisquée** ,édition , Garnia , France ,1984 , p :41.

[2] عبد الرحمن فارس : (1911-1991) ولد بأقبو (بجاية) درس الحقوق بالجزائر العاصمة 1931 و اصبح اول موثق مسلم في الجزائر ، اتصل بالأوساط القريبة من الفرع الفرنسي للأممية العمالية S.F.I.O ثم دخل عضوا في مجلسها العام بالجزائر العاصمة في اول جمعيتها التأسيسية الاولى سنة 1946 ثم رئيسا للجمعية الجزائرية 1953 و بعد الاستقلال وضع عبد الرحمن فارس نفسه في خدمة المكتب السياسي بتلمسان و في خدمة احمد بن بلة و اليه سلم مقاليد السلطة التنفيذية يوم 27 سبتمبر 1962 في نهاية مهمته ، اعتقل في جويلية 1964 و نفي الى الصحراء و اطلق سراحه في جوان 1965 ليعود للعمل بمكتبه للتوثيق ،توفي 1991/05/13 ، انظر : عاشور شرفي ، معلمة الجزائر ، المرجع السابق ، ص 1107.

[3] سعد بن البشير العمامرة ، المرجع السابق ، ص 48 .

[4] عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 47.

نظرهم و تبين الكيفية التي يتم بها التشييد الثوري للدولة و المجتمع ، و يعرف اصحاب المشروع الثورة الديمقراطية الشعبية على انها هبة للشعب الجزائري المقدم على التشييد الواعي للمجتمع و السلطة فالشعب عندهم هو العامل المحرك للثورة بفئاته المحرومة المكونة بالخصوص من الفلاحين و الحرفيين و التجار و العمال الذين زودوا حركة التحرير الوطني بالإطارات السياسية و من الشباب و المثقفين الثوريين بصفة عامة و ينبغي لهذه الثورة ان تكون ديمقراطية [1].

القسم الثالث: فاحتوى المهام الاقتصادية و الاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية في ثلاث فصول:

1- خاص بالمجال الاقتصادي الذي يتمحور اساسا حول الاصلاح الزراعي و ما يتطلبه من اجراءات التسيير الجماعي لوسائل الانتاج و الانشطة الاقتصادية ، اما قطاعات النشاط الاقتصادي الاخرى كوسائل النقل و القرض و التجارة الخارجية و الطاقة و التصنيع فينبغي ان تشملها كل عملية التأميم.

2- في المجال الاجتماعي ان سيرفع مستوى الحياة و يقضي على الامية و يتم تطوير الثقافة الوطنية .

3- مخصص للسياسة الخارجية و يتضمن شعارات و مبادئ التحرير التي ستعتمدها الجزائر في سياستها الخارجية كشعار النضال ضد الاستعمار و الامبريالية في سياق تيار الحياد ، لكن نحو التحالف مع البلدان التي تعمل على تدعيم استقلالها للتحرر من الهيمنة الامبريالية [2].

أما الملحق بالبرنامج فقد خصص للحزب و تدور فكرته الرئيسية حول ضرورة التمييز بعناية بين دور كل من الحزب و الدولة فدور الاول يتمثل في المراقبة الكاملة للثانية فعلى الحزب اذن ان يفعل بحيث يكون اعضاء المكتب في غالبيتهم اعضاء في الحزب و يكون رئيس الحكومة نفسه عضوا في المكتب السياسي و تكون غالبية اعضاء المجالس ايضا من الحزب [3].

و خلافا لمؤتمر الصومام الذي كان مؤتمرا تأسيسيا لجبهة التحرير الوطني و فيه كان التركيز على الموضوعات التنظيمية و الادارية و على الوسائل التعبوية للثورة اكثر من النواحي الفكرية و

---

[1] عبد الله منقلاتي و طافر نجود ، **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية** ، ج 2 ، دار سحنون ، الجزائر ، ص 475.

[2] علي هارون، المرجع السابق، ص 23.

[3] عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 49.

الايديولوجية فإن واضعي برنامج طرابلس شددوا على ان حزب جبهة التحرير ينبغي ان ى تكون مجرد تجمع لاتجاهات شتى .

وينتهي الملحق بتحديد اولويات الساعة المطروحة على الحزب لمعالجتها كالتصدي لمنظمة الجيش السري الفرنسي[1] التي كثفت من عملياتها الاجرامية تلك الفترة و تطوير جيش التحرير الوطني الى جيش وطني شعبي و تنصيب المكتب السياسي و غيرها من الامور المستعجلة و التي كانت مثار خلاف شديد بين المؤتمرين في طرابلس و لاسيما حول الموضوع الأخير[2]، أدى الى انقسامهم الى كتلتين :

- كتلة تؤيد المكتب السياسي لـ : بن بلة و قيادة الاركان العامة و معها الولاية الاولى و الخامسة و السادسة و جيش الحدود.
- كتلة تناصر الحكومة المؤقتة التي يرأسها يوسف بن خدة و تسانده الولاية الثانية و الثالثة و الرابعة و فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني.

و كان الخلاف في الواقع خلاف اشخاص و حول النفوذ خلاف حول مضامين البرنامج و ابعاده السياسية و الفكرية و الثقافية التي كان يطرحها كبرنامج لحزب جبهة التحرير و كمشروع مجتمع للشعب الجزائري و فاز بمصادقة المؤتمرين عليه و بالإجماع و حسم الامر في الاخير لصالح بن بلة و اتباعه[3]،احس القادة العسكريون للولايات التاريخية بخطورة الموقف فقرروا حضور المجلس الوطني تفاديا للازمة و بهذا الحضور الرسمي للجيش فهم الجميع ان كلمة الفصل ما زالت تحكمها البندقية و لترجمة

---

[1] منظمة الجيش السري الفرنسي: OAS ظهرت خلال الاشهر الاخيرة من حرب التحرير صعبت من مفاوضات ايفيان ، تم انشائها في افريل 1961 متألفة من عسكريين انصار فكرة الجزائر الفرنسية و المعمرين قامت بعدة عمليات اجرامية و اغتيالات جماعية ، شهدت مواجهات بين الجيش الفرنسي و المنظمة خلال شهر مارس 1962 تم القاء القبض على قادتها في افريل 1962 وقفت هذه المنظمة اعمالها الاجرامية بعد اتفاق بينها و بين جبهة التحرير الوطني في 17 جوان 1962 ، نددت الحكومة المؤقتة الجزائرية بهذا الاتفاق و قامت المنظمة بوقف اعملها مقابل الافراج عن مناضليها بعد 19 مارس 1962 و مشاركة الاوروبيين في القوة المحلية ، انظر: عاشور شرفي ، قاموس الثورة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 352.

[2] عز الدين معزة ، **فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الاستقلال 1899-1985** ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2005 ، ص 259.

[3] ابو جرة سلطاني ، **جذور الصراع في الجزائر** ، ط 2 ، دار الامة ، الجزائر ، 1999 ، ص 19.

الفكرة الى مشروع ميداني وضعت خطة من نقطتين عمليتين شطبتا جدول عمل الحكومة المؤقتة و هما :

- المطالبة باستقالة رئيس الحكومة المؤقتة " السيد يوسف بن خدة " .
- المطالبة بتشكيل حكومة جديدة تكون في مستوى قوة الثورة و متطلبات الاستقلال.

تفاعلت الاحداث على نحو خطير جعل الجبهة التي قادت ثورة التحرير تنقسم على نفسها و تصدر حكومتها المؤقتة قرارا خطيرا جدا في جوان 1962 م من تونس كان رد فعلهم مقلق و غير حكيم على خطة قادة الولايات التاريخية ،يتضمن اجراءين كلاهما بالغ الخطورة هما :

- حل جيش التحرير الوطني .
- عزل كبار القادة الميدانيين (هواري بومدين[1] ، علي بومنجل ، سي سليمان) .[2]

و كرد فعل عكسي سريع و مباشر تحرك مندوبو الجيش ليعلنوا من المغرب رد التحدي بالمثل و وضع الحكومة المؤقتة امام الامر الواقع و ذلك بالإعلان الفوري على ثلاث قرارات هي :

- عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة .
- ادماج جميع الهيئات الموجودة فيه تحت سلطة جيش التحرير الوطني .
- اعتبار المجلس الوطني للثورة هو السلطة الشرعية و الوحيدة في البلاد.

و هكذا وجدت الحكومة المؤقتة نفسها محاصرة من طرابلس الى وجدة و بهذا بدأت تظهر بوادر الحرب الاهلية لكن الجيش تدارك الموقف عندما اشرف على انتخابات 20 سبتمبر 1962 م التي انتزعت موافقة المجلس على تعيين السيد احمد بن بلة رئيسا للحكومة و السيد فرحات عباس رئيسا للمجلس ؛هذا الحل العسكري قضى على المعارضة العلنية في الظاهر على الاقل غير ان اختفاءها كان تكتيكا يقف وراءه زعماء كبار مثل آيت احمد و كريم بلقاسم و كان يتحرك تحت ايديهم 35

---

[1] هواري بومدين : محمد بوخروبة اسمه الحقيقي (1923-1978) ولد في مشتى بني عدي (قالمة) انضم لحزب الشعب و حركة انتصار الحريات رحل الى القاهرة ، بعد اعدام العقداء المتمردين في مارس 1959 و قائد للأركان العامة لجيش التحرير 1960 و التحق بجماعة تلمسان و ساعد بن بلة لدخول العاصمة ، نائب رئيس المجلس و وزير الدفاع في الحكومة الاولى للجزائر المستقلة ،اطاح بـ: بن بلة في 1965/06/19 ليترأس الجمهورية حتى وفاته 1978 ، انظر : عاشور شرفي ، معلمة الجزائر ، ص 398.

[2] ابو جرة سلطاني ، المرجع السابق ، ص 20-21 .

عضوا قياديا كلهم كانوا يتطلعون ليوم الانتخابات الرئاسية المقررة في 19 سبتمبر 1963 م و كلهم يحمل مشروع بناء الدولة الوطنية الفتية[1] .

II. الأوضاع الاجتماعية:

لقد اعتقدت السلطات الاستعمارية الفرنسية أنه بإمكانها فرنسة الجزائر و كان يفترض ان يصاحب ذلك بناء مؤسسات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية تستجيب لاحتياجات الجزائريين لكن انانية الدولة الاستعمارية عملت على توجيه تلك المؤسسات على قلتها لخدمة مصالح المستوطنين و تلبية حاجياتهم ، و مع استرجاع الجزائر لاستقلالها فرت كل العناصر الفنية و الادارية و فرت معهم رؤوس الاموال مما هيأ لانهيار شامل لكل البنيات الاجتماعية و الاقتصادية و الامنية و النفسية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي .[2]

في ظل هذه الوضعية المعقدة و الحاجة الماسة الى اعادة بناء المجتمع برزت فئات من الشعب الجزائري و حاولت المساهمة في هذه العملية تمثلت اساسا في فئة البرجوازية و فئة الصناعيين و التجار و ملاك العقار و قد تأثرت البرجوازية الصغيرة التي اظهرت خصائص اجتماعية و سياسة حيوية اهلتها للمساهمة في تسيير شؤون البلاد و قد شكل اطارات هذه الطبقة مع من بقي من الاوروبيين معظم صناع القرار في الجزائر و جل المسيرين بمختلف القطاعات دون ان يتعرض على ذلك احد من المجتمع[3].

الى جانب هاذين الفئتين تفاعلت طبقة العمال مع الواقع الجديد الذي اثر على بنيتها بشكل واضح فبسبب توقف كثير من القطاعات الاقتصادية حول الكثير منهم الى البطالة و دفع بعضهم الى الهجرة نحو الخارج بحثا عن فرص العمل ، و قد أدى ذلك الى تجدد هذه الطبقة بقوة عاملة حديثة آلية من الريف في حين ارتقت شرائح من العمال لتشغل مناصب ادارية بسبب الاحتياج الوطني و مستواهم التعليمي و خبرتهم النقابية فاستطاعوا ان يشكلوا قطب مقاوم نشيط في وجه البرجوازية الصغيرة .

---

[1] ابو جرة سلطاني ، المرجع السابق ، ص 23.

[2] قاصري محمد السعيد ، **دراسات و ابحاث في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر 1830 – 1962** ، دار الارشاد ، الجزائر ، ص 650.

[3] محمد بوضياف ، **القوى الاجتماعية و السياسية في الجزائر** ، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة المسيلة ، العدد 2 ، 2012 ، ص 172.

على عكس عمال المدن فإن طبقة الفلاحين الجزائريين استطاعوا ان يمنعوا تقسيم الاراضي الموروثة عن المعمرين و كان لهم الفضل في اصدار مراسم التسيير الذاتي ، اما الفلاحين الفقراء و هم الكتلة الاكثر عددا في الجزائر فشكلوا القاعدة الاساسية لجيش جبهة التحرير الوطني [1].

فخلال السنوات الاولى من الاستقلال نجد ان هناك 85 % من النازحين نحو المدن الكبرى ما يقارب 700 الف جاؤوا من الريف طلبا للعمل .

و لقد استمرت الهجرة الداخلية من الريف الى المدن و استمرت معها ظاهرة المدن و الاكواخ القصديرية كمشكلة حادة تواجه الدولة الجزائرية الحديثة بعد الاستقلال ، و لم تتمكن من المقاومة لعدة اعتبارات منها :

- صعوبة بناء القرى التي تم تدميرها ابان حرب التحرير (8.000 قرية او اكثر).
- عودة اكثر من 300 الف لاجئ جزائري من تونس و المغرب .
- عدم وجود فرص كافية للعمل في الريف .
- تركيز مشروعات التنمية في المدن و ضواحيها خصوصا الصناعة.
- تأخر اعدة التخطيط من الناحية العمرانية و حل مشكلة السكن حيث كان التركيز خلال السنوات الاولى من الاستقلال على اعدة بناء الدولة من حيث الاجهزة الادارية و الاقتصادية .
- النمو الديموغرافي السريع الذي امتص مشروعات التنمية حيث نجد ان سكان الجزائر تجاوزوا 09 ملايين نسمة سنة 1962 م ثم وصلوا 12 مليون نسمة سنة 1966 م [2].

إن حرب التحرير اثرت على الريف و سكانه كما ان اجهزة الدولة كانت منهارة على جميع مستوياتها لهذا و بعد سنوات قليلة ركزت الدولة جهودها للخروج من حالة التخلف و ذلك بوضع مخططات تنموية اجتماعية و اقتصادية كان في مقدمتها التصنيع باعتباره عاملا للقضاء على البطالة و تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد كبير من المنتجات الصناعية .

كما ان الدولة ركزت منذ البداية مختلف الخدمات مما تسبب في تعميق الهوة بين الريف و المدينة و بالتالي دفع تحرك الريفيين نحو المراكز الحضرية[1] .

---

[1] مربيعي السعيد ، **التغيرات السكانية في الجزائر 1936–1966** ، م.و.ك ، الجزائر ، 1984 ، ص 228.

[2] محمد السويدي ، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 65-67.

و من المشاكل الاجتماعية التي واجهت الجزائر بعد استقلالها نذكر ما يلي:

- مخلفات الاستعمار : عدد كبير من اليتامى (300 الف) و الارامل و المعطوبين و المشردين و المسرحين من السجون (400 الف معتقل) و المحتشدات و المجاهدين العائدين من الجبال .
- انتشار الجهل و الامية و البطالة (990 الف عاطل عن العمل) و الفقر .
- تفشي الامراض و الاوبئة .

و كاختيار لتحسين الوضعية اعتمدت السلطات ما يلي:

- رفع مستوى المعيشة و القضاء على البطالة و توفير السكن و تحسين الوضعية الصحية.
- ترقية اللغة العربية و احياء التراث الوطني كعنصر اساسي للهوية الوطنية و الاهتمام بالتعليم .
- دعم الثقافة الوطنية على اسس علمية و ثورية و تجاوز التغريب الثقافي [2].

1. البنية الاجتماعية:

بلغ عدد سكان الجزائر غداة الاستقلال 10.236.000 نسمة عمدت الى تشكيل قاعدة برجوازية ذات امتيازات نسبية و في دراسة احد الباحثين يخبر بأن الجزائر شهدت موجة من التزايد السكاني ، و يعود هذا الانفجار الى مسألتين :

الأولى ارتفاع معدل الخصوبة و التي قدرت بين الفترة 1961 م و 1965 م بـ: 85 % .

الثانية انخفاض معدل الوفيات.

و تميزت البنية الاجتماعية بعد الاستقلال بوجود عدة طبقات نذكرها كالآتي:

أ- برجوازية ضعيفة : نشأت أثناء الحقبة الاستعمارية و لم تكن على استعداد للقيام بدور ديناميكي كقاعدة سياسية و كحركة لعملية التنمية لذلك فهي طبقة ضعيفة ايديولوجية و غير ديناميكية اقتصادية.

---

[1] مربيعي السعيد ، المرجع السابق ، ص 230.

[2] الجنيدي و آخرون ، **حوار حول الثورة** ، ج 3 ، موفم للنشر ، الجزائر ، 2012 ،ص 351 .

ب-برجوازية صغيرة : تشمل رجال الأعمال المنتمين الى مناصب ادارية عليا او منتمين لأجهزة الدولة ليست لديها شخصيتها المستقلة و تريد ان تتشابه مع البرجوازية كما انها لم تكن طبقة ثورية لأنها لم تحاول تجسيد طموحات القوى الشعبية بل كانت تحاول ان تتطور في اتجاه البرجوازية و كل هذه الامور جعلت من الطبقة البرجوازية الصغيرة تفقد دورها في انبثاق ايديولوجية وطنية ثورية.

ج- الطبقة المتوسطة : الاقل تطورا بعد الاستقلال تشكلت من القاعدة الشعبية تحمل في طياتها امل في التطور الوطني و التقدمي.

د- طبقة الفئات الشعبية : و هي الطبقة الاكثر حرمانا و في سنة 1964 م بدأ تبلور بعض الفئات يظهر الى الوجود [1]، ففي الريف الجزائري امكن تمييز الفئات التالية :

- 700.000 عامل في القطاع المسير ذاتيا (من بينهم 70.000 انخرطوا في القطاع المسير ذاتيا منذ مارس 1963 م) .
- العمال الزراعيون الموسميين الذين كانوا حوالي 450.000.
- مليون من العاطلين بدون ارض و لا عمل.
- صغار الملاك الذين يملكون من 1 الى 10 هكتار حوالي 450.000.
- الملاك المتوسطين الذين يملكون من 10 الى 50 هكتار عددهم 170.000.
- الملاك الكبار يملكون فوق 50 هكتار و في الاجمالي يملكون 2.800.000 هكتار و قد قدر عددهم بـ: 25.000.[2]

أما في المدن فقد امكن ملاحظة الطبقات التالية :

- بروليتاريا حضرية : كانت نتيجة للهجرة الريفية القوية التي اتبعت الاستقلال لذلك فقد صعب حصر عددها.
- البرجوازية الصغيرة: التي تتكون بنسبة كبيرة من التجار و الحرفيين و قد قدر عددها بـ: 170.000.

---

[1] عبد العالي دبلة ، **الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد ، المجتمع ، السياسة)** ، دار الفجر ، القاهرة ، 2004 ، ص 12- 15.

[2] عبد العالي دبلة ، المرجع السابق ، ص ص 17-20.

– البرجوازية الكبيرة: و قد قدر عددها بـ: 50.000 شخص و التي تتكون من التجار ملاك العقارات و اصحاب المصانع الصغيرة يملكون من 7 الى 8 آلاف مؤسسة صناعية .

فما بين 1960 م و 1963 م شهدت الجزائر وصول 800 الف ساكن جديد نصفهم الى مدينة الجزائر كما ارتفع عدد سكان البلديات الحضرية من 3 ملايين نسمة عام 1954 م الى 4 ملايين نسمة في عام 1966 م.[1]

و نظرا لهذا التزايد عجزت السياسة الاسكانية عن ايجاد حل لهذا المشكل الاجتماعي الحيوي كما اعتبر المسئولين ان عملية تأميم الارض من المستعمر هي عملية تساهم في رجوع سكان الضواحي بالأحياء القصديرية الى الارياف و احياء النشاطات الزراعية و بالتالي السكن في الريف و تخفيف ضغط طلبات السكن بالمدن.[2]

علاوة على ذلك فقد قامت الدولة ببعض الاجراءات الاخرى لحل مشكل السكن منها:

- اعادة البناء بنية ادماج السكان المتضررين من الحرب في الدائرة الاقتصادية.
- تقنين اجور الكراء في المدن و استعمال السكنات المحجوزة حجزا غير كافيا.
- انشاء تعاونيات سكنية.
- توزيع السكنات وفق الحد الادنى الضروري و الوقوف ضد التكدس و الاسكان الناقص في نفس الوقت.[3]

2. الهجـــــرة:

بعد استقلال الجزائر ادت موجة الهجرة الجديدة الى تصدع البنود الواردة في معاهدة ايفيان لعام 1962 م حيث نوت فرنسا و الجزائر وضع رقابة على التدفقات من طرف البحر الابيض المتوسط ففي 9 جانفي 1964 م جرى الاتفاق بين وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة الجزائرية و وزير العمل الفرنسي على ما يلي :

1– تقدر الحكومتان ان مصلحة فرنسا و الجزائر تطيع اليد العملة بين البلدين.

---

[1] مصطفى الاشرف ، **الجزائر الامة و المجتمع** ، تر: حنفي بن عيسى ، دار القصبة ، الجزائر ، 2007 ، ص 156.

[2] مربيعي السعيد ، المرجع السابق ، ص 241.

[3] عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 58.

2- منذ الوقت الحالي حتى الاول من شهر جوان يحدد عدد الرعايا القادمين من الجزائر تبعا للمشكلات المطروحة على اقتصاد البلدين.

3- اعتبارا من الاول من شهر جوان 1964 م يحدد عند القادمين من العمال الجزائريين وفقا لإمكانيات اليد العاملة في الجزائر و امكانات سوق الاستخدام الفرنسية و التي تبلغها الحكومة الفرنسية الى الحكومة الجزائرية كل ثلاثة اشهر.[1]

كما اعترف في ميثاق الجزائر لجبهة التحرير الوطني المتبنى في شهر افريل 1964 م ان اسباب الهجرة الجزائرية لأوروبا و على وجه الخصوص الى فرنسا مرتبطة بشكل وثيق بمستوى التنمية في الجزائر و قد يمكن تخفيفها او كبحها لكن لا مجال لإيقافها إلا باختفاء الاسباب الرئيسية لها بكل وضوح لا مجال لإيقاف الهجرة طالما لم يصبح للبلد منظور يشكل و يحدد ملحق ميثاق 1964 م ما يلي : " ان سوق العمل الفرنسي سيزود بسوق تقليدية لليد العاملة غير المستخدمة في الجزائر " .

و في الواقع اعترف نظام بن بلة انه لا يستطيع الاستغناء عن صمام الامان الذي تقدمه له سوق لاستخدام في فرنسا فالهجرة تعد اذن " شر لابد منه " فهي عمليا تشجعها دولة همها الوحيد هو تخفيف الضغط على سوق العمل و تحسين رصيد ميزان المدفوعات عن طريق ارسال العمال الجزائريين عملة صعبة الى وطنهم لدعم عائلاتهم ماليا في الجزائر.[2]

3. الوضع القانوني:

ان رحيل الاوروبيين افاد العملاء الجزائريين الذين انشغلت عنهم السلطات الجزائرية بالعمل على سد الفراغ المهول الذي احدثه ذلك الفرار المفاجئ ، وسوف يستفيد الاستعمار الجديد كثيرا من هؤلاء العملاء و احلالهم فيما بعد محل الفرنسيين الفارين[3] .

و قد بقيت القوانين القديمة سارية المفعول و تميزت بصدور الامر 20 – 1962 المؤرخ في 1962/08/24 م المتعلق بالأعمال الشاغرة و قد حدد هذا الامر مهلة ثلاثة اشهر للأشخاص

---

[1] بنجامين ستورا ، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962 – 1988** ، تر : صباح ممدوح كعدان ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، 2012 ، ص 32.

[2] بنجامين ستورا ، المرجع السابق ، ص 33.

[3] محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 196.

الذين غادروا ممتلكاتهم ان يعودوا اليها في الاجل المذكورة و إلا اعتبرت املاكهم شاغرة و تؤول ملكيتها للدولة .

و كذلك مرسوم 03 – 1962 المؤرخ في 1962/09/23 م المتضمن تنظيم معاملات البيع و الايجار و كراء الارضي الفلاحية التابعة للأملاك الشاغرة باستثناء التي ابرمت لصالح المجموعات المحلية العمومية و لجان التسيير الذاتي المعتمدة من طرف السلطات العمومية [1].

بالإضافة الى مرسوم 63 – 388 المؤرخ في 1962/10/01 م المتعلق بتأميم المنشآت الزراعية التابعة للأشخاص المعنويين او الطبيعيين الذين لا يتمتعون بالجنسية الجزائرية و كذلك العقود التي تمت بعد 1962/07/01 م و التي تنص على حقوق عينة عقارية سواء تم تحرير العقود داخل الوطن او خارجه دون مراعاة هذه الاحكام فهي باطلة و ان العقارات التي كانت موضوع العقد 04 او العقود الباطلة تدمج ضمن الاملاك الشاغرة تطبيقا للمادة 05 من نفس المرسوم.

إلا ان هناك اشخاص تحصلوا عن طريق التنازل على العقارات بموجب عقود ابرمت في الفترة ما بين 1961 م – 1962 م و ان مصالح املاك الدولة لم تقم بإدماجها ضمن الاملاك الشاغرة او الاملاك الوطنية و حتى اصحاب هذه العقارات ليس لهم حرية التصرف فيها[2] .

III. الأوضاع الاقتصادية:

اتبعت الجزائر بعد استقلالها على سياسة اقتصادية اشتراكية اذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها و كون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيا قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها و للقيام بذلك اعتمدت الدولة الجزائرية على ايرادات ناجمة عن قطاع المحروقات كما اجتهدت السلطات الجزائرية في تحسين مستوى معيشة افرادها و تحقيق مكانة معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم لتحقيق تلك الاهداف الاساسية فاتبعت عدة سياسات منها :

- اعتماد سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي و جعل وسائل الانتاج ملكية عامة.

---

[1] عماري احمد ، **النظام القانوني للوحدات الاقتصادية في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 ، ص 19.

[2] عماري احمد ، المرجع السابق ، ص 20.

- الاهتمام بالسوق الوطنية اولا و الانضمام الى السوق العالمية كهدف آخر [1].

تميز الاقتصاد بعد الاستقلال كمرحلة انتقالية لبناء اقتصاد الدولة بمشاكل تسييرية للجهاز الانتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الاوروبيين الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة انذاك (مراسيم 1963 م حول التسيير الذاتي) تولد عن ذلك وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي و الفلاحي و التجاري إلا ان قامت السلطات الجزائرية بتأميم الاراضي الزراعية سنة 1963 م و المناجم 1966 م[2].

و قد نصت اتفاقيات ايفيان في 19 مارس 1962 م على استثمار باطن الارض في الصحراء تحت اسم المنظمة الصحراوية مناصفة بين الجزائريين و الفرنسيين بالإضافة الى الامتيازات الهائلة التي كانت تستفيد مناه الشركات الفرنسية بناءا على هذه الاتفاقيات لم يكن باستطاعة الجزائر ان تقوم بأي عمل في المجال البترولي دون موافقة هذه الهيئة ،لم تكن تدابير قانون البترول التي عدلت قبل الاستقلال تترك إلا عائدا ضئيلا للخزينة الجزائرية حيث كانت الجزائر تصدر حوالي 20 مليون طن سنة 1962 م لكن البترول تسيطر عليه الشركات البترولية الاوروبية و الفرنسية ، و ما ان تحقق الاستقلال حتى اصبح البترول بسرعة رهانا سياسيا هاما حيث أوكلت لـ:سوناطراك مهمة بناء صناعة بترولية و غازية وطنية برزت هذه الاخيرة الى الوجود في 31 جانفي 1963 م[3].

لم تكن الجزائر تستهوي شركات النفط العالمية او من الناحية الاقتصادية فقد كانت استراتيجية الجزائر المفضلة هي رغبتها في ان يظل نفطها يعمل على غرار النفط في منطقة الفرنك و بذلك تضمن الدخول في السوق الفرنسية حيث تفرض قيود على التكرير و التسويق بشكل عام و قيود على

---

[1] مصطفى زايد ، **التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962 –1980)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 151.

[2] عبد اللطيف بن اشنهو ، **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962 – 1980** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982 ، ص 21 .

[3] شارل ديغول ، **مذكرات الأمل** ، التجديد 1958 –1962 ، تر : سموحي فوق العادة ، ط 1 ، منشورات عويدات ، بيروت ،1971 ،ص 138 .

انشطة الشركات العالمية بشكل خاص و يمنح ذلك الفرصة الكافية لبيع النفط الجزائري بأسعار تزيد عن المعدل السائد انذاك [1].

و كذلك كان على الشركات الدولية العاملة في فرنسا ان تستخدم نسبة مئوية من النفط الجزائري مما يشكل لها حافزا على الاستثمار في المواد البترولية الجزائرية .

و كان المجلس الوطني للثورة في جوان 1962 م قد صادق في اجتماعه بطرابلس الليبية على ضرورة اعداد مخطط يضع الثروات المعدنية و الطاقوية الجزائرية تحت تسيير و تصرف الدولة الجزائرية و لقد تجسد هذا التوجه سنة 1963 م بتنصيب هيئات وقع على عاتقها مراقبة هذا القطاع [2].

فقد ورثت الجزائر عام 1962 م اقتصاد موجه كليا نحو الخارج و مصمم للاستجابة الى حاجات الوطن الام (فرنسا) و الاوروبيون الذين يعيشون فيها ، ففي النصف الاول من القرن العشرين أدى الى الاندماج التدريجي في الفضاء الاقتصادي الفرنسي الى انهيار الصناعات اليدوية المحلية التي عانت من منافسة المنتجات الفرنسية المصنوعة و تكون اقتصاد ثنائي تسيطر عليه الزراعة و الى جانب قطاع حديث يمتلكه كبار المستثمرين من المستوطنين حاول القطاع تقليدي ضعيف الانتاج تلبية معيشة السكان المحليين [3].

و قد واجهت الجزائر مشاكل اقتصادية بعد الاستقلال و المتمثلة في:

- اقتصاد مدمر و خزينة خاوية (20 الف فرنك قديم).
- صناعة ضعيفة و مخربة و مشلولة.
- فرار الاطارات الاوروبية و تهريب رؤوس الاموال .
- رفض المؤسسات الدولية تمويل الاقتصاد الجزائري.
- تخريب المعمرين لمؤسسات الجزائريين قبل رحيلهم.

---

[1] نفسه ، ص 140 .

[2] الحاج موسى بن عمر ، **السياسة النفطية في الجزائر (1952 – 1962)** ، إيفي ميديا للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص 2092 .

[3] بنجامين ستورا ، المرجع السابق ، ص 12 .

- تجارة محتكرة و عاجزة.[1]

و لمواجهة هذه المشاكل قامت باختيارات اقتصادية تعمل على بناء اقتصاد البلاد و تمثلت في :

- تبني النظام الاشتراكي كوسيلة للتنمية .
- تطبيق سياسة التخطيط و محاربة الاحتكارات و الاقطاعية .
- تطوير الريف و تصنيع البلاد .
- مراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج .
- اتباع اسلوب التأميم [2].

و يلاحظ من الآثار السيئة هروب ما يزيد عن 10 آلاف يهودي الى اسرائيل و اليهود المعروفون بأموالهم و تجارتهم مما ادى لتهريب الاموال ، زيادة على 110 آلاف يهودي هربوا الى فرنسا ،

و يلاحظ انه في مطلع 1962 م كان يوجد 250 مهندسا في اشغال الطرقات ففي الفاتح من جويلية لم يبق منهم إلا 80 فقط ن و كان الثلث من هؤلاء على وشك السفر و بالنسبة للصناعة فكانت تسير بمعدل 50 % فقط بالنسبة للصناعات المعدنية فأصبحت تسير بمعدل 12 % فقط ن كذلك كان في الميدان الطبي كان هناك قبل جويلية 1962 م : 1800 طبيبا غادروا كلهم الجزائر في 1962 م و اصبحت الجزائر تستعين بأطباء من الدول الصديقة ن كذلك نلاحظ في سنة 1963 م كان هناك عجز في ميزانية الجزائر حيث لا يقل عن 770 مليون فرنك جديد بينما فرنسا لم تقدم كمساعدة للجزائر بعد سنة الاتفاق إلا حوالي 250 مليون فرنك جديد [3].

1. الوضعية الزراعية:

بعد خروج فرنسا من الجزائر ورثت الدولة الجزائرية الفتية معضلات اثرت الى ابعد الحدود في مسار الدولة الجزائرية و ادائها السياسي و الاقتصادي بعد سلب و سحب كل الودائع و الاموال و السيولة التي كانت موجودة في البنوك كما ان المحتلين و نكاية في الثورة الجزائرية و الجزائريين حطموا معظم

---

[1] عماري احمد ، المرجع السابق ،ص 19.

[2] عماري احمد ، المرجع السابق ، ص 22-24.

[3] الجنيدي و آخرون ، المرجع السابق ، ص 354 .

الجرارات و الآلات الزراعية الامر الذي الحق الضرر الكثير بالزراعة الجزائرية و ابقاها في تبعية زراعية لها [1].

ان التدهور الزراعي الذي آل اليه القطاع الفلاحي الخاص هو الذي جعل الحكومة بعد الاستقلال تعمل من القضاء على نظام الخماسة .

و مع الاستقلال السياسي سنة 1962 م حدث تحول قانوني في هذا التقسيم ترتب عنه تولي العمال الجزائريين تسيير الاملاك الشاغرة التي تركها المعمرون قصد احداث الارتباك في الاقتصاد الوطني و بذلك صار التقسيم القانوني الجديد الزراعي في البلد هو القطاع الزراعي الخاص و القطاع الزراعي المسير ذاتيا .

و هو تقسيم قانوني لا يعكس اطلاقا مميزات خاصة التقسيم الاقتصادي لان ذلك لا يعني الاعلان عن زراعة متقدمة و زراعة متخلفة و هو الخطأ الذي لا يزال سار في الاوساط العامة و الخاصة و لكن الواقع هو انه إذا كان المسلم به هو ان القطاع الزراعي المسير ذاتيا هو اكثر تقدما في الزراعة الجزائرية إلا ان القطاع الزراعي الخاص يتضمن ايضا عددا هاما من الاستغلاليات الزراعية التي تطبق وسائل انتاج حديثة و متطورة [2].

كما عمدت الدولة بعد الاستقلال ان توجه جهود السياسة الفلاحية الى تطوير الانتاج الحيواني تطويرا رشيدا متناسقا و قد اتجهت هذه الجهود اساسا الى اعادة تكوين الماشية و هكذا نجد بالنسبة للغنم ان عددها قد ارتفع من 400 الف رأس إلى 7600000 رأس في حين ارتفع عدد القطعان البقر من 620 الف إلى 800 الف رأس .

بيد ان الظروف السيئة لتربية المواشي المرتبطة بعدة عوامل مثل :

- انعدام المساعدة التقنية لمربي المواشي .
- قلة هياكل الايواء و عدم ملائمتها .

---

[1] مربيعي السعيد ، المرجع السابق ، ص 236 .

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول ، **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1985 ،ص 31.

- قلة وسائل التدخل في الميدان البيطري حالت دون الحصول على النتائج المرجوة من اعادة تكوين الماشية.[1]

و من جهة اخرى فإن التربية الرعوية لا زالت تواجه مشاكل المجاعة و الظمأ و الامراض و لم يسجل أي تقدم في تسيير القطعان و هياكلها فالمراعي في تدهور كما ان الطوارئ المناخية تنجم عنها دوريا وفيات مرتفعة في القطعان مما يتسبب للدولة في تضحيات جسام [2].

2. وضع التشغيل غداة الاستقلال :

ورثت البلاد عن عهد الاستعمار وضعا اقتصاديا غاية في التعقيد نتيجة لسياسة الاستنزاف و التفقير و التبعية التي سلكتها الادارة الاستعمارية و التي نجم عنها تزايد ثقل القطاع الزراعي و اصبح هو القطاع المسيطر على النشاط الاقتصادي و التجاري في الداخل و الخارج .

ففي سنة 1962 م كانت نسبة العاملين في القطاع الزراعي تبلغ اكثر من 70 % من مجموع سكان البلاد في حين انه لا يغطي سوى 40 % من الانتاج الوطني و 20 % من الدخل القومي و تبلغ ايام العمل السنوي للفلاح 100 يوم فقط في حين ان المعدل لا ينبغي ان يقل عن 250 يوم عمل.[3]

الصناعة:

كانت الجزائر تعاني من ضعف شديد و ظلت محصورة في نشاطات حرفية ذات اهمية محدودة اذ تؤكد الاحصاءات الصناعية انه لا يوجد في الجزائر قبل الاستقلال سوى 200.000 وظيفة صناعية للسكان البالغ عددهم آنذاك حوالي 11 مليون نسمة أي اقل من وظيفتين لكل 100 مواطن في حين المعدل ينبغي ان يكون 9 أو 10 وظائف على الاقل.

و على الرغم من تردي هذا الوضع التي شهدته البلاد في تلك الفترة فإن مستويات التشغيل قد زادت تدهورا بعد الاستقلال و بالتحديد في سنتي 1963 م و 1964 م حيث توقفت العديد من

---

[1] نفسه ، ص 34.

[2] جريدة المجاهد ، العدد 634 ، الجزائر ، 1972 ، ص 10 .

[3] جريدة المجاهد ،المصدر السابق ، العدد 690 ، الجزائر ، 1973 ، ص 40.

المؤسسات الصناعية و الحرفية و المحلات العمومية عن الانتاج بعد هجرة اصحابها الاوروبيين الذين تعمدوا تخريب الاجهزة او تركها الامر الذي جعل تعويضها في تلك الظروف يصطدم بصعوبات كثيرة و بالتالي حتم استمرارية توقفها و بقاء عدد هائل من العمال عاطلين [1].

و في مواجهة هذا الوضع حاولت السلطة بعث تيارات انتاجية جديدة بالشروع في تنفيذ برنامج للتصنيع تكلف حوالي 500 مليون دينار و قدر ان يوفر نحو 7.900 وظيفة ، و على الرغم من ان هذا البرنامج قد استهدف اقامة صناعات خفيفة لا تتطلب مهارات فئة عالية و لا تكنولوجيا معقدة و بالتحديد صناعات النسيج و التفصيل و الجلود و الصناعات الغذائية على الرغم من تلك فإن تنفيذه قد تأخر كثيرا عن المواعيد المحددة و هو ما تسبب في تعطيل تحقيق حجم العمالة المستهدف من تنفيذ البرنامج.[2]

و قد اكتسبت صناعة الغزل و النسيج اهمية في الاستهلاك المحلي لمنتجات الاقمشة (الحايك و الجلابة) و كان الانتاج يعتمد على الآلات القديمة غير المتقدمة في ذلك الوقت كانت الجزائر تستورد ما تحتاجه من الاقمشة من فرنسا و كانت السوق الجزائرية تستهلك ما يقارب من 120 مليون متر مربع من الاقمشة و هكذا عملت الجزائر على خلق المنشآت الاساسية الهامة و شجعت القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال لأنه يتطلب الكثير من الاستثمارات في كل وحدة انتاجية فقد انشأت 179 وحدة للغزل و النسيج في تلمسان ، وهران ، تيزي وزو ، غرداية ، بسكرة ، قسنطينة، و ذلك بمبادرة من القطاع الخاص و رغم اهمية المبادرة فقد بقيت القدرة الانتاجية محدودة و لا تفي باحتياجات الاستهلاك[3].

IV. الأوضاع الثقافية:

عرفت الحياة الثقافية في الجزائر بعد الاستقلال استقرارا بعد نما شهدت في الحقبة الاستعمارية من مسخ و تحريف في مؤسساتها لتستعيد الاخيرة نشاطها و هيبتها كالمساجد و الزوايا كما عرفت بعض القطاعات تطورا ، و سنتطرق لبعض التطورات في مختلف المؤسسات و القطاعات نذكرها كالتالي :

---

[1] جريدة المجاهد ، المصدر السابق ، العدد 690 ، ص 41.

[2] قاصري محمد السعيد ، المرجع السابق ، 159.

[3] جريدة المجاهد، المصدر السابق ، العدد 690 ، ص 43.

1. المؤسسات الدينية:

بعد استعادة الجزائر لاستقلالها الوطني عام 1962 م استعاد المسجد دوره و مركزه بفضل رعاية الدولة له و اقبال المواطنين على دعمه بالبناء و التشييد و الاصلاح و ذلك في اطار اعادة الوجه العربي الاسلامي للبلاد .

و عملت الاطارات الدينية على ان تشرك المسجد في عمليات محو الامية و رفع الوعي الديني و الاجتماعي و السياسي للسكان لكن العائق كان في ضعف الاطارات الدينين من ناحية التكوين الثقافي و حاولت وزارة الشؤون الدينية على مواجهة الضعف و عملت على الاكثار من معاهد التكوين و الجامعات الاسلامية و الملتقيات الفكرية الاسلامية [1].

أما المؤسسات الاخرى فقد تعرضت للعديد من الهزات و واجهة الانهيار و الضعف في مركزها و ذلك لأسباب رئيسية ثلاث هي :

أولا : اتجاه الاجيال الصاعدة بصفة جماعية الى التعليم الرسمي الذي يفتح امامهم سبل المستقبل و يساعدهم على الرقي و التطور لاجتماعي و السياسي.

ثانيا : تعثر الاصلاحات التي ادخلت على اوضاع الاطارات الدينية ماديا و ثقافيا و ضيق افق العمل و التطور في هذا الميدان و التباطؤ في انجاز مشاريع الجامعات و المعاهد الاسلامية التي تسمح بتكوين اطارات دينية ذات كفاءة و واعية بمسؤوليتها و واجباتها.

و ضعف البرامج التربوية التي كانت تطبق في المعاهد الدينية السابقة التي انجزت في عقدي الستينات و السبعينات و ذلك من الاسباب التي نفرت الشباب من الالتحاق بهذه المؤسسات و الارتباط بها ، فقل الاقبال على الزوايا و الكتاتيب القرآنية و المعمرات [2]، و اضطر الكثير من منها الى غلق ابوابها و

---

[1] يحي بوعزيز ، **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب** ، ج 1 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2013 ، ص 225 .

[2] المعمرات : عبارة عن مؤسسات ثقافية لها شبه بالكتاتيب القرآنية او الزوايا و تنتشر في ارياف الجزائر و قراها خاصة بالمناطق الجبلية مخصصة لتحفيظ القرآن و ترتيله و تلقي بعض الامور تسير هذه المعمرات ذاتيا من المعمرات ، و نذكر من المعمرات : معمرة الجعافرة و معمرة سيدي منصور بمنطقة القبائل ، نفسه ، ص 219.

الذي بقى اصبح ملجأ لمن فاتهم الركب و سدت في وجوههم ابواب مؤسسات التعليم الرسمية بسبب كبر السن او غير ذلك [1].

ثالثا : يخص الزوايا وحدها و هو تمسكها بالطرق و الثقافة التقليدية المختلفة و احتضانها لمظهر الدروشة و الركود التي تعوق الفكر و الذهن عن الاستيقاظ و التطور و تعاون البعض منها مع الادارة الاستعمارية في العهد الاستعماري فانحطت سمعتها و تزعزع مركزها الديني و الاجتماعي ، و صارت الجماهير الشعبية تنظر لها بازدراء و استخفاف فخبا نشاطها و توقف و اصبحت تتعرض بصفة تدريجية للانهيار حتى لم يبق منها سوى هياكلها و اسمائها كما اتضح بعد الاستقلال ان المعمرات تجاوزها الزمن في اسلوب الحياة و التعليم و البرامج و محتواها و جاء قرار تأميم المدارس الخاصة ليضع حدا نهائيا لنشاطاتها المختلفة التربوية و الاجتماعية [2].

و الحقيقة ان القضاء على النشاط الثقافي للزوايا و المعمرات و الكتاتيب القرآنية كانت له انعكاسات و تأثيرات سلبية ذلك أنه لوحظ عدم الاقبال على حفظ القرآن الكريم و العلوم الدينية ونشأ فراغ ديني واسع شعرت الاطارات الدينية بخطورته خاصة بعد تزايد الآفات و الانحرافات الاجتماعية التي لم يكن للشعب الجزائري عهد بها قبل ثورته التحريرية .

ان المؤسسات الدينية من الرغم من عيوبها و مشاكلها السلبية في وقتها ذلك 1962 م كان لها دور تاريخي هام في السابق و بدل اهمالها و تشجيع القضاء عليها ينبغي دعمها بإدخال اصلاحات جذرية على اساليب الحياة فيها و البرامج التعليمية و محتوياتها بالدعم المادي لها حتى تشارك في تطوير البلاد و تنوير الاجيال [3].

---

[1] مصطفى زايد ، المرجع السابق ، ص 180 .

[2] نفسه ، ص 181 .

[3] يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 226 .

2. التعليم:

التعليم من متطلبات التنمية الاجتماعية في مواجهة آثار المخططات الاستعمارية التي حيكت ابان الاحتلال ةو التي تمثلت في اشكال متعددة جاوزت حدود الهيمنة السياسية الاقتصادية الى محاولة مسخ المجتمع الجزائري عن طريق القضاء على كل مقوماته الثقافية كاللغة العربية و القيم العربية الاسلامية و لهذا فقد كان من الطبيعي في اعقاب استرجاع البلاد لاستقلالها ان تسترجع لغتها مكانتها في مختلف الهياكل التعليمية و بهذا بدء في تعريب التعليم الابتدائي .

و قد تطلب تجسيم اهداف السياسة الجديدة في مجال التعليم الرسمي مجهودات تناولت بالتعديل ايضا المحتوى الذي فرضته فرنسا في جميع المواد التعليمية بما في ذلك التاريخ و الجغرافيا و على مستوى كافة المراحل التعليمية [1].

فقد تطاولت ايدي المستعمر الى مختلف المضامين التربوية التي تقدم الى تلاميذ المدارس تحت رعاية الادارة الاستعمارية و في ل الحكم الاستعماري الذي اعتبر الجزائر مقاطعة فرنسية و قد كرست كل المضامين من اجل محو كل اثر للشخصية العربية الاسلامية المستقلة للجزائر .

و لمواجهة آثار تلك التركة الاستعمارية التربوية الموروثة عن المدرسة الفرنسية الاستعمارية كان من الضروري تحوير التاريخ و تنقيته من الصبغة الاستعمارية لأنه كان مكرسا لإرساء افكار تهدف الى ربط الانسان فكريا بفرنسا و اعداد كتب مدرسية جديدة باللغة العربية تراعي الحقائق التاريخية للبلاد و تلبي اهتمامات الثورة فضلا عن حاجات المجتمع في مختلف ميادين النشاط الوطني [2].

و تحقيقا لجملة من الاهداف المتصلة بالنهوض بالوضعية الاجتماعية للإنسان و تنمية شخصيته فضلا عن اشراك كل افراد المجتمع في معركة التشييد و البناء في مختلف المجالات التنموية الاقتصادية و

---

[1] مصطفى زايد ، المرجع السابق ، ص 187.

[2] محمد العربي الزبيري ، **الغزو الثقافي في الجزائر (1962 – 1982)** ، المؤسسة الوطنية للطباعة ، الجزائر، 1986 ، ص 31.

الاجتماعية فقد ارتبطت المشاركة تبعا للمستويات التعليمية و دون أي اعتبار آخر سوى المقدرة الشخصية [1].

3. الصحافة المكتوبة في الجزائر غداة الاستقلال:

تمثلت مهمة الاعلام الجزائري ابان الثورة التحريرية في العمل لإسماع صوت الثورة على الصعيدين الداخلي و الخارجي من خلال توعية المواطنين و تجنيدهم لطرد المستعمر من جهة و اشعار الرأي العام الدولي بحقيقة الثورة الجزائرية و عدالتها من جهة ثانية ، و بعد الاستقلال حدد الميثاق الوطني مهمة وسائل الاعلام المختلفة في العمل على نشر ثقافة رفيعة كفيلة بالاستجابة للحاجات الايديولوجية و الجمالية مع رفع المستوى الفكري لدى المواطن و تجدر الاشارة الى ان الجزائر عرفت اثناء الاستعمار نظاما ليبراليا للإعلام يمتاز بحرية الصحافة كما ينص على ذلك القانون الفرنسي و لم يلغ هذا النظام بعد الاستقلال و لكنه يتناقض مع النظام السياسي الجديد للبلاد لكن السلطات الجزائرية كانت تسعى جاهدة لوضع نظام اشتراكي في الميدان الاعلامي و يعني ذلك القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الاعلام خصوصا الصحافة ثم وضع اطار اشتراكي تمارس هذه الوسائل نشاطها داخله و اخيرا تحديد دور هذه الوسائل في البناء الاشتراكي [2] .

بعد نيل الجزائر لاستقلالها كانت السياسة الجزائرية تجاه الصحافة المكتوبة في طور التكوين و كانت في الحقيقة رهن الظروف ولا تخضع لخطة معينة و كان لها أهداف ثلاثة هي كالتالي:

1- **جزأرة الصحافة التي كانت تصدر غداة الاستقلال** : و يقصد بالجزأرة الغاء جميع الصحف التي يديرها و يمتلكها الفرنسيون او الاجانب عموما و خصوصا الصحف اليومية و وضعها تحت تصرف الحكومة المؤقتة و كان يصدر منها انذاك (1962 م – 1963 م) حوالي 11 صحيفة من بينها اليوميات و كان سحبها الاجمالي يبلغ 300 الف نسخة كلها بالفرنسية ، و في سنة 1963 م اجتمع المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني و قرر تأميم الصحف باستثناء L'Alger Republican التي كان يسيرها اشخاص يتمتعون بالجنسية الجزائرية توقفت هذه

---

[1] يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 228 .

[2] نور الدين بليل ، **الاعلام و قضايا الساعة مقلات و دراسات** ، دار البعث للطباعة و النشر ، 1992 ، ص 25 .

الصحف و عوضت بصحف اخرى تحمل اسماء جديدة مثل : النصر ، الجمهورية ، ....،و اصبح يسيرها جزائريون تحت وصاية السلطات الجزائرية و تمت بذلك جزأرة الصحافة و هذا ليس معناه الغاء الملكية الخاصة بل بقيت بها هناك صحف يملكها الخواص افرادا و جمعيات و لكن كلها صحف جزائرية [1].

2- هيمنة الحكومة و الحزب على النشاط الصحفي : تجدر الاشارة الى ان القوانين التي كانت تسيطر و تحكم الصحافة في بداية الاستقلال هي نفسها القوانين التي وجدت خلال الحقبة الاستعمارية و من بينها تلك المتعلقة بحرية الصحافة و التي تنص على الملكية الخاصة للصحافة و قد صدر غداة الاستقلال عدد كبير من الصحف يملكها جزائريون لا علاقة لهم بالحكومة و لا الحرب و بدأت هذه الصحف تمارس نشاطها بكل حرية مما جعل الباحثين يصنفون الصحف انذاك الى انواع: صحف تابعة للدولة ، صحف تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني ، صحف تابعة للملكية الخاصة .

و كان تفكير الحكومة في الغاء الصحف الخاصة و تعويضها بأخرى تابعة للدولة كان يعرقله قلة تجربتها خصوصا في ما يتعلق بالصحف اليومية و كذلك لأن الجريدة الوحيدة التي كانت جبهة التحرير الوطني تصدرها هي "جريدة المجاهد الاسبوعية "و كانت تصدر بالعربية و الفرنسية كانت تصدر في تونس قبل 1962 م و بعد ذلك اصبحت تصدر في كل من وهران و قسنطينة و هما " النصر " و " La Republique " و بتاريخ 19 اوت 1962 م اتخذت الحكومة الجزائرية قرارا بإنشاء " الشركة الوطنية للنشر و التوزيع " و الذي كان احتكار استطاعت السلطات بواسطته فرض هيمنتها على توزيع الصحف دون طبعها [2].

3- إقامة نظام اشتراكي للصحافة : كانت اقامة نظام اشتراكي للصحافة تندرج في السياسة العامة للبلد في الميدان الصحفي يظهر هذا الاتجاه في امرين اساسيين و هما : ملكية الصحافة و تحديد وظيفة معينة لكل صحيفة و يلاحظ ان الصحف الجزائرية بقيت حتى سنة 1968 م دون

---

[1] زهير احدادن ، **مدخل لعلوم الاعلام و الاتصال** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991 ، ص 95 – 96 .

[2] عبد الحميد شكري ، **الاتصال الجماهيري الواقع ...المستقبل** ، العربي للنشر و التوزيع ، ص 97.

خطة تكوينية بالدرجة الاولى و كانت الصحف في تلك الفترة تغطي الاخبار الدولية اكثر ما تغطي الاحداث الوطنية [1].

و ما واجه الصحافة العربية انذاك هو ان كل التكنولوجيات الاستعمارية كانت مخصصة لإصدار الصحف باللغة الفرنسية كما ان عدد الصحفيين ذوي الخبرة في مجال الصحافة اليومية كان محدود و اغلبه توجه لمعترك الحياة السياسية و الادارية و تمت الاستعانة بصحفيين من مصر و لبنان لإصدار " الشعب " كجريدة يومية أولى بالعربية في 11 ديسمبر 1962 م و تم اصدار عدد من المجلات مثل : الشباب ، المعرفة ، نوفمبر ، الثورة .....، و صدرت صحف ذات ملكية خاصة مثل: الجمهور لـ : الطاهر وطار[2].

4. السينما:

استمرت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال في لعب الدور الرئيسي في صناعة السينما الوطنية و اعلنت احتكار الانتاج السينمائي و التوزيع و العرض خلال سلسلة من المؤسسات البيروقراطية التي كان أدائها مرتبكا غالبا و ليس من الغريب على سينما ولدت من رحم الحرب مثل السينما الجزائرية ان يكون الموضوع الرئيسي لأفلامها الاولى هو حرب التحرير و ان يجذب هذا الموضوع اغلب المخرجين الذين كانوا مشاركين في الثورة الجزائرية في الوقت نفسه .

و كانت اول جهة انتاج بعد الاستقلال هو المركز السمعي و البصري الذي اسسته وزارة الشباب و الرياضة الجزائرية عام 1962 م و استمر هذا المركز لمدة عامين كان فيهما قاعدة انتاجية لانتاج مجموعة من الافلام اشرف عليها " رنييه فونتيه " و اخرجها مخرجون شبان حاز بعضهم على شهرة عالمية فيما بعد مثل " احمد رشيد " و قد انتج المركز مجموعة من الافلام التسجيلية القصيرة و فيلما روائيا طويلا واحد و هو مسيرة شعب.[3]

---

[1] دليلة غروبة ، **دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر** ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2010 ،ص 84 .

[2] نفسه ،ص 86.

[3] محمد عبيدو ، **السينما في الجزائر** ، متاح على الرابط www.ahewar.org/debat/show.art بتاريخ 2016/04/21 الساعة: 15:20.

و في سنة 1963 م انشأت وزارة الاعلام الجزائرية المكتب الجزائري للأخبار لينتج تقريرا اخباريا اسبوعيا و تحول بعد ذلك الى مركز للمجموعة التي كانت تعمل في تونس بقيادة " محمد الاخضر حامينا " .

اما الجهة الانتاجية الثالثة في هذه الفترة فهي المركز القومي للسينما الذي انشأته وزارة الاعلام و الثقافة عام 1964 م و الذي اضطلع بعدة مسؤوليات منها الاشراف على التوزيع و دور العرض و الاشراف على مشروع العروض السينمائية المتنقلة و انشاء ارشيف للسينما المركز معنيا بإنتاج الافلام القصيرة و التسجيلية و الروائية الطويلة[1].

و قاعات السينما التي تملكها جميعا الدولة تعرض افلاما ناطقة بالفرنسية فالسينما التي تعتبر كأداة تتحكم في اذواق الناس و ميولهم و تربيتهم في العصر الحديث لازالت تسيطر عليها سيطرة مطلقة لغة مستعمرنا السابق و كل فيلم مهما كانت لغته و لهجته يعرض في قاعات السينما او على شاشة التلفزة ناطقا باللغة الفرنسية و المواطن الذي لا يعرف إلا اللغة الوطنية فقط محكوم عليه ان يحرم من مشاهدة فيلم اجنبي بالجزائر و هذا امر يتناقض مع ابسط مبادئ الاستقلال و السيادة الاشتراكية.

5. الاذاعة و التلفزة الجزائرية:

لم تلبث الدولة الجزائرية غداة الاستقلال ان اتخذت التدابير اللازمة من اجل استرجاع مبنى الاذاعة و التلفزيون كما يمتلكه هذا القطاع الحساس من اهمية في نقل السيادة الجديدة للدولة الجزائرية و تطبيقا لذلك قام كل الاطارات و التقنيون و العمال الجزائريون في 28 اكتوبر 1962 م برفع التحدي امام صعوبات التكوين ، و في الفاتح من أوت 1963 م و أسست الاذاعة و التلفزيون الجزائري[2] ، ولقد بقيت الاذاعة و التلفزة حتى بين 1962 م و 1965 م محصورة في شمال البلاد العاصمة و اغلب المؤسسات و الهياكل المعدة لنشر ثقافة مقيدة بالإنتاج الثقافي و الفني الفرنسي و لم تكن الاذاعة و التلفزة تتوفر على الوسائل التي تتناسب مع هذه المهمة حيث لم تتجاوز ميزانيتها سنة 1964 م بـ:9 ملايين دينار منها 5 ملايين على شكل اعانات من الخزينة أما بالنسبة للإرسال فكان حتى 1965م

---

[1] محمد عبيدو ، المرجع السابق.

[2] عاشور شرفي ، قاموس الثورة ، المرجع السابق ، ص 32.

حجم الارسال بالنسبة للراديو 300 ساعة أما التلفزة فكانت الى غاية 1965 م لا تتجاوز 5 ساعات في اليوم[1].

عرفت الجزائر عدة تغيرات و تطورات في مختلف المجالات و القطاعات بعد نيل استقلالها 1962 م لتشهد مرحلة جديدة تمثلت في حكم الرئيس احمد بن بلة.

[1] بنجامين ستورا ، المصدر السابق ، ص 74.

الفصل الثاني:

احمد بن بلة رئيس الجزائر

1- التعريف بأحمد بن بلة

2- آراء احمد بن بلة

3- معالم الدولة في عهده

4- علاقات الجزائر خلال فترة حكمه

I. التعريف بـ: أحمد بن بلة :

ولد أحمد بن بلة في 25 سبتمبر 1916 م بمدينة مغنية بتلمسان و يخبر انه لا يضمن التاريخ بدقته لأنه في ذلك الوقت لم يكن هناك هيئة للأحوال الشخصية و كان حكما فرنسيا عسكريا و يخبر أنه بحسب التحريات يحدد هذا التاريخ [1].

من أب فلاح توفي سنة 1939 م و كان يملك قطعة ارض صغيرة مساحتها 30 هكتار على بعد 30 كلم من مدينة مغنية و لكن الارض كانت فقيرة و ليس بها ماء و كان ابوه يحصل على موارد عيشه من تجارة صغيرة حيث كانوا يسكنون ، ينحدر والديه من اصل مراكشي (المغرب) .

يقول بن بلة أنه كان اخ لأربعة : الأكبر " عمر " شارك في الحرب العالمية الاولى 1914 م – 1918 م بكتيبة المدفعية و جرح فأعيد لأرض الوطن و مات في تلمسان متأثرا بجراحه ، و الثاني اسمه " عبد القادر " و لكنه كان ينادي باسم " تحين قويدر " و الثالث يدعى " رحال " و الرابع يسمى " وسيني " على اسم ولي صالح من جهة مغنية ، و الملاحظ ان اخوته كلهم توفوا و كان له أختان[2] .

تعلم القرآن و الكتابة الفرنسية في مدرسته بمغنية ليواصل تعليمه في تلمسان و قد مارس الرياضة و برع في كرة القدم و كان يلعب في خط الوسط ، و قد حق فيها تقدما سريعا و في هذه الفترة اتصل بالأوساط الوطنية من بينهم " عبد القادر بركة " و الذي ينتمي لنفس المدينة و قد مارس عبد القادر تأثيره على تكوينه السياسي و ذلك في عمر مبكرة و هو لم يتجاوز الخمسة عشر سنة[3] .

اصبح بن بلة عضوا في حزب الشعب الذي تحول الى فيما بعد ان اصبح جبهة التحرير الوطني فقد بدأ عمله السياسي في عام 1932 م كان حزبا سريا و لكنه حل بعد ذلك و كان سببا في بناء المسجد الذي بنيت فوقه جمعية العلماء في مغنية حيث كان عضوا فيها و قد استطاع بن بلة الجمع

---

[1] احمد منصور ، **الرئيس احمد بن بلة يكشف عن اسرار ثورة الجزائر** ، ط 2 ، دار الاصالة ، الجزائر ، 2009 ، ص 40.

[2] روبير ميرل ، **مذكرات احمد بن بلة** ، تر : العفيف الاخضر ، منشورات دار الادب ، بيروت ، (د . ت)، ص 31 .

[3] نفسه ، ص 33.

بين العملين أي التوفيق بين عمله في الحزب الثوري و عمله في الجمعية و قد استطاع التوفيق بينهما لأنه و حسب رأيه ان التيارين ينصهران في نفس المنبع و هو خدمة الشعب[1].

و رأى بن بلة ضرورة استعمال القوة من اجل طرد الاستعمار فكان لابد من استخدام السلاح و لابد ان تقوم المقاومة و ذلك منذ وعيه الاول بالأحداث و لكنه في هذه الفترة لم يقم بأي عمل عسكري ضد الاستعمار الفرنسي ، ليظهر هذا النشاط فيما بعد و ذلك حين تحين الفرصة و لكن في هذه الآونة كانت اعماله تقتصر على التوعية باستخدام السلاح.

و في سنة 1937 م دعي احمد بن بلة للخدمة العسكرية و كان من الممكن ان يسرح في عام 1939 م و لكن الحرب العالمية الثانية حالت دون ذلك ليسرح من الجندية سنة 1940 م و قرر العودة للجزائر رغم كل الاغراءات التي كانت في مرسيليا ، و عروض كرة القدم و الاحتراف فيها ففضل العودة الى ارض الوطن ليشتغل في ارض ابوه بعد ان اصابها الاهمال بعد موت آخر اخوته ، و استمر في حياته الهادئة الى ان حلت سنة 1943 م ليستدعي الى الخدمة العسكرية مرة ثانية و قد احالوه على الفيلق السادس للمدفعية الجزائرية بتلمسان [2].

و بانتهاء الحرب عاد الى الجزائر مجددا و قد شارك في الانتخابات البلدية و لم يكن مستشارا بالمجلس البلدي و حسب و لكن مناضل بحركة انتصار الحريات الديمقراطية و لكن الضغوطات الاستعمارية كانت تطارده حتى انه سلب منه ما تركه له ابوه .

ولكن بن بلة قاوم تلك التحركات لكن دون جدوى ليقرر الظفر بالحرية و الذهاب الى العاصمة و بذهابه اليها غير اسمه ليعرف في اوساط اخوانه الثوار باسم " سي حميميد "[3] و ذلك ابتدءا من سنة 1947 م ليصبح مناضلا سريا و قد وصل الى العاصمة في عنفوان ازمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية و هذه الازمة ادت الى انشاء المنظمة الخاصة " OS " و عين مسئولا مشرفا عليها

---

[1] احمد منصور، المرجع السابق، ص 48.

[2] نفسه ، ص 43 – 45 .

[3] يحي أبو زكريا ، **الجزائر من بن بلة الى بوتفليقة** ، نشر الكترونيا ناشري ، يوليو 2003 ، ص 10.

لتصبح في النهاية حزب داخل حزب و كان من اختصاصاته ان يجول البلاد من قرية الى اخرى و يزور المناضلين و يحاول اقناعهم بالانضمام و الالتحاق بمنظمتهم و كانت تحركاتهم سرية [1].

و نظرا للازمة المالية للحزب و قلة المصادر فكر شباب و مناضلوا المنظمة الخاصة على تدبير امورهم و السعي الى الحصول على الاموال فقد كان احمد بن بلة مسئولا على هجوم بريد وهران الى جانب حسين آيت احمد في 1949 م [2]، و نتيجة لهذا الهجوم و تحقيقات الشرطة الفرنسية حاولت هذه الاخيرة القاء القبض على بن بلة و لكنه استطاع التملص منهم و ذلك بالبريد المركزي بالجزائر العاصمة في فيفري 1950 م ، و لكن استطاعت الشرطة اختطافه بعد شهر من هذه الحادثة [3]، لتتمكن السلطات في نهاية الامر من كشف المنظمة الخاصة و قد جرت لهم محاكمة و سجن بن بلة في سجن البليدة و لكن في نهاية مارس 1952 م استطاع الفرار من السجن رفقة احد زملائه ليعود بعد ذلك الى العاصمة ثم الى وهران و ليسافر بالباخرة الى باريس ليمكث بها بضع شهور و ينطلق بعدها الى مصر سنة 1953 م و قد برز اسمه اكثر في الثورة عندما تسلم مكتب الجزائر في القاهرة[4].

و قد كان في الخارج مع اصدقائه المناضلين ينظم دعم العمليات بالسلاح و قد استمر في دعمه للثورة من الخرج و ليبقى في مصر حتى انتقاله الى ليبيا سنة 1955 م ، كان بن بلة يمضي الكثير من اوقاته على متن الطائرة و ذلك حسب وصفه و كان ينتقل ما بين اجواء القاهرة و طرابلس و روما و مدريد و تطوان و كان يعتقد بأنه في امان و هو في الجو و لكنه كان مخطأ ففي يوم 22 اكتوبر 1956 م و هو على متن الطائرة المغربية التي كانت مخصصة لنقل المسئولين الهامين بالخارج و المتوجهة من الرباط الى تونس ليتم انزال الطائرة بالجزائر العاصمة ليتم اختطافهم و اسرهم لمدة ستة سنوات أي تم اطلاق سراحهم بعد اعلان استقلال الجزائر 1962 م[5].

---

[1] روبير ميرل ، المصدر السابق ، ص 77 .

[2] عاشور شرفي ، قاموس الثورة الجزائرية ،المرجع السابق ،ص 66 .

[3] حكيمة شتواح ، **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية** ، جامعة الجزائر ، 2000 ، ص 211 .

[4] محمود شاكر ، **التاريخ الاسلامي 14 التاريخ المعاصر لبلاد المغرب** ، ج 2 ، المكتب الاسلامي ، بيروت ، 1996 ، ص 296.

[5] يحي ابو زكريا ، المرجع السابق ، ص 11 .

و قد حطم الجزائر و اصبح اول رئيس لحكومة الجزائر و تمتد فترة حكمه من 1962 م الى 1965 م و قد اعلن بن بلة بعد تعيينه رئيسا لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية بإصدار قوانين اشتراكية و قد قام بالاستيلاء على الاملاك الشاغرة و تأميمها و تطبيق قانون الاصلاح الزراعي و قد جرى خلاف مع المغرب على الحدود و قد حدثت معارك بين الدولتين و ذلك في اكتوبر 1963 م ثم حلت الامور بالطرق السلمية و بدأ تذمر السكان الجزائريين من الحكم القائم اذ خاب املهم فقد كانوا يتوقعون اثناء الثورة اذا ما استقلوا اصبحت لهم شخصيتهم المميزة المستقلة [1].

لتنتهي فترة حكمه لما قام به هواري بومدين من انقلاب او تصحيح للثورة و قد نتج عن سجن بن بلة ليفرج عنه في فترة حكم الشاذلي بن جديد و في فترة السجن استطاع بن بلة ان يراجع نفسه و ان يطلع على الكثير من الثقافات و اكتشف في نهاية الامر ان الإسلام هو الطريق الوحيد بنهضة الجزائر و يرى ان العلمانية ناتج غربي و جاءت لتحل مشاكل الكنيسة مع السلطة في الاطار المسيحي و نجم عن ذلك ما يسمى بالفصل بين الدين و الدولة [2].

ليتوجه بعدها بن بلة الى باريس سنة 1980 م بعد العفو الذي منح له لينتقل بعدها الى سويسرا ، وعندما كان بن بلة متواجدا في باريس أسس حزب اطلق عليه الحركة من اجل الديمقراطية و قد اصدر جريدتين هما البديل و بعدها المنبر [3].

و قد عارض نظام الشاذلي بن الجديد[4] و حزب جبهة التحرير الوطني و الاحادية السياسية و بعد خريف اكتوبر 1988 م عاد احمد بن بلة الى الجزائر و لكن حزبه لم يحقق أي نجاح يذكر اثناء الانتخابات التشريعية الملغاة و التي اجريت في 26 ديسمبر 1991 م و قد اعترض على الغاء

---

[1] محمود شاكر، المرجع السابق، ص 298.

[2] محمد مورو ، **الجزائر تعود الى محمد صلى الله عليه و سلم** ، المختار الاسلامي ، القاهرة ، (د . ت) ،ص 166 .

[3] يحي ابو زكريا ، المرجع السابق ، ص 16.

[4] الشاذلي بن جديد: ثالث رئيس للجزائر ولد سنة 1929 ببوثلجة (الطارف) انخرط بجيش التحرير 1955 سلك مسار عسكري اوصله لمنصب قاضي اول للبلاد ، قائد الناحية العسكرية الخامسة 1963 و قائد للناحية الثانية 1964 ، عضوا مجلس الثورة المنبثق عن حركة 19 جوان 1965 ،عقيد سنة 1969 اختير لخلافة بومدين بعد وفاته انتخب لثلاث عهدات استقال سنة 1992 بعد الاحداث التي شهدتها الجزائر تلك الفترة ليبتعد عن الحياة السياسية ، انظر : عاشور شرفي ، معلمة الجزائر ، المرجع السابق ، ص 242.

الانتخابات التشريعية و كان يطالب بالعودة الى المسار الانتخابي و عندما حلت الجبهة الاسلامية للإنقاذ من قبل السلطة الجزائرية اعترض على ذلك و غادر الجزائر مجددا و توجه الى سويسرا [1].

و قد لخص شارل هنري لافرود مساره بعد الاستقلال بهذه العبارة : " رئيس قليلا ، سجن كثيرا ، منفى بلا مرارة" [2].

II. آراء بن بلة :

1. رأي بن بلة في اللائكية:

أجاب : بأنه ليس لائكي و ليس من دعاة اللائكية و هي نتاج غربي محض و جاءت لتحل محل الكنيسة و نجم عن ذلك الفصل ما بين الدين و الدولة و من يدعو الى اللائكية كما قال بن بلة فهو يريد ان يلبس جلدا غريبا لجسد اسلامي ، انه يريد تغريب مجتمعه و يبعده عن الحضارة الاسلامية الاطار الصحيح لأي منظور سياسي في الحكم و في هذا المجال قال بن بلة انه يرفض حكم الفقهاء [3].

و يفتخر بن بلة بأنه احد مناضلي جبهة التحرير الوطني التي كانت تتويجا لنضالات الجزائريين من الأمير عبد القادر الى اولاد سيدي الشيخ و المقراني و الشيخ الحداد و الزعاطشة .... و مجازر 8 ماي 1945 م و يقول هي سلسلة انتفاضات شعبية متكاملة نابعة من قيمنا العربية و الاسلامية .

2. رأيه عن الدولة في عهده :

سئل عن الدولة في عهده فقال : انا الذي كونت الدولة الجزائرية بعد استرجاع السيادة الوطنية و هذا شرف افتخر به ذلك ان اتفاقيات ايفيان و هي التي افضت الى استقلال الجزائر فرضت ضرورة وجود طرف قوي لتحمل المسؤولية و كان لابد من الجوء الى الانتخابات الشعبية و تأميم اراضي الكولون ما يقرب من 3 ملايين هكتار.

---

[1] جورج الراسي ، **الدين و الدولة في الجزائر** ، منشورات القصبة ، الجزائر ، 2009 ، ص 275 .

[2] عاشور شرفي ، قاموس الثورة الجزائرية ، المرجع السابق،ص 67 .

[3] يحي ابو زكريا ، المرجع السابق ، ص 16.

يقول بن بلة : و قد لجأت الى التسيير الذاتي و تأميم البنوك و انتهاج سياسة خارجية فعالة لمدة لو تتجاوز السنتين و نصف و لم تكن في ايدينا اموال النفط و الغاز و مع ذلك قمنا بحل الكثير من المشكلات الاجتماعية و قمنا بحملات ضخمة للتشجير و محاربة التصحر و كانت المدينة نظيفة و لم تكن هناك افكار تحقد على الثورة[1].

3. رأيه في اللغة:

و سئل عن موقفه من اللغة العربية و البربرية و لماذا لجأ في عهده الى محو الامية باللغة الفرنسية ؟.

فأجاب :اعتبر انه من العيب ان تأتي بعد ربع قرن لنسأل عن موقفنا من اللغة العربية ، انا ضد من يطرح أي لغة اخرى مهما كانت فعلى مستوى اللغة العربية و الاسلامية و من ثمة لا اسمح بوجود لغتين وطنيتين عربية و بربرية ان اللغة الوطنية الوحيدة هي اللغة العربية أما البربرية فتدخل في حيز التراث الذي يتطلب اثراؤه و دعمه وردا على قول بدأنا بمحو الامية بالفرنسية فلم يكن عندنا ما يكفي من المعلمين باللغة العربية لتسيير مؤسسة تربوية واحدة و قد لجأنا الى التعريب ، و شرعنا في اعداد برنامج وطني للتعليم [2].

4. رأيه في حركة 19 جوان 1965 م:

و سئل بن بلة عن رأيه في الذين قادوا انقلابا عليه و وعدوا الشعب الجزائري بكتاب ابيض.

فأجاب : ليس من حقي ان اقول للشعب الجزائري ما يعرفه و يحس به يوميا انا لن اطلبهم بالكتاب الابيض لأن الشعب الجزائري يدرك من اعماقه لذلك او لم يعدو الشعب الجزائري في 19 جوان 1965 م تاريخ الانقلاب على حكم احمد بن بلة بإنشاء دولة القانون و احترام كل المؤسسات السياسية و التشريعية القائمة .

اين هي الدولة ! او لم ينهوا مسيرة المجلس الشعبي الوطني ! قال احمد بن بلة و الذي استطرد قائلا : او لم يلغوا اللجنة المركزية و المكتب السياسي !.

---

[1] يحي ابو زكرياء ، المرجع السابق ، ص 17

[2] احمد منصور، المرجع السابق، ص 221.

و سئل بن بلة عن الثقافة في الجزائر فقال : هل توجد ثقافة في الجزائر ! هل يوجد في ذهن مسئول جزائري تقلد وزارة الثقافة مشروع ثقافي ![1].

و يخبر الرئيس احمد بن بلة ان موقفه ممن قادوا انقلابا عليه خاصة اتجاه بومدين و الشاذلي مليء بالتناقضات و الغموض فهو يكاد يبرئ بومدين من الانقلاب عليه و يقول انه : " لم يكن المحرك الحقيق لانقلاب 19 جوان 1965 م و انه دفع اليه دفعا..."

أما عن الشاذلي و الذي اطلق سراحه بعد 15 سنة من الاسر فهو يقول انه لم يكن متحمسا للانقلاب ضده و انه ليس اول من ارسل برقية تهنئة الى بومدين و انه حين اطلق سراحه اتخذ قرارا يشرفه ليضيف انه " غير مدين له بشيء و للنظام الذي يمثله...." [2].

III. من أقوال بن بلة :

- لم يكن سواه رفيقي في كل الفترات التي قضيتها في السجون أنه القرآن الكريم.
- صرح بن بلة لجو دانييل "اشعر انني قريب جدا من شي غيفارا ... و لكن لا يمكننا البقاء في الثورة الى الأبد " .
- " عقيدة الجزائر السياسية و نشاطها الدبلوماسي موجهان من اجل تصفية الاستعمار بشكليه الكلاسيكي و المقنع " ، مقطع من كلمة الرئيس بن بلة على منصة الامم المتحدة سنة 1962 م.
- " هذا البلد الجميل الذي عاش سبعة سنين من الحرب و فقد مليون شهيد الذي لا تزال جراحه دامية و شعبه يعاني من الفقر سيعيد بناء نفسه على اسس جديدة من اعلاه الى اسفله اتمنى ان امنح الوقت لفعل ذلك " ، قالها بن بلة في 19 جوان 1965 م قبيل الانقلاب عليه .
- كل جزائري هو مقاوم محتمل اذا استطاع الحصول على سلاح .
- مع انه عمل صعب فإنه ملهم ايضا و هناك جمال في فكرة تحويل قطعة ارض صغيرة الى ارض خصبة منتجة ، بن بلة واصفا سياسته الزراعية .[3]

---

[1] احمد منصور ، المرجع السابق ، ص 231.

[2] جورج الراسي ، المرجع السابق ، ص 266.

[3] يحي ابو زكرياء، المرجع السابق ،ص 17.

IV. معالم الدولة اثناء فترة حكم بن بلة :

غداة الاستقلال و اعلان الجمهورية كان لزاما على الجزائر ان تشرع في اعادة بناء الدولة بإمدادها بصرح مؤسساتها بتوافق و توجهاتها و يستجيب لتطلعاتها و بصفته احمد بن بلة رئيسا للحكومة و رئيسا للمجلس يعمل على تشكيل اول حكومة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و يعرضها مرفقة ببرنامجها على الجمعية الوطنية التأسيسية في 28 سبتمبر 1962 م تطبيقا للقرار الذي صوتت عليه هذه الاخيرة قبل اربعة و عشرين ساعة .

و من نتائج الاستفتاء حول صلاحيات الجمعية التأسيسية في 29 سبتمبر 1962 م: عدد الاصوات المعبر عنها بـ نعم : 5.265.377 صوت.

الاصوات المعبر عنها بـ لا : 18.637 صوت.[1]

لقد تشكلت حكومة بن بلة وفقا لمرسوم رقم 62-1 المؤرخ في 27 سبتمبر 1962 م المتضمن تعيين اعضاء الحكومة و قد ضمت كلا من:

هواري بومدين وزيرا للدفاع و اربعة للدفاع ضباط هم :

- احمد مدغري وزيرا للداخلية .
- عبد العزيز بوتفليقة وزيرا للشباب و الرياضة و السياحة .
- موسى حسني وزيرا للبريد .
- محمد صغير نقاش وزيرا للصحة.

كما اسندت بقية الوزارات لكل من :

- محمد خميستي وزارة الخارجية .
- بشير بومعزة وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية .[2]
- احمد فرانسيس وزارة المالية .
- احمد بومنجل وزارة الاشغال العامة و النقل .

---

[1] رشيد بن يوب ، **دليل الجزائر السياسي** ، ط 1 ، م .و.ف.م ،وحدة الرغاية ، الجزائر ، 1999 ،ص 50

[2] عبد القادر بولسان ، **الحكومات الجزائرية 1962 – 2006** ، ط . خ ، دار هومة ، الجزائر ، 2007،ص 26.

- محمد خيري وزارة التجارة .
- توفيق المدني وزارة الشؤون الدينية .
- عمار بن تومي وزارة العدل .
- محمد الحاج حمو وزارة الاعلام .
- عمار اوزقان وزارة الزراعة .
- عبد الرحمن بن حميدة وزارة التربية الوطنية.
- محمدي السعيد وزارة المجاهدين.
- عين لمنصب نائب رئيس الحكومة عين رابح بيطاط ، و هو رأس التشكيلية الحكومية في افريل 1963 م [1].

ثم المرسوم الرئاسي رقم 63 – 373 بتاريخ 18 سبتمبر 1963 م المتضمن تعيين اعضاء الحكومة و تضم :

- احمد بن بلة رئيس المجلس.
- هواري بومدين وزير الدفاع نائب رئيس المجلس.
- محمدي السعيد نائب رئيس المجلس.
- عمار اوزقان وزير الدولة.
- محمد الهادي حاج اسماعيل وزير العدل.
- بشير بومعزة وزير الاقتصاد الوطني.
- احمد مدغري وزير الداخلية.
- احمد مهساس وزير الزراعة.
- شريف بلقاسم وزير التوجيه الوطني.
- محمد الصغير نقاش وزير الشؤون الاجتماعية.
- عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية.
- احمد بومنجل وزير البناء و الاشغال العمومية و النقل .[2]

---

[1] عبد القادر بولسان ، المرجع السابق ، ص 26.

[2] عاطف عيد و حليم ميشال حداد ، **قصة و تاريخ الحضارات العربية تاريخ تونس و الجزائر** ، édito creps .Int ، 1998 ، ص 178.

- عبد القادر زعيبق وزير البريد و المواصلات .
- توفيق المدين وزير الشؤون الدينية.
- قايد احمد وزير السياحة.[1]

و قد اعترف احمد بن بلة انه قليل الخبرة السياسية و قليل الثقافة فيما يتعلق بتسيير شؤون الدولة و ادارة شؤون البلاد و العباد كما اعترف بإعجابه بالرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي كان يتمتع تاريخيا بسمعة جماهيرية عربية واسعة و ناصر عبد الناصر الثورة و منح كل التسهيلات و الامكانيات لرجال جبهة التحرير الوطني الذين اقاموا في القاهرة[2] .

ان خروج فرنسا من الجزائر ترك معضلات سياسية و اقتصادية فقد قامت بإفراغ خزينة الدولة من الودائع و الاموال و السيولة و قاموا بتحطيم معظم الجرارات و الآلات الزراعية و الحقوا اكبر الاضرار بالزراعة الجزائرية لتبقى في تبعية زراعية لهم كما ادى خروج الاساتذة الفرنسيين من الجزائر الى شغور فضيع في القطاع التربوي و التعليمي و كان التحدي الاول الذي واجه الدولة الجزائرية هو قلة الخبراء و الاكفاء الذين لهم القدرة على التسيير فاضطرت الدولة الجزائرية الى الاستعانة بالمحسوبين على الثقافة الفرنسية من الجزائريين و بدافع سد النقص اصبح دعاة الثقافة الفرانكفونية هم اصحاب الحل و الربط و من حملتهم المهندس " سيد احمد غزالي " الذي تخرج من الجامعات الفرنسية كمهندس في الطاقة [3].

و نظرا لوضع الفلاحة و الفلاحين فأول حملة قام بها بن بلة " حملة الحرث " و اول معركة خاضها اذ انطلقت الحملة في 15 سبتمبر و دامت شهر و نصف لكنها كللت بالفشل ، ام اعن التعليم فقد كان في مستوى متدني و كان بن بلة يسعى الى احياء اللغة العربية فقام بجلب العديد من المعلمين من الاقطار العربية من اجل دعم اللغة العربية ، و في فيفري 1963 م تمت عملية تجميع " ماسحي الاحذية الصغار " فرأى بن بلة ان الحل هو الحل الاقتصادي و ذلك بالقضاء على البطالة ليتوقف استغلال الاطفال تلقائيا لنه بزوال السبب يزول المتسبب و قد نجحت هذه العملية ، و في اطار

---

[1] عاطف حليم ..، المرجع السابق ، ص 178.

[2] احمد منصور، المرجع السابق، ص 249.

[3] يحي ابو زكريا ، المرجع السابق ، ص 13 .

حملة لتجميل المدينة ايضا كون مراكز لإيواء العجز و الشيوخ و خصص للنساء مركز سماه " لقمة الخبز " [1].

لقد كان بن بلة قلقا على مصير الثقافة العربية بل كان يؤمن بعروبة الجزائر و لذلك قام باستدعاء آلاف من الاساتذة العرب من مصر و سوريا و العراق و قد اصطدم هؤلاء التربويون العرب بمجموعة كبيرة من العراقيل البيروقراطية و التي كان يضعها في طريقهم سماسرة الثقافة الفرانكفونية و اختار العديد من هؤلاء المتعاونين العودة الى بلادهم و بذلك تم اجهاض مشروع التعريب [2].

و رغم ايمانه بعروبة الجزائر إلا ان بن بلة كان مهووسا الفكر الاشتراكي اليساري جعله يصطدم بالرجل الثاني في جمعية العلماء المسلمين الشيخ " البشير الابراهيمي " و فسر البعض ذلك الصدام بأنه بداية الانطلاق بين النظام الجزائري و الخط الاسلامي الذي تمثله جمعية العلماء المسلمين و بدأ الخلاف عندما اتهم الشيخ البشير الابراهيمي الرئيس احمد بن بلة بتغييب الاسلام عن معادلات القرار الجزائري و ذكر بن بلة بدور الاسلام في تحرير الجزائريين من وطأة الاستعمار الفرنسي و بسبب هذا التصادم وضع الشيخ البشير الابراهيمي تحت الاقامة الجبرية حتى وافته المنية سنة 1965 م [3].

لقد اعلن بن بلة عن القوانين الاشتراكية و الاستيلاء على ما يسمى بالأملاك الشاغرة و تطبيق قانون الاصلاح الزراعي ، و قد حدد بن بلة اولويات عملية التنمية بأنها : الزراعة اولا لإنقاذ البلاد من أي مجاعة محتملة و يجب تكريس الجهود لبناء قاعدة زراعية متينة في البلاد تستطيع ان تعطي اضعاف ما تعطيه الآن و لابد من التسيير الذاتي و الشورى تلك التي تبدأ من القرية و البلدية على ان توزع الاراضي على اصحابها لا ان تعطي للفلاح حتى يعمل فيها و يجب الاهتمام بالتعاونيات الزراعية على طريقة العادات الجزائرية مثل " التويزة " و غيرها التي تبنى على التكافل و التضامن بين الافراد و يجب ان تصبح الزراعة عملية استراتيجية مع استرجاع الثروة الحيوانية بمعنى اعادة الاعتبار للإنتاج الحيواني و خاصة في الهضاب و بعد هذا تأتي الصناعة الخفيفة التي تساهم في التنمية في حدود معينة

---

[1] يحي ابو زكرياء ، المرجع السابق ، ص 15 .

[2] روبير ميرل ، المصدر السابق ، ص 174 .

[3] احمد منصور، المرجع السابق، ص 233.

و الابتعاد عن المصانع التي لها ارتباط مباشر مع النظام العالمي و التي تتأثر بأي تغير في السوق الصناعية و تكوين سوق وطنية متكاملة [1].

لقد اعترف بن بلة في مذكراته ان السلطة السياسية اصبحت فعلا في ايدي الجزائريين و لكن السلطة الاقتصادية (الاراضي) كانت ما تزال بأيدي الاوروبيين كان هؤلاء مازالوا محتفظين بمزارعهم العظيمة يواصلون كما كانوا في الماضي استغلال الفلاح و ان كلمة استقلال او ثورة لن يكون لها أي مضمون اذ ظلت الاراضي الجزائرية ملكا لكبار الملاك العقاريين فرنسيين كانوا او جزائريين.

و قد تصارعت بالجزائر منذ سنة 1963 م ثلاث توجهات سياسية و قد مثل فرحات عباس واحدة منها فالرئيس احمد بن بلة كان يرتكز على توجه قائم بذاته على نفوذ الحزب الواحد و سيطرته على الحياة السياسية بتطبيق سياسة التسيير الذاتي و تدجين النقابة و الاعتماد على الوطنية الشعبوية و في مقابل تيار بن بلة الستاليني و الشمولي و ظهر تيار ثاني يمثله احمد محساس[2] و بشير بومعزة اللذان تمسكا بفكرة الدولة فقد ابدى فرحات عباس منذ 1963 م رفضه المطلق للنظام الرئاسي و لنفوذ الحزب الواحد و انتقد التوجه الاشتراكي للرئيس احمد بن بلة و استنكر مشروع الدستور ، و خلال زيارة احمد بن بلة للقاهرة في جانفي 1964 م و اتهم فرحات عباس بالوقوف وراء احداث شغب في عدد من المدن الجزائرية و عند انعقاد مؤتمر الحزب في 15 افريل 1964 م اتهم فرحات عباس بإحداث الشغب و في 3 جويلية اصدر امر القاء القبض عليه و وضع رهن الاقامة الجبرية الى غاية 19 اوت ثم نقل للسجن حيث وجد عبد الرحمن فارس و الرائد عز الدين.[3]

1. انتفاضة بلاد القبايل 1963 م:

شهد عهد بن بلة القصير اول انتفاضة في بلاد القبايل عام 1963 م بزعامة رفيقه القديم حسين آيت احمد الذي كان يحتج على اساليبه الفردية و توجهاته الفكرية و كانت حركة احتجاج مماثلة قد

---

[1] محمد مورو ، المرجع السابق ، ص 168 .

[2] احمد محساس : ولد في 17 نوفمبر 1923 ناضل في حركة ، من مؤسسي المنظمة السرية اعتقل سنة 1950 انضم للثورة بعد شهر من اندلاعها ، ساند بن بلة بعد الاستقلال و اصبح عضو قيادة الثورة ثم غادر الى فرنسا 1966 ، اسس حزب اتحاد القوى الديمقراطية بعد اقرار التعددية الحزبية سنة 1989، انظر : آسيا تميم ، **الشخصيات التاريخية** ، دار المسك ، الجزائر ، 2008 ، ص 230.

[3] حميد عبد القادر ، **فرحات عباس رجل الجمهورية** ، ط .خ ، دار المعرفة ، الجزائر، ص ص 258 – 261 .

جرت في عام 1949 م في المنطقة نفسها و بقيادة آيت احمد نفسه الذي اتهم حينها بالنزعة الانفصالية و بإثارة " النعرة البربرية " حينها أقيل آيت احمد من منصبه على رأس المنظمة الخاصة التي كانت تحضر للثورة و حل محله بن بلة لكن آيت احمد واصل مشواره النضالي بعد ذلك في صفوف الجبهة و وصل بن بلة إلى رئاسة الجزائر المستقلة فلم يداوي الحساسية البربرية الموجودة فعليا في الجزائر بسبب عوامل التاريخ و الجغرافية.[1]

2. قضية العقيد شعباني 1964 م :

كان العقيد شعباني اصغر ضباط جيش التحرير الوطني و يعود التباين في اختلاف وجهات النظر بين العقيد محمد شعباني و القيادة العليا انه لم يرض الانصياع للقرارات التي اتخذها بن بلة و اعتبرها متسرعة خاصة عند اصدار قرار حل جيش التحرير الوطني و استبداله بالجيش الوطني الشعبي الذي سيطرت عليه الفئة الوافدة من الجيش الفرنسي و كانت له حساسية اتجاههم و كان من الرافضين للطريقة التي تمت بها معالجة قضية المجاهدين المسرحين من الجيش و العلاوات الممنوحة لعائلات الشهداء فلم يراعي الوظيف العمومي وضعيتهم الاجتماعية و الاقتصادية و الصحية و غير قابلين للترسيم او الترقية و عرضة للطرد في أي لحظة [2]، لتقوم السلطة بوضعه تحت الرقابة و تصعيد وتيرة عملها لتبدأ مرحلة جديدة من التصادم خاصة بعد مؤتمر جبهة التحرير الوطني المنعقد في افريل 1964 م و جاءت محاولات التخلص من شعباني بعد فضل محاولات القبض عليه فعمل الرئيس بن بلة على التقرب منه و جعله درعا واقيا له من منافسيه و أما بومدين عمل على ليّ ذراعه و ارجاعه كي لا ينفرد به بن بلة و عرف شعباني انه في صراع على الحكم و فضل الحياد ، لتعمل السلطة على رسم خطة من شأنها تقليل شعبية شعباني و تقليص نفوذه و ذلك بترقيته الى منصب عضو هيأة الاركان في الجيش و عضوية المكتب السياسي و الذي كان يقول عنهما أنه لم يحن بعد لوجود من هم اكبر منه سنا،و تغيرت هيكلة الجيش و ألغيت الولايات التاريخية الستة و عوضت بخمس مناطق عسكرية و صدم شعباني بهذا القرار و اعتبره استغناء عن خدماته ليتعمق الخلاف لتواجه الطرفين ازمة حادة لتقوم السلطة بإرسال وفود مدنية و عسكرية لتحاشي الازمة و لكن دون فائدة[3]،و يظهر ان السلطة قامت بمباغتة العقيد شعباني و لم تعطه الفرصة للتخطيط او التدبير مع انه لم تكن لديه نية

---

[1] جورج الراسي ، المرجع السابق ، ص 266 – 267.

[2] الهادي احمد درواز ، **العقيد محمد شعباني الأمل...و الألم...!** ،دار هومة ، الجزائر ، 2009 ، ص 93.

[3] الرائد لخضر بورقعة ،**شاهد على اغتيال الثورة** ، ط 2 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2000 ، ص 171.

في دخول صراع مع السلطة و قد بدأت وسائل الاعلام في تأليب الشعب عليه و قامت وسائل الاعلام الرسمية العقيد و قيادة الناحية بن قانه و انفراده في الصحراء بأوصاف و نعوت و تجريده من كل مناصبه في الدولة و الحزب و اعلان التعبئة العامة و امر كل قوات الامن بالقيام بمحاصرة حركة التمرد حسب قناعتهم و القاء القبض على العقيد شعباني انتهت هذه الاخيرة بإلقاء القبض على رفاقه الطاهر عجال و محمد الشريف خير الدين و محمد جغابة و السعيد عبادو و خبزي محمد و محمد شنوفي و غيرهم ليسلم نفسه للسلطة فضل شعباني الخروج و الانسحاب من المدينة كي لا يعرضها للخراب و الدمار و خلال اسبوع تمكنت السلطة من القبض على محمد شعباني و مرافقيه الحسين سياسي و العريف الجيلالي سليم.[1]

نقل العقيد شعباني و رفقائه الى سجن سيدي الهواري بوهران و في الفترة الممتدة من 7 جويلية و حتى 2 سبتمبر 1964 م عملت السلطة على القضاء على التمرد و كثفت وسائل الاعلام عملها في تشويه سمعة شعباني و اصدرت السلطة عدة مراسيم رئاسية منها تنفيذ الاحكام العرفية فورا و عدم قبول الطعون او التأجيل حين اصدار الحكم و في 2 سبتمبر 1964 م نصبت المحكمة العرفية برئاسة قاضي مدني و قف العقيد شعباني و رفاقه امام المحكمة و دامت المحاكمة اكثر من اثنا عشر ساعة وجهت فيها العديد من التهم التي تدين شعباني و من بين الاتهامات التي وجهت اليه عصيانه للأمر العسكري لمقاتلة قوات تمرد حسين آيت احمد و رفضه لإدماج بعض ضباط جيش الحدود في قيادته و قتله للحركة و القومية بعد الاستقلال ، و بعد رفع الجلسة الطويلة للتشاور و التقدير في الاحكام جاء الحكم بالإعدام على محمد شعباني و السجن المؤبد للضابط العريف الجيلالي و برأت بقية المتهمين ، و طلب منه الرد على الحكم و يتكلم ما يشاء ؟ فكانت كلمته : " امني اطلب من الله و الشعب الجزائري ان يغفر لي لأني كنت من المساهمين و المساعدين لهذه الفئة الظالمة في الحكم " و اوصى محمد الشريف خير الدين خيرا بأمه.[2]

اتصل رئيس المحكمة بالرئيس احمد بن بلة يعلمه بالحكم و يلتمس منه توظيف صلاحياته القانونية المخولة له إلا ان صمت الرئاسة أقر الحكم و في فجر اليوم التالي نفذ الحكم على محمد شعباني ...

3. دستور 1963 م:

---

[1] الهادي احمد درواز ، المرجع السابق ، ص 98.

[2] نفسه ،ص 100.

جاء دستور 1963 م مطابقا للخط الايديولوجي الذي رسمه مؤتمر طرابلس و مؤكدا الخيار الاشتراكي المبني على اسس مبادئ الثورة حيث :

- أضاف الصفة التأسيسية على حزب جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي.
- هيمنة السلطة التنفيذية على كل المؤسسات و الجمع بين رئاسة الحكومة و الجمهورية و الحزب.

جرى استفتاء حول اول دستور بعد الاستقلال في 10 سبتمبر 1963 م و اعتماد النظام الرئاسي و جاءت نتائج هذا الاستفتاء:

الاصوات المعبر عنها بـ نعم : 5.166.185 صوت.

الاصوات المعبر عنها بـ لا : 105.817 صوت.[1]

لم يتم العمل بدستور 1963 م إلا لمدة اسبوعين فقط.

ففي ظل دستور 1963 م، خصّص المؤسس الدستوري الجزائري اثنا عشر (12) مادة، تحت عنوان ممارسة السيادة – المجلس الوطني – فنصت المادة 27 منه: "السيادة الوطنية ملك للشعب، يمارسها بواسطة ممثلين له في مجلس وطني ترشحهم جبهة التحرير الوطني و ينتخبون باقتراع مباشر و سري لمدة خمس سنوات ،و هنا ينبغي الإشارة إلى أن الدستور الجزائري لم يعمر طويلا ، فبعد أن جمده الرئيس أحمد بن بلة أياما بعد صدوره ، علق العمل به في 10 جويلية 1965 م من طرف الرئيس هواري بومدين.[2]

فلقد صادق المجلس الوطني على هذا الدستور في 28 أوت 1963 م و وافق عليه الشعب و جمده رئيس الجمهورية في 09 أكتوبر 1963 م تطبيقا للمادة 59 منه و التي تنص على أنه في حالة الخطر الوشيك الوقوع يمكن لرئيس الجمهورية اتخاذ تدابير استثنائية لحماية استقلال الأمة و مؤسسات الجمهورية على هذا الاساس و نظرا لقصر عمر دستور 1963 م فإنه لم تصدر قوانين عن السلطة التشريعية ممثلة في المجلس الوطني على الرغم من أن هذا المجلس حسب المادة 28 من دستور 1963 م فإنه يعبر عن الإرادة الشعبية و يتولى التصويت على القوانين و يراقب الحكومة فهو الذي يتلقى اقتراحات القوانين من طرف رئيس الجمهورية والنواب إذ هما فقط لهما حق المبادرة بتقديم القوانين التي تودع مشاريعها على مكتب المجلس الذي يحيلها إلى اللجان لدراستها و لأعضاء

---

[1] رشيد بن يوب ، المرجع السابق ، ص 50.

[2] نفسه ، ص 51.

الحكومة حق حضور جلسات المجلس الوطني و المشاركة في مناقشة اللجان و عن علاقة المجلس الوطني بالحكومة فإن الدستور أعطى للمجلس سلطة مراقبة النشاط الحكومي إذ و حسب المادة 38 فإنه يراقب النشاط الحكومي بواسطة الاستماع إلى الوزراء داخل اللجان و كذلك بواسطة الأسئلة التي توجه للوزراء كتابية أو شفهية و في ذلك توفر المادة 132 الفقرة الرابعة لأعضاء المجلس الوطني الحماية إذ نصت على أنه : "لا يجوز متابعة أي عضو من أعضاء المجلس الوطني أو إيقافه أو حبسه أو محاكمته بسبب ما يدلي به من آراء أو تصويت خلال ممارسة نيابته إن ما ورد في المادة 24 بشأن رقابة جبهة التحرير الوطني على عمل المجلس و الحكومة يمكن أن يمتد إلى أعضاء المجلس وأعضاء الحكومة لعدم وجود أي نص ينفي ذلك باعتبار الجبهة هي صاحبة الكلمة الأخيرة في ممارسة الرقابة إذ نصت المادة 30 من الدستور : " لا يمكن للمجلس الوطني الإعلان عن إسقاط النائب إلا بأغلبية ثلثي أعضاءه و بإقرار عن الهيئة العليا لجبهة التحرير الوطني" .[1]

و في مارس 1963 م اصدرت الحكومة قرارات مارس التي أممت الجزء الاعظم من الملكيات العقارية كما أممت الفنادق و المقاهي و المطاعم و الدور التجارية و التي انتقلت ملكيتها حديثا للجزائريين هذه الاستثمارات و المؤسسات الاقتصادية التي أممها بن بلة لم يفكر في تسييرها من قبل الدولة و انما ترك العمال انفسهم الذين يجب ان ينتخبوا كوادرهم او يسيروها بأنفسهم فالدولة لا تتدخل في عملية الانتاج الا بصفة المستشار او المنظم او المفوض [2].

و نتيجة لهذه الاسباب و عدم تسنها تذمر السكان الجزائريين من الحكم القائم اذ خاب املهم اذ كانوا يتوقعون اثناء الثورة انهم اذا ما استقلوا اصبحت لهم شخصيتهم المستقلة و يعود لعقيدتهم صفائها بعد ان عمل المستعمرين على تسويدها و تعود للغتهم العربية مكانتها بعد ان حاول الفرنسيون ازاحتها و فرض لغتهم و احلالها مكان العربية .

و من الناحية السياسية بقيت فرنسا صاحبة النفوذ الفعلي رغم الخلاف السياسي [3].

---

[1] الطاهر بن خرف الله ، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962 – 1989** ، ج 2 ، دار هومة ، الجزائر ، 2007 ، ص 17.

[2] روبير ميرل ، المصدر السابق ، ص 175 – 178 .

[3] محمود شاكر، المرجع السابق، ص 299.

و لبناء الاشتراكية في الاقتصاد سيعتمد سبلا متوازية ذلك ان آلة البيروقراطية بعدما تركت جماعات الشغيلة يديرون عفويا و بلا وسائل كبرى و غالبا ما بفضل المساعدات الخارجية و يسيرون المزارع و المشاغل التي تركها شاغرة قدامى المالكين الاوروبيين اخذت تلك الآلة تتحرك منذ تشكيل حكومة بن بلة الاولى و سوف يمكن انشاء اجهزة التسيير الذاتي في التحايل على الاستثمارات ليجري فيها انزال المستخدمين القدامى غالبا في الادارة الكولونيالية الزراعية و انزال مدعي الوطنية في المراكز القيادية أما العتاد و التمويل و التسويق فكان متمركز بين اجهزة الادارة (مركز تعاونية مصلحة الاصلاح الزراعي ، مكتب التعبئة القطاع الاشتراكي ...) و كان يجري تسيير الادارة بواسطة التأميم و أما في المصانع فكان يجري على عجل و حسب حجم المنشآت و من خلال البلدية او الوزارة و تعيين مدريين سيقوم دورهم على تلقي الاوامر بانتظام من مكاتب الادارة و القيام في المقابل بترقيتهم[1] .

4. اصلاحات بن بلة على المستوى الاجتماعي :

جاءت في شكل نقاط نذكرها كالتالي:

- تأميم الأراضي التي تركها المستوطنون 2.44 مليون هكتار منذ اكتوبر 1962 م و تحويلها الى تعاونيات مسيرة ذاتيا بموجب مرسوم مارس 1963 م حيث يقول بن بلة : " إن المشروع الحقيقي للثورة الزراعية بدأت في عهد تأميمها للأراضي التي كانت للكولون ".
- الحد من سيطرة الشركات الاجنبية على الثروات الوطنية بشراء اسهمها و الاشتراك بها .
- التعاون مع الدول الشقيقة و الصديقة في مجالات كالتعليم و الصحة .
- بداية تأميم المطاحن و الصناعات الغذائية في افريل 1964 م.[2]

و رغم ان حكومة بن بلة لم تكن في يدها اموال النفط و الغاز فقد قامت بحل الكثير من المشاكل الاجتماعية مثل قضية التسول التي عملت على حلها من خلال العمل على توفير المأكل و المشرب و حتى المسكن خلال سنة و نصف .

أ- الصحة:

---

[1] غازي حيدوسي ، **الجزائر التحرير الناقص** ، تر: خليل احمد خليل ، ط 1 ، دار الطليعة ، بيروت ،1997 ، ص 13 .

[2] رابح لونيسي ، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ** ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2012 ، ص 60.

كان النظام الصحي في الجزائر عند نيل الاستقلال متمركزا اساسا في المدن الكبرى كالجزائر و وهران و قسنطينة و يتمثل خاصة في الطب العام الذي يتم داخل المستشفيات أما العيادات فتشرف عليها البلديات و تقدم المساعدات الطبية المجانية الى جانب مراكز الطب المدرسي النفسي الذي تشرف عليه وزارة التربية و التعليم و من جهة اخرى هناك الطب الخاص الذي يسهر عليه حوالي 600 طبيب يعملون في عيادات خاصة جلهم كانوا من الاجانب .

فقبل سنة 1965 م لك تكن البلاد تتوفر إلا على 1.319 طبيب منهم 285 جزائريا فقط و هو ما يعادل طبيبا واحدا لكل 8.092 نسمة و 264 صيدليا أي لكل 52.323 نسمة أما اطباء الاسنان فكانوا حوالي 151 طبيبا أي طبيب أسنان واحد لكل 70.688 نسمة أما من حيث الهياكل القاعدية فقد كان هناك عجز كبير[1].

ب- التعليم:

نجد ان حكومة بن بلة تهاونت في تأكيد و ترسيخ هوية المجتمع الجزائري العربية الاسلامية و يرى بعض المؤرخين اناه ارتكبت بعض الاخطاء في هذا المجال منها :

- التضييق على رجال جمعية العلماء المسلمين كالشيخ البشير الابراهيمي الذي فرضت ليه الاقامة الجبرية غداة البيان الذي اصدره عشية ذكرى وفاة العلامة الشيخ عبد الحميد بن باديس التي صادفت افتتاح المؤتمر الاول لحزب جبهة التحرير الوطني في 16 افريل 1964 م و جاء فيه : " ان وطننا يتدحرج نحو حرب اهلية طاحنة و يتخبط في ازمة روحية لا نظير لها و يواجه مشاكل اقتصادية عسيرة الحل..." [2] و اهمال بعض المفكرين مثل مالك بن نبي [3].

- التغاضي عن تسرب بعض القيم المادية الوافدة كالفنون و العادات الغريبة و انتشار تعاطي الخمور و غيرها من الامور...[4]

ج- التعريب:

---

[1] جورج الراسي ، المرجع السابق ، ص 259.

[2] انظر الملحق رقم 01 ص 100.

[3] احمد طالب الابراهيمي ، **آثار الامام محمد البشير الابراهيمي** ، ج 5 (1954 - 1964) ، ط.خ ، دار الغرب الاسلامي ، (د . ت) ،ص 317.

[4] رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص 61.

منذ ظهرت قضية التعريب بالجزائر عام 1962 م برزت الصعوبات و العراقيل و الحواجز و ظهر اتجاهان متناقضان هما:

اتجاه : تظاهر بتأييد حركة التعريب و لكنه يعمل في الخلف على عرقلته و ذلك بتحقيق تعريب سطحي لا يغير من الواقع شيء و لا يمس جوهر القضية الحقيقية عن طريق تعليم اللغة العربية في المدارس على شكل محو امية الحرف و لا يتعدى الامر معرفة الفعل و الفاعل و هذا يجعل اللغة العربية دائما في مركز ثانوي متأخر و تبقى الفرنسيي او الفرنسة و التعجيم صاحبة المركز الاول و لغة المخبر و الذي دعا اصحاب هذا الاتجاه من اتخاذ هذا الموقف هو خوفهم من ان يفقدوا مكانهم في الحياة العامة و يساقوا الى الهامش و يضاف الى هذا كونهم لا يؤمنون اطلاقا بأن اللغة العربية هي لغة المخبر و العمل.

اتجاه : عكس الاول يؤمن بضرورة التعريب و يدرك اهمية استعادة الشخصية القومية للجزائر و لكن ازمته في كونه معزولا لا يملك من الوسائل إلا الايمان بعدالة قضية التعريب و الحماس المعنوي لتحقيقه و لا يقرأ حساب لإحساسه و ايمانه.[1]

و قد بدأ تطبيق التعريب على ارض الواقع خلال السنة الدراسية 1963 م – 1964 م بالتعريب الكلي للسنة الاولى من الطور الابتدائي ثم اتخذت تدابير اخرى من اجل تدعيم تعليم اللغة العربية على مدى البرنامج الدراسي و بموجب ذلك انتقل حجم الاوقات المخصصة لتدريس اللغة العربية من حوالي 34 % الى 43 % السنوات اللاحقة.[2]

و قد جرى تعريب مواد ذات مضامين ايديولوجية قوية ثقافية او سياسية و تم تكييفها مع واقعنا الوطني و يتعلق الامر على الاخص بمواد مثل : التربية الاخلاقية و الدينية و التعليم المدني و التاريخ و كذلك الانشطة الثقافية و الفنية و شملت هذه التعديلات مجموع نظام التعليم بما في ذلك الجامعة

---

[1] يحي بوعزيز ، **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب** ، ج 3، دار الهدى ، الجزائر ، 2013،ص 223.

[2] احمد طالب الابراهيمي ، **من تصفية الاستعمار الى الثورة الثقافية 1962 – 1972** ، تر: حنفي بن عيسى ، ش . و. ن . ت ، الجزائر ،(د. ت) ،ص 80.

التي شهدت ادخال مادة المصطلح العربي في جميع الشعب كما تم التعريب الكامل لشهادتين من شهادات ليسانس فلسفة ثم الحقوق و التكوين ذو الطابع القضائي.[1]

5. ميثاق 1964 م:

تطرق ميثاق 1964 م لمعالجة بعض القضايا الرئيسية و التي تحظى باهتمام المجتمع الجزائري في تلك الفترة الزمنية كما تعبر عن امانيه المستقبلية في نفس الوقت كما انه قد تعرض للوضعية التي خلفها المستعمر في البلاد حيث اعطى صورة يمكن ان توضح لنا الكثير من ملامح التنمية في الجزائر مستقبلا حيث نص هذا الميثاق ان الثورة لم تكن تعبيرا عن بعض الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية للسكان ، حيث اكد ضحالة : " مشروع قسنطينة الذي وضع على اساس ان الثورة الجزائرية المسلحة لم تكن إلا تعبيرا عنيفا عن اماني اقتصادية و اجتماعية و ان تحسين اسباب موضوعية لنظام الاستعمار الجديد يتركز من جهة طائفة الجزائريين المحظوظين الذين مكنهم من الارتقاء و من جهة اخرى على الاقلية الاوروبية ".[2]

و قد تعرض الميثاق للوضعية المتخلفة عن الاستعمار و الناتجة عن الثورة المسلحة ضد المستعمر الفرنسي حيث قدم لنا بعض الحقائق الهامة فيما يتعلق بوضعية السكان، وهي:

- أكثر من مليون شهيد.
- 300 الف مكافح حاربوا في الجبال .
- ما يقرب من 3 ملايين من المجمعين اخرجوا من ديارهم و قراهم لتجمعهم داخل مراكز اقيمت لهذا الغرض و التي تشبه المحتشدات .
- 400 الف من المعتقلين و الموقوفين.
- 300 الف من اللاجئين خاصة في تونس و المغرب .
- 700 الف من المهاجرين من القرى الى المدن.[3]

و فيما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية في البلاد وصف الميثاق مظاهر التخلف على النحو التالي:

---

[1] Ahmed Taleb Ibrahimi , **Mémoire d'un Algérien** , Tome 2, édition casbah , Alger , 2008 , p 46.

[2] سعد بن البشير العمامرة ، المرجع السابق ، ص 52.

[3] ميثاق الجزائر 1964 م ، نشر ج.ت.و ، اللجنة المركزية للتوجيه ، طباعة جريدة النصر، قسنطينة ، (د . ت) ، ص 6.

أ- يستخدم القطاع الزراعي 65 الى 70 % من السكان العاملين في حين انه لا يقدم إلا 40 % من الانتاج القومي و 22 % من الدخل القومي .

ب- بالرغم من امكانيات الجزائر الطبيعية ظل التصنيع في الجزائر ضعيفا فقد كانت تملك قبل لاستقلال 200 الف من وظائف العمل الصناعي و 11 مليون من السكان أي اقل من وظيفتين عمل لكل 100 من السكان بينما معدل البلاد الصناعية الاوروبية هو منصب صناعي واحد لكل 8 او 9 من السكان.

ج- نسبة البطالة في المدن قبل التحولات التي صاحبت الاستقلال 45 %.[1]

و قد نص الميثاق على عدد من القضايا الهامة نذكر من اهمها ما يلي :

- " ان الجزائر بلد عربي اسلامي و لذا فإن هذا التحديد ينفي أي رجوع الى مقاييس عرقية و يتعارض مع كل انتقاص من الاسهام السابق على الفتح العربي " .
- " اعادة الوجه الحقيقي للإسلام " .
- " العمل من اجل انتصار المبادئ الديمقراطية " .
- " مناهضة الامبريالية عن طريق تبني الاشتراكية " .
- " العمل على ازالة الفوارق الجهوية و كذلك ازالة التناقض بين الريف و المدينة عن طريق الحاق الريف بمستوى المدينة " .
- " التناول العلمي للمسائل و القضايا المثارة " .
- " القضاء على التباين في عادات الاستهلاك بين فئات الشعب المختلفة ، ذلك التباين الذي عمل الاستعمار علة انمائه لصالح فئة معينة " .
- " القضاء على الفقر و كذلك بناء مجتمع صناعي " .
- " ضرورة خلق فكر سياسي و اجتماعي مسمد من قيمنا الخاصة مغذى بالمبادئ العلمية محصن ضد المواقف الفكرية الخاطئة تدلنا على اهمية مفهوم جديد للثقافة " .
- " اعادة بناء اللغة العربية الى مكانتها بوصفها اللسان المعبر عن القيم الثقافية لبلادنا " .
- " بناء مجتمع صناعي متحرر من قيود الخارج بقدر المستطاع ".

---

[1] مصطفى زايد، المرجع السابق، ص 155.

- " تحسين مستوى معيشة الجماهير الشعبية و كذلك محاربة البطالة عن طريق التكوين المهني و التشغيل الكامل كضرورة اجتماعية و عامل تطوير اقتصادي " .
- " توفير كامل الخدمات الصحية في كافة مناطق الوطن " .[1]

و فيما يتعلق بالتعليم و محاربة الامية نص الميثاق على ما يلي:

- تحقيق ديمقراطية التعليم.
- توجيه الطلبة للفروع العلمية التي تتلاءم و احتياجات البلاد .
- ادخال اللغة العربية في التعليم الابتدائي .[2]
- توسيع وسائل تكوين الجماهير و تعبئة كل الطاقات لمكافحة الامية.[3] أهداف التنمية في ميثاق 1964 م :

يمكن ان نستخلص من معطيات ميثاق 1964 م ان سمات التنمية و ابعادها الاجتماعية و بالتالي اهدافها :

- العروبة بمفهومها الاسلامي غير العرقي .
- الديمقراطية.
- التوازن الجهوي .
- التناول العلمي للقضايا المطروحة .
- بناء مجتمع صناعي .
- اعادة اللغة العربية الى مكانتها الطبيعية .
- تحسين معيشة الجماهير.
- التكوين المهني.
- توفير الخدمات الصحية على مستوى الوطن .
- توجيه التعليم.
- ديمقراطية التعليم.[1]

---

[1] مصطفى زايد ، المرجع السابق ، ص 156 .

[2] ميثاق الجزائر 1964 ، المصدر السابق، ص 8.

[3] ميثاق الجزائر 1964 ، المصدر السابق،ص 9.

لقد استطاع بن بلة ان يجمع حول شخصه القوى الفاعلة في جبهة التحرير الوطني و لم يخطر بباله ان يأخذ في اعتباره قوة الزعيم بوضياف و معارضته لذلك كان يقول : " فليأخذ الحزب و انا آخذ الحكومة او العسكر " كانت العروبة و الاسلام و الاصلاح الزراعي هي الاعمدة الثلاثة في برنامج بن بلة و قد وضع وثيقة مدونة مؤلفة من خمس عشرة ورقة بالاشتراك مع خيضر و بيطاط تضمن تصوره لمكافحة انجراف الارض و العلاقات مع فرنسا و مع دولتي تونس و المغرب و موقفه من اتفاقيات ايفيان التي قبلها مرغما لأنه يفضل تقسيم الجزائر على الحل الذي يمنح الاقلية الاوروبية ضمانات فادحة و بالنسبة لجيش الخارج كان بن بلة ينظر اليه كعامل حماية للثورة لأنه ضحية سياسية اصلاحية .

و كانت استراتيجية بن بلة تتوافق مع استراتيجية هيئة الاركان في نقطتين : تبني البرنامج و انشاء مكتب سياسي لحزب جبهة التحرير الوطني و تختلف عنها فيما تبديه من ثقة في الحكم المستقل لمقاتلي الداخل و من الاحترام لسيادة المجلس الوطني للثورة المستقل لمقاتلي الداخل و من احترام لسيادة المجلس الوطني للثورة.[2]

V. علاقات الجزائر خلال عهد احمد بن بلة :

1. مع المغرب :

عندما كانت الجزائر في خضم حرب التحرير احرج المغاربة الجزائر بمطالبهم في الارض الجزائرية و قد رد عليهم فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة انذاك : " نحن الآن في حرب و بعد الاستقلال سيكون هناك مجال للحديث في هذه المسألة و التفاوض بشأنها " و بنى المغرب موقفه على اساس هذا الكلام.

فعلى الرغم من ان الدولة الجزائرية حديثة الاستقلال و مازالت تحاول بناء نفسها إلا انها اقامت علاقات حسنة و مميزة مع كل الذي وقفوا الى جانب الثورة إلا ان حكومة بن بلة وجدت نفسها في مهب العاصفة مع المغرب فلم يضع ملك المغرب في حساباته ان الشعب الجزائري الذي خرج لتوه من حرب دامت سبع سنين و نصف و استعمار دام 132 سنة ، مجتمع مشرد ، جائع ، ممزق ، منهك ...تجلده الخلافات الداخلية قبل ان يستتب الامن فيها ، فلقد قام المغرب بعدة عمليات في المناطق

---

[1] مصطفى زايد ، المرجع السابق ، ص 157.

[2] عاطف حليم و ميشال حداد ، المرجع السابق ، ص 152.

التي بدى له انه لديه حق تاريخي بها و المتمثلة في بشار و تندوف و اقصى الجنوب الجزائري و كذلك من اجل جس النبض للتعرف على ردة فعل الجزائر فأرسل عدة افراد مسلحين من جيشه الى منطقة حاسي البيضاء الواقعة بتندوف داخل التراب الوطني الجزائري بحجة جلب الماء من هذه المنطقة فوجهت لهم تحذيرات من دخول الاراضي الجزائرية لأي سبب كان. [1]

ليدخل البلدين في حرب دامية سميت بـ: "حرب الرمال " استمرت قرابة الاسبوعين من 19 اكتوبر الى 2 نوفمبر من سنة 1963 م فقد زحفت قوات كبيرة على الحدود الغربية لتقع مشادات و معارك بين الطرفين في حاسي البيضاء و عين تينفوش و بوعرفة و بني ونيف و تنجدوب و غيرها من المناطق و احتلت جزء من اراضي الجزائر دون علم القادة و لكن مقاتليها اجبروهم على التراجع و الانسحاب[2]، لتجمع تلك المحنة الفرقاء من اجل نصرة الوطن و حماية اراضيه ، و في خضم هذه الحرب الغير متكافئة مع المغرب و خاصة و ان الجزائر كانت تواجه تمرد قوات العقيد شعباني في الصحراء و قوات محند اولحاج و حسين آيت احمد بالقبائل وجه احمد بن بلة صرخة مدوية قال فيها كلمة مؤثرة : " حقرونا " كانت هذه الكلمة كفيلة لتحرك نخوة الشعب الجزائري من ادنى البلاد الى اقصاها و هب الشعب ملبيا نداء الوطن و الدفاع عنه و ايقاف المعتدين اضافة الى هذه القوة الداخلية الدعم الخارجي من قبل الدول المتعاطفة مع الشعب الجزائري و التي عملت على الضغط على المغرب لتنهي الحرب ، و لم يتم ترسيم الحدود رسميا بين البلدين و التصديق عليه من طرف البرلمان المغربي إلا عندما تسلم بوضياف مقاليد السلطة[3].

و لم يكن ذلك العدوان مفاجئا حسب ما قاله الرائد سي لخضر بورقعة : " لأننا نعرف حقد ملك المغرب على الثورة الجزائرية " لتستمر الخلافات ليس لان ما حدث و انما على مسألة الصحراء الغربية فالجزائر تعترض على احتلال المغرب للصحراء الغربية فالجزائر تدافع عن الحركات التحررية فهذا الشقاق السياسي موجود الى حد اليوم .[4]

2. مع تونس :

---

[1] الطاهر زبيري، **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد اركان جزائري**، تح: مصطفى دالع، الشروق للنشر و التوزيع، الجزائر ، 2011، ص 47.

[2] الطاهر زبيري ، المرجع السابق، ص 48.

[3] جورج الراسي ، المرجع السابق ، ص 267.

[4] الرائد سي لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 143 .

أما في علاقة الجزائر بتونس فيقول بن بلة انها كانت زفت و هناك لم يقصد الشعب فهو يعتبره كشعبه و لهم مكانة و محبة و تقدير لهم و لكن بورقيبة كان له اتجاه مختلف فقد كان يمثل الغرب و كان بن بلة يمثل العرب و التيار العربي و كان بن بلة يرتبط بالمشرق الاسلامي و الثقافة العربية الاسلامية بينما كان بورقيبة ينظر تجاه الغرب في كل شيء لذلك كان هناك تصادم .[1]

3. مع مصر :

كانت علاقة الجزائر مع شقيقتها مصر علاقة عروبة و دعم و اخوة فكان الدعم المصري واضحا منذ اندلا ع الثورة التحريرية و ذلك رغم الموقف الفرنسي ضد مصر فقد قامت فرنسا بمقاطعة شراء القطن المصري الذي ادى الى خسارة الاخيرة لـ 15 مليون استرليني و دعم كل من بريطانيا و امريكا لفرنسا رغم عدم قدرة مصر على مجابهة تلك القوى الثلاثة إلا انها كانت السند الاقوى للثورة الجزائرية و حتى بعد الثورة أي خلال محاولة الدولة الجزائرية بناء نفسها دعمتها و محاولة تطبيق الاشتراكية فكان تأثير مصر واضحا بالجزائر خلال عهد بن بلة حتى يقال ان دولة بن بلة نموذج لمصر[2] .

ففي ازمة 1963 م بين الجزائر و المغرب ارسلت مصر الى الجزائر كتيبة و زودتها بسرب مشكل من ست طائرات مقاتلة و لكنها لم تستعمل خلال الحرب و هددت مصر بالتدخل العسكري في الحرب اذا تواصلت اعتداءات المغرب على الجزائر و كان دعم جمال عبد الناصر للجزائر في هذه الازمة غير مشروط.[3]

4. مع فرنسا :

أما عن فرنسا تقوم العلاقات بين البلدين على الاحترام المتبادل لاستقلالهما و على تبادل المصالح و المزايا بين الجانبين فالجزائر تضمن مصالح فرنسا و الحقوق المكتسبة فيما يتعلق بالشخصيات المادية و المعنوية حسب الشروط المحددة في هذه البيانات و في مقابل هذا تمنح فرنسا للجزائر اعانتها الفنية و الثقافية و تقدم اعانة مالية ممتازة لفائدة التطور الاقتصادي و الاجتماعي .

---

[1] احمد منصور، المرجع السابق. ص 261.

[2] فتحي الديب ، **عبد الناصر و ثورة الجزائر** ، ط 2 ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1990 ، ص 208 .

[3] الطاهر زبيري ، المرجع السابق ، ص49.

- الاعانة الفرنسية محددة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مبالغها حسب الظروف و مستوى المشروعات.
- يتضمن التعاون الفرنسي الجزائري انشاء جهاز للتعاون الصحراوي.
- المصالح الفرنسية تكون مضمونة على الارض بواسطة ممارسة الحقوق المتعلقة بالرخص المنجمية .
- تسوية المسائل العسكرية فيما اذا تمت المصادقة على التعاون بين البلدين.[1]

5. مع الحركات التحررية:

بدأت من قبل عهد بن بلة و قد اقام هذا الاخير علاقات مع الجميع بالفعل فقد كان هناك تعاطف مع الحركات و الشعوب و التي كانت تسعى للتحرر هي الاخرى و من ابرز الشخصيات التي اقام بن بلة معاه علاقات في تلك الفترة : الزعيم الجنوب افريقي " نيسلون مانديلا " حيث درب في الجزائر من اجل ان يصبح رئيسا لجنوب افريقيا بعد فترة حكمه كما درب بن بلة " تشيسانو " الذي اصبح رئيس جمهورية الموزمبيق و درب الذي اصبح رئيس انجولا " اميركال كابرال " و " صاموئيل ميشيل " الذي اصبح رئيس غينيا و كان " تشي غيفارا " يقوم بدور كبير في عمليات التدريب التي كانت تتم في الجزائر لهؤلاء الثوار كما رتب جسر جوي لدعم الثورة التي كانت في انجولا بالسلاح و العتاد و رغم ان الجزائر دولة فقيرة إلا ان الحكومة الجزائرية اتفقت في اديس ابابا مع بعض الزعماء التحرريين على دعم الحركات التحررية و من ابرز الزعماء " جمال عبد الناصر "و "نيهرو "و " نيكروما "و قد اقامت الجزائر للتدريب في تنزانيا و كان الجزائريون هم القائمون على التدريب و المشرفون عليه و قد كان ذلك التعاون بدون أي مديونية فكان على شكل تبادل تجاري و ليس بالضرورة ان يكافئ هذا التبادل القيمة الحقيقية لكل سلعة .[2]

تولى بن بلة الحكم سنة 1962 م ليصبح اول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة و يقوم ببعض الاعمال و الاصلاحات كما ظهرت له معارضة لنظام حكمه و عرف عهده العديد من الاحداث و الصراعات امتدت الى سنة 1965 م و هو ما سنتطرق اليه في الفصل الثالث الذي يتحدث عن نهاية حكم بن بلة.

---

[1] محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص 293.

[2] احمد منصور ، المرجع السابق ، ص 266 .

الفصل الثالث:

حركة 19 جوان 1965 م احداث و نتائج

1- الخلفيات و الاسباب

2- التخطيط

3- الحدث 19 جوان 1965 م

4- المؤيدون و المعارضون

5- النتائج

I. الخلفيات و الأسباب:

تعود فكرة التخطيط الفعلي للإطاحة بالرئيس احمد بن بلة الى 10 افريل 1964 م عند انعقاد المؤتمر التأسيسي لحزب جبهة التحرير الوطني حيث اظهر بن بلة نواياه الحقيقية في التحضير لإزاحة العقيد هواري بومدين و بعض ضباط الجيش الوطني الشعبي لأنهم اصبحوا يشكلون خطرا عليه[1]. فأقدم على عدة اعمال تحقيقا لرغباته و نذكرها في شكل نقاط ليتم التفصيل فيها لاحقا :

_ في افريل 1963 م استقال الامين العام للحزب محمد خيضر بسبب خلافه مع الرئيس احمد بن بلة حول طريقة تنظيم الحزب و دوره ، و بعد فترة قصيرة اتهم بوضياف بسبب خلافه مع بن بلة حول طريقة تنظيم الحزب و دوره ليتهمه بالتآمر على البلاد و تم اعتقاله ،كما استقال فرحات عباس احتجاجا على طريقة اعداد الدستور[2].

_ اقتراح بن بلة خلال المؤتمر انشاء ميليشيا شعبية تابعة للحزب لحماية مسيرة الثورة الاشتراكية و هدفه من هذا الاقتراح هو تكوين جيش خاص به فيتحرر من قبضة وزير دفاعه هواري بومدين و قد عارض هذا الاخير الاقتراح بحكم ان تعدد الجيوش يؤدي الى نشوب حرب اهلية[3].

_ عندما سافر هواري بومدين الى موسكو يوم 09 ماي 1965 م لتمثيل الجزائر في احتفالات شعبية[4]،انتهز بن بلة الفرصة و قام بتعيين الطاهر زبيري[5] قائدا لهيئة الاركان العامة دون استشارة وزير دفاعه[6] و كان هدفه من هذا العمل خلق صراع بين زبيري و بومدين داخل الجيش و هذا سيضعف المؤسسة العسكرية إلا ان بومدين كان اذكى من بن بلة في تعامله مع الحادثة حيث سعى الى

---

[1] ابراهيم لونيسي ، **حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين الى الرئيس الشاذلي بن جديد** ، دار هومة ، الجزائر ، 2012 ، ص 15.

[2] الشاذلي بن جديد ، **مذكرات الشاذلي بن جديد ملامح حياة 1929 _ 1979** ، تح: عبد العزيز بوباكير، ج1، دار القصبة ، الجزائر،2011،ص 202.

[3] ابراهيم لونيسي ، **الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد بن بلة** ، دار هومة ، الجزائر ، 2007 ، ص 126 .

[4] ابراهيم لونيسي ، حزب ج ت و ، المرجع السابق ، ص 17.

[5] الطاهر زبيري : مواليد 14 افريل 1929 بأم العظايم (سوق اهراس) انخرط 1950 في حزب الشعب و انضم للثورة التحريرية بقالمة ، القي عليه القبض و حكم عليه بالاعدام من قبل محكمة قسنطينة سنة 1955 تمكن من الفرار من السجن في نوفمبر 1955 رفقة مصطفى بن بولعيد ، اصبح قائد للقاعدة الشرقية و عضو المجلس الوطني للثورة في 1960 ليعين بعدها قائدا للولاية الاولى، عينه بن بلة على رأس هيئة الاركان، انظر : آسيا تميم ، المرجع السابق ، ص 274.

[6] الشاذلي بن جديد ، المصدر السابق ،ص 212.

اكتساب زبيري الى صفه ،كما اقدم بن بلة على ارسال وفد رسمي آخر لتمثيل الجزائر في تلك الاحتفالات فاعتبر بومدين هذا اهانة له[1].

- عمل بن بلة على تفكيك جماعة بومدين المسماة بجماعة وجدة[2]، فقام بدفع احمد مدغري[3] على التنحي من وزارة الداخلية ، و قايد احمد[4] من وزارة السياحة ، و قلص من صلاحيات الشريف بلقاسم[5] في وزارة التوجيه الوطني ،وقام بالانفراد بالحكم في عدة مناصب و هي:

رئيس الجمهورية،رئيس الحكومة،الأمين العام للحزب،وزارة الداخلية،وزارة الانباء و الاعلام،وزارة المالية ليتحكم بأموال الدولة .

ـ استغلال بن بلة سفر بومدين الى القاهرة لتمثيل الجزائر في اجتماع رؤساء الحكومات العربية لمساندة القضية الفلسطينية و ذلك قبل ايام من انعقاد قمة آفرو ـ آسيوية في الجزائر و التي كان يمكن ان تكرسه كأحد الزعماء البارزين في العالم الثالث الى جانب عبد الناصر و نهرو و تيتو[6]، ليقوم بن بلة بالإقدام على تنحية عبد العزيز بوتفليقة من وزارة الخارجية[7] رفض بوتفليقة طلب بن بلة مبررا انه

---

[1] ابراهيم لونيسي ، حزب ج ت و ، المرجع السابق ، ص 18 .

[2] جماعة وجدة : مجموعة منظمة من الضباط العسكريين و السياسيين في الجزائر خلال الثورة التحريرية تشكلت على اساس الجالية الجزائرية المقيمة بالمغرب منذ 1850 متألفة من البرجوازية الصغيرة و ملاك الارضي و الموظفين في الادارة المغربية و طلاب سيروا جيش التحري الوطني المتمركزين وراء الحدود المغربية مع بداية الثورة التحريرية 1954 ، انظر: historia magazine **guerre d'Algérie déjà Boumediene songe au pouvoir** ,n 311, 1973, p 237.

[3] احمد مدغري : (1934 – 1974) ضابط في جيش التحرير الوطني ولد بوهران عضو بالكشافة الاسلامية الجزائرية عرف باسم سي حسين في صفوف الجيش عين بقيادة الولاية الخامسة ، عين واليا ثم وزيرا للداخلية و عضو في مجلس الثورة الى غاية موته المأساوي في حادث اطلاق الرصاص على بيته بالجزائر العاصمة ، انظر : عاشور شرفي ، معلمة الجزائر ، المرجع السابق ،ص 1293.

[4] قايد احمد : عضو هيئة الاركان العامة و رائد جيش التحرير الوطني،ولد في 17 ماي 1924 بتيارت انضم لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري التحق بالثورة نهاية 1955 ، عين كمساعد للعقيد بومدين بالولاية الخامسة ،1959 عين بالمجلس الوطني للثورة ،وزير ثم معارض بعد الاستقلال ، انظر ، عاشور شرفي ، قاموس الثورة، المرجع السابق ، ص 271.

[5] شريف بلقاسم : ضابط بجيش التحرير الوطني ، ولد في 10 جويلية 1930 بعين البيضاء (أم البواقي) عضو الاتحاد العام للطلبة المسلين الجزائريين و جبهة التحرير الوطني التحق بجماعة وجدة 1959 ، عين وزيرا بعد الاستقلال ، انظر : عاشور شرفي، قاموس الثورة،المرجع السابق ، ص 208.

[6] جورج الراسي ، المرجع السابق ، ص 266.

[7] لطفي الخولي، **عن الثورة في الثورة بالثورة حوار مع بومدين** ، منشورات التجمع الجزائري البومديني الاسلامي، الجزائر ، 1975 ، ص 105.

ليس من صلاحياته اقلته من منصبه فـ:بوتفليقة عضو بالمكتب السياسي و بهذا يعود القرار للمكتب كما قام بالاتصال بـ:بومدين الذي عاد بسرعة الى الجزائر[1].

و اعتبر قرار بن بلة هذا النقطة التي افاضت الكأس و قرر الاجتماع بجماعته:الطاهر زبيري ،عبد العزيز بوتفليقة ، الشريف بلقاسم ،قايد احمد ،احمد مدغري ،و بعد دراسة الاوضاع و القيام بالمشاورات مع احمد محساس و بشير بومعزة تقرر الاطاحة بالرئيس بن بلة[2].

ـ تسارع وتيرة التأميمات بشكل كبير مثير للدهشة لتشمل حتى الحرفيين و التجار الصغار و الحمامات و قاعات السينما و المقاهي.[3]

– قيام بن بلة بتوظيف خليط غريب من الاشتراكيات استلهمها من تجارب يوغسلافيا و الصين و كوبا و السوفيات مضفيا عليها المسحة الاسلامية لتصبح قابلة للتصديق.

بدأت تظهر عدة عوامل و تفاعلات دفعت بالسلطة و قيادتها الى صدام حيث اصبح حزب جبهة التحرير منقسما الى عدة قوى متعددة منها قوة موالية لبن بلة و اخرى موالية لبومدين و ظهرت هناك مجموعات من القوى الاشتراكية بين الاعضاء السابقين للحزب الشيوعي الذين انضموا الى حزب جبهة التحرير الوطني و مجموعة من الماركسيين التروتسكيين الذين تبنوا تجربة التسيير الذاتي بقوة و حماسة و بالرغم من قرب هذه المجموعة من بن بلة إلا انها كانت توجه له النقد بسبب تأخره في السير بالتجربة الاشتراكية المسيرة ذاتيا بمعدل اسرع فضلا عن انفراده باتخاذ القرارات داخل الحزب و لكنها في نفس الوقت كانت تصب نقدها الاساسي على الجيش و ما اسمته بالنزعة العسكرية الديكتاتورية و سياسة بومدين في تقويته على حساب الحزب الثوري و حركة الجماهير و برز كذلك على سطح المجتمع في بعض المراكز الرئيسية في السلطة عدد من الوجوه الاشتراكية الاجنبية التي راحت هي الاخرى تدخل كطرف في الصراع بحكم حركتها و معاييرها الفكرية و تنتمي غالبيتها للاتجاه التروتسكي بزعامة " رابيتس " الملقب بـ " بابلو " و هو يوناني الاصل و سكرتير الدولية الرابعة، و قامت بنصرة فريق على اساس انه وطني تقدمي و تنتقد الآخر على انه وطني رجعي مشددة على خطر نمو النزعة العسكرية.[4]

---

[1] رابح لونيسي ، الصراع السياسي ، المرجع السابق ، ص 147.

[2] ابراهيم لونيسي ، حزب ج ت و ، المرجع السابق ، ص 19.

[3] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 204.

[4] عمار بومايدة ، المرجع السابق ، ص 47.

و ركز بومدين هجومه على هؤلاء واصفا اياهم بأنهم مجموعة من المغامرين الذين فشلوا في احداث ثورة ببلادهم فجاءوا الى بلادنا و اضافة الى ذلك كانت هناك معارضة في الداخل و الخارج يقودها كل من محمد خيضر و محمد بوضياف و حسين آيت احمد ، و كان التفكك الحاصل في دواليب السلطة إلا الجيش المحافظ على وحدته تحت قيادة بومدين و ممثلا لأكثر القوى الفاعلة و المنظمة و القادرة على الحركة في البلاد و أمام هذا الوضع المتأزم ازداد وضع بن بلة سوءا و تدهورا لأن كل قوة تطالبه بتحديد موقفه و نظرا لهذه الوضع ركز بن بلة عمله على انشاء جهاز مخابرات منعزل عن كل المؤسسات و ذلك بمعونة من مجموعة من جهاز المخابرات المصري تولاها فتحي الديب[1] و ضم بن بلة سكرتيره الخاص عبد الرحمان الشريف الى الحكومة في منصب وزير للشؤون العربية و ذلك ليتولى فعليا مسئولية جهاز المخابرات و يكون ضابط الاتصال بين الرئاسة و الجهاز و انطلق الجهاز يشن حملات واسعة النطاق لاعتقال كل من يشتبه في امره او له موقف من بن بلة شخصيا او انتقده و كان بن بلة يراجع الاسماء المطلوب اعتقالها و يدقق في اسباب الاعتقال و لكن مع مرور الوقت اصبح الاعتقال عملا روتينيا لا يتطلب موافقة بن بلة او حتى علمه و كثيرا ما يفاجئ باعتقال عدد من انصاره لأن اعضاء الجهاز راحوا يستخدمون سلطاتهم لتصفية حسابات شخصية و عشائرية و حاول الجيش الذي استقطب معارضة كل القوى له التدخل في الجيش و لكن بومدين تصدى له بعنف و اوقفه عند حده بمكاشفته عند الرئيس المصري جمال عبد الناصر باعتبار ان قادة الجهاز كانوا من المخابرات المصرية فأصدر عبد الناصر قراره بسحب العناصر المصرية من الجزائر. [2]

و في خضم هذه الاحداث تم التحضير و التخطيط للإطاحة بالرئيس بن بلة.

II. التخطيط:

بدأت الخلافات بين الرئيس احمد بن بلة و وزير الدفاع هواري بومدين بسبب خشية الاول من نفوذ هذا الاخير و قوته فعمل بن بلة على تحجيمه عبر عدة قرارات أهمها : اعدام العقيد شعباني الذي

---

[1] فتحي الديب : مواليد 1923 بمصر كان رجل المهمات الخاصة لعبد الناصر و احد ابرز معاونيه في قضايا الشؤون العربية و يعد من مؤسسي جهاز المخابرات العامة المصرية عام 1954 ، مؤسس اذاعة صوت العرب بعد وفاة جمال عبد الناصر استقال من رئاسة الجمهورية و توفي سنة 2003 عن عمر 80 عام ، انظر : نفسه ،ص 48.

[2] نفسه ، ص 49.

كان بقاؤه كفيلا بتحقيق التوازن بين الطرفين الى حد ما و نظرا لهذه الخلافات و تردي العلاقة بين بن بلة و بومدين اصبح الانقلاب معلنا و مبرمجا قبل وقوعه.[1]

فقد كانت حركة التصحيح الثوري او ما يسميه البعض بالانقلاب العسكري في 19 جوان 1965م مبرمجة بل و معلنة قبل وقوعها بوقت طويل فقد كان شائعا بين الناس ان فترة الحكم آيلة الى نهاية محتومة بين الرئيس احمد بن بلة و وزير دفاعه هواري بومدين إما الاطاحة بالأول و إما اقالة الثاني و جماعته و يقال ان بن بلة قدم ذات يوم وزير دفاعه لصحافي اجنبي بهذه العبارة : " هذا هو الرجل الذي يتآمر ضدي " و بدوره اعترف هواري بومدين في اكتوبر 1963 م انه ضاق ذرعا بـ: احمد بن بلة و بطريقة إدارته للشأن العام و تحدث عن تردي العلاقة بينهما بقوله : " الأمور متعجبش " هكذا قالها بومدين بنبرة الشخص الواثق من شكوكه .

و كان فتور العلاقة بينهما واضح في الصورة التي كانت تذيعها وسائل الاعلام آنذاك اذ كان كل واحد منهما يبدو متبرما من الآخر يتفادى لقائه و كأن بينهما عداوة مستحكمة فقد جمعتهما ظروف الحرب و السياسة و باعدت بينهما التطلعات و الأماني[2].

توقع البعض انه بعد عقد المؤتمر التأسيسي لحزب جبهة التحرير الوطني انه سيتم الحسم إلا انه تم الاختلاف حول تسميته هل هو المؤتمر الاول ام الثالث ؟ فصلا آخر من فصول الصراع الخفي بين احمد بن بلة و هواري بومدين و كانت كل المؤشرات تدل على ان الرئيس يسعى الى بسط هيمنته على دواليب السلطة فقد كان واضحا من خلال الحملة الدعائية التي سبقت بشهور انعقاد المؤتمر و تشكيلة اللجنة التحضيرية التي سيطرت عليها العناصر اليسارية و العلمانية و حاشية الرئيس ان هذا الاخير يبحث و بأي ثمن عن غطاء ايديولوجي و سياسي جديد اراده بن بلة مكملا لبرنامج لقاء طرابلس الذي لم تتم رفع جلسته و كان العديد من الشخصيات لا يعترفون بقراراته[3].

و قد وقف اغلب الضباط صفا واحدا داعما لموقف هواري بومدين الذي رفض في اول الأمر المشاركة في اشغال المؤتمر معتبرا ان مهمة الجيش هي الدفاع عن الخيارات الشعبية و حماية وحدة التراب الوطني و سلامته و ليس العضوية في المكتب السياسي او لجنة مركزية كما كان معمولا به في الدول الاشتراكية لكن بومدين غير موقفه في آخر لحظة لأسباب تكتيكية هكذا شارك بومدين و جماعته في الاخير في اشغال المؤتمر خوفا من تمكن بن بلة من استغلال عواطف مناضلي الحزب و حماسهم لعزل

---

[1] ابراهيم لونيسي ، حزب ج.ت.و، المرجع السابق، ص 23.

[2] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 201.

[3] نفسه ، ص 203.

قادة الجيش و حرمانهم من ابداء رأيهم في قرارات من شأنها ان ترهن مستقبل البلاد و من ثم تم الاتفاق مع بومدين على رفض عضوية قادة الجيش في اللجنة المركزية و برر بومدين هذا الموقف بخشيته ان تتخذ قرارات في غير صالح الشعب بتزكية من الجيش.

يخبر الشاذلي بن جديد انه منذ اليوم الاول اندهش قادة الجيش من عنف الهجمات على الجيش من قبل بعض المؤتمرين و خاصة مسئولي الفيدراليات الذين يطالبون بتطهير الادارة و الجيش و بدا الامر و كأنه خطة معدة سلفا يقف وراءها قائد يتحكم فيها وراء الستار ،كان هؤلاء المسئولون يشتكون تدخل قادة النواحي العسكرية في شؤونهم مطالبين بأولية النضال الحزبي على الاوامر العسكرية و اشراف المكتب السياسي للحزب على التوعية السياسية داخل وحدات الجيش.[1]

لم يطلب بومدين الكلمة اثناء الاشغال و ظل صامتا يتابع باهتمام و توتر في آن واحد انتقادات القاعة و لما بدأ الحاضرون يهتفون مطالبين بتطهير الجيش من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي و كان شعباني من اشد المتحمسين الى لهذا الطلب فهم بومدين انه مقصود بذلك و كانت تلك هي اللحظة التي طلب بومدين الكلمة و صعد للمنصة و بنبرة الانسان الواثق من نفسه و في خطاب عنيف دام الى ساعة متأخرة من الليل على انتقادات القاعة بالقول : " من الطاهر بن الطاهر الذي يريد ان يطهر الجيش ؟ " ساد صمت رهيب القاعة و اضاف بومدين ان طرد الضباط الفارين من الجيش الفرنسي مطلب غير واقعي لن هؤلاء خدموا الثورة رغم التحاقهم المتأخر بها و ان الجيش استفاد اثناء حرب التحرير من خدماتهم و يستفيد الآن من خبرتهم التي اكتسبوها من تجربتهم التقنية و قال : " وهم جزائريون مثلكم " ليقوم بعدها بطرح سؤال تعجيزي : هل نلجأ الى الاجانب لتدريب و تأطير جيشنا ؟ و ختم بالقول : " ان المؤتمر سيد و اذا طلب مني ان اطرد هؤلاء الضباط سأمتثل لأمره " .[2]

و كانت الاستراتيجية التي تبناها بن بلة تتمثل في السعي الى فرض رقابة حزبية على الجيش و لأنه يعرف انه سينتخب امينا عاما للحزب فمعنى ذلك بسط رقابته الشخصية على الجيش و لذلك كان رده : " بومدين سيكون كل شيء مع الحزب و لا شيء من دون الحزب " ، في نهاية الاشغال تم اقرار مبدأ الحزب الواحد على ان يكون هذا الحزب طلائعي على ان المصادقة على وثيقة ميثاق الجزائر بسرعة اعطت الانطباع و كأن الخيارات الإيديولوجية لا اهمية لها و ان الرهانات كانت منصبة كلها

---

[1] الشاذلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص 203.

[2] مصطفى مراردة ، **مذكرات الرائد مصطفى مراردة ابن النوي** ، تح: مسعود فلوسي ، دار الهدى ، الجزائر ، 2009 ، ص 209.

على اقتسام المناصب و مراكز النفوذ و اعتقد بن بلة واهما بعد المؤتمر ان كفة ميزان القوى مالت لصالحه فقد نجح في فرض رجاله على مستوى الهياكل المركزية و القاعدية للحزب و تولى بنفسه الامانة العامة و ترأس الحكومة و بدا يؤسس بشكل مرتجل للحكم الفردي متجاهلا تحذيرات حتى اقرب الناس اليه.[1]

ففي النصف الاول من عام 1965 م اصبح الخلاف بين الرجلين معلنا و قد سبقته احداث اوصلت العلاقة بينهما الى نقطة اللارجوع ، فقد انتهز بن بلة في تلك الفترة سفر بومدين الى موسكو ليعلن في مهرجان شعبي عن تعيين الطاهر زبيري قائدا لهيئة الاركان العامة دون استشارة وزير دفاعه و كان هذا التعيين استفزازا سافرا لبومدين الذي يكون قد فسر هذا التعيين على انه انذار لاستخلاف زبيري له على راس وزارة الدفاع كما اقدم بن بلة على خطوة خطيرة و هي تكوين ميليشيات تخضع مباشرة اليه و كان ذلك بالنسبة للضباط تحد و لم يكن من المعقول قبول الضباط بقوة جديدة مسلحة موازية خارج رقابة الجيش و السكوت عن تجاوزاتها و تعديها على الحريات الفردية و ممتلكات الاشخاص و واصل الرئيس تفكيك جماعة وجدة بدفع بعض الشخصيات عن التنحي عن مناصبهم ك: احمد مدغري من وزارة الداخلية و قايد احمد من وزارة السياحة و قلص صلاحيات شريف بلقاسم في وزارة التوجيه الوطني و ما زاد الطين بلة اقدامه على تنحية عبد العزيز بوتفليقة من وزارة الخارجية مستغلا غياب بومدين الذي كان بالقاهرة لتمثيل الجزائر في اجتماع رؤساء و الحكومات العربية لمساندة القضية الفلسطينية [2]، و قد جرت كل الاحداث في جو مشحون من التحضيرات لعقد الندوة الآفرو- آسيوية أو باندونغ الثانية كما سميت التي كان بن بلة يخطط لاستغلالها لتكريس سمعته الدولية و نفوذه كزعيم بارز من زعماء العالم الثالث و كان تركيز بن بلة على انجاح هذه الندوة و المهرجان العالمي للشبيبة من مظاهر تفضيله للمناورة على الساحة الدولية على حساب الداخل و كان العديد من الضباط لا ينظرون بعين الرضى الى هذا النهج و الى الصلات التي نسجها بن بلة على زعماء العالم الثالث مثل : جمال عبد الناصر و نيهرو و تيتو و شون لاي فبدل تكريس الجهود لحل المشاكل التي كان المواطنون التي يتخبطون فيها يوميا راح بن بلة يبني لنفسه مجدا وهميا في ساحة الكبار مستغلا في ذلك الحظوة التي منحتها له الثورة الجزائرية ، فقد كان بومدين و الضباط المقربون منه من اجل القيام بسياسة توازن بين اولويات الداخل و متطلبات الخارج. [3]

---

[1] ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي، المرجع السابق ،ص 149.

[2] لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 174.

[3] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق ، ص 204.

يذكر احمد منصور حسب رواية جاك دولونية التي جاءت في كتابه " الاشكالات الكبيرة في الجزائر " و الذي طبع في لوزان سنة 1967 م ان الاخير يذكر ان المؤامرة ضد بن بلة اتفق عليها في 26 ماي 1965 م في بيت علي منجلي في فيلته حيث التقى بستة اشخاص و اتفقوا على الاطاحة بن بلة و هم : المقدم علي منجلي و المقدم سليمان رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان و احمد مدغري الذي كان وزيرا للداخلية و عبد العزيز بوتفليقة الذي كان وزيرا للخارجية و معهم النقيب عثمان و هواري بومدين الذي كان وزيرا للدفاع نائبا لرئيس الوزراء على ان يتم تنفيذ ذلك قبل 29 جوان 1965 م لأنه اليوم الذي سيعقد فيه المؤتمر الافريقي الآسيوي في الجزائر و بعده شكلت منظمة عدم الانحياز التي اصبحت ذات نفوذ و يذكر ان بومدين لم يكن يرغب ان يحصل بن بلة على الشهرة الدولية من خلال ترأسه لهذا المؤتمر ، لذلك يذكر ان دولونية ذكر في كتابه ان بوتفليقة ذهب سرا الى فرنسا من اجل لقاء الرئيس الفرنسي شارل ديغول في شهر افريل 1965 م و عرض عليه الامر بعدها التقى الستة و اتفقوا في بيت بومنجلي على الاطاحة بن بلة ، و قام الستة بإرسال النقيب عثمان في مهمة سرية الى باريس بعد لقائهم الذي وقع قبل ذلك ليأخذ الموافقة النهائية على الانقلاب و التقى النقيب عثمان مع الكولونيل تريكو الذي كان الامين العام لوزارة التسليح في فرنسا انذاك فأخبره بنية و عزم بومدين و رفاقه على القيام بانقلاب ضد بن بلة و ازاحته من الحكم و انهم يطلبون الموافقة النهائية من الرئيس الفرنسي ديغول للإقدام على هذه الخطوة ، بقي عثمان بباريس عشرة ايام ينتظر موافقة ديغول و التي جاءت في 10 جويلية 1965 م حيث ابلغ الكولونيل تريكو عن الموافقة النهائية لديغول عن العملية و كان رد ديغول بالنص حسب ما ذكره دولونية : " ان الجنرال ديغول يتمنى ان تستمر العلاقات الجزائرية الفرنسية و انه لا يريد التدخل في الشؤون الداخلية الجزائرية غير انه يتمنى ان تتمكنوا من اجتناب كل اسالة للدماء " اخبر النقيب عثمان بومدين بموافقة ديغول ليتم التخطيط للقيام بالانقلاب تحت اسم " عملية جبل طارق ".[1]

و في الاسبوع الاول من شهر جوان شرع هواري بومدين في استدعاء قادة النواحي العسكرية على انفراد و تمت هذه العملية في سرية تامة و بدأ قادة النواحي بالتنسيق مع الرائد عبد القادر شابو الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني في اتخاذ احتياطات صارمة تحسبا لشيء هام سيحدث قريبا و يذكر الشاذلي بن جديد ان قادة النواحي و الوحدات التي شاركت في العملية لم يكونوا على اطلاع حتى اللحظات الاخيرة طبيعة ما سيحدث.

---

[1] احمد منصور ، المرجع السابق ،ص 294.

في البداية تم الاتفاق على اعتقال بن بلة يوم 17 جوان بعد خروجه من ملعب وهران بعد اكمال مشاهدته لمباراة كرة القدم التي جمعت بين المنتخبين الجزائري و البرازيلي و يذكر الشاذلي بن جديد في مذكراته انه كان حاضرا في بداية المقابلة لكنه لم يشاهدها كاملة لأنه كان مكلف بضمان الامن و في اللحظة الاخيرة تم العزوف عن فكرة الاعتقال في الملعب خوفا مما يمكن ان تثيره من احداث شغب في اوساط الجمهور و احتمال انتقالها الى المدينة كلها او تؤول على انها عملية اختطاف.[1]

كما انه في مذكراته الشاذلي بن جديد يخبر انه غير متأكد عما اذا كان بن بلة على علم بالأمر او لا لكنه عبر عن شعوره حين وصل الى وهران ان بن بلة كان يتفادى الحديث معه و عامله بجفاء و برود مخلين بقواعد البروتوكول ،و في اليوم التالي كتبت جريدة الجمهورية ان احد الملازمين كان في استقبال الرئيس بالمطار كانت الاسئلة واضحة بالنسبة لـ:بن جديد و لذلك رفض مرافقته الى سيدي بلعباس و كلف الاخير صديقه الملازم عبد القادر عبد اللاوي الذي كان مسئول الكتيبة بتوديعه و ان يقول له إن هو سأل عنه انه يعتذر عن غيابه فهو متعب ، في سيدي بلعباس تناول الرئيس الكلمة في تجمع شعبي مؤكدا كعادته على تواصل الثورة الاشتراكية بنظام و قيام موحدين و معبرا عن عزمه على مواجهة المؤامرات التي تحاك ضد الجزائر في الداخل و الخارج و كان يلجأ في خطبه دوما على امثلة شعبية و تعبير عامي مما قاله في ذلك الخطاب : " صندوق الطماطم دايمن فيه حبات فاسدين ، و اذا حبينا نحافظوا على الصندوق يكفي ان نرمي الحبات الفاسدة " و كان يقصد الضباط بعبارة "حبات الطماطم الفاسدة" ، و كان مغروس المحافظ السياسي لعمالة وهران و هو من المقربين الى الرئيس بن بلة يحرض باستمرار و هو من جماعة الروشي نوار[2] ضد قائد الناحية العسكرية و وصل الامر به الى دفع سكان بلعباس لمحاصرة ثكنة الجيش.

III. الحدث 19 جوان 1965 م :

تواجد الرئيس احمد بن بلة في 17 جوان 1965 م بسيدي بلعباس من اجل تدشين محطة لتقوية الاذاعة الوطنية و القى آخر خطاب له هناك ،و في يوم 18 جوان 1965 م جاء الفريق الرياضي البرازيلي لملعب وهران بقيادة اللاعب الشهير بيليه pelé و اجريت المقابلة مع الفريق الجزائري و قد حضر الرئيس احمد بن بلة هذه المقابلة و لوحظ ان المتفرجين رمو الرئيس بالطماطم مما يدل على انه

---

[1] لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 175.

[2] الروشي نوار: منطقة تقع على بعد 70 كلم من الجزائر العاصمة تعرف حاليا ببومرداس.

هناك غليان شعبي و تحركات ضد الرئيس احمد بن بلة [1]، ليعود الى العاصمة يوم 19 جوان ليلا أي ليلة الانقلاب[2] ، فبعد الاجتماع الذي اقيم بين بومدين و جماعته كلف احمد مدغري و عبد العزيز بوتفليقة و شريف بلقاسم و قايد احمد بتحرير بيان 19 جوان 1965 م[3] الذي يبرر الانقلاب .

و عشية العملية بعث الرائد عبد القادر شابو الى الشاذلي بن جديد يخبره بالتعليمات المتعلقة بما سيحدث و يعلمه ان العملية ستتم هذه الليلة و اما الساعة فسيتم الابلاغ عنها عبر الهاتف لاحقا " الناحية الاولى ستبعث نحو الناحية الثانية عدد مكون 2.3.4 او 5 ملفات " هذا الرقم يشير الى الساعة.

و انه يجب القيام باعتقال كل من : مغروس ، جلولي ، قاديري ، بوجليطة ، سويح و كان هؤلاء النشطاء مخلصين لبن بلة في الجهة الغربية .

كما قام بومدين بإصدار تعليمات خاصة بالناحية العسكرية الثانية لإعلان حالة الطوارئ عبر كل اقليمها و هذا نصها: " ان تدهور الوضع الداخلي في الجزائر على الاصعدة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية دفع الثوار الى تحمل مسؤوليتهم كما تحملوها في الماضي " .

واستجابة منهم الى ثقة المناضلين الواعين و قدماء المجاهدين و الشعب قرروا ان يخلقوا وضعية جديدة تسمح للثورة الجزائرية بالاستمرار وفق المبادئ التي ولدت خلال الكفاح لمقدس من اجل الاستقلال و لبلوغ هذا الهدف فإن نائب رئيس المجلس وزير الدفاع الوطني يأمر قائد الناحية العسكرية الثانية الرائد الشاذلي بن جديد اتخاذ التدابير اللازمة لإعلان حالة الطوارئ عبر كل اقليم ناحيته في التاريخ و الوقت المحدد.[4]

و لإنجاح العملية تم اصدار قرارات وجب من خلالها اتخاذ تدابير و اجراءات في التاريخ و الوقت اللذان سيحددان للعملية نذكرها:

- العزل التام لإقليم الناحية العسكرية الثانية عن باقي التراب الوطني من طرف الجيش الوطني الشعبي و الدرك تمنع أي دخول او خروج من اقليم الناحية و يجب بصفة خاصة الاغلاق التام للمحاور الكبرى و الجسور و المطارات و كذلك الحدود.

---

[1] عمار جرمان ، **الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني و ما بعد الاستقلال** ، دار الهدى ، الجزائر ، 2007 ، ص 187.

[2] احمد منصور، المرجع السابق ، ص 302.

[3] انظر الملحق رقم 02 ص 101.

[4] الشاذلي بن جديد ، المصدر السابق ، ص 204.

- القيام بمراقبة دائمة لوحدات الجيش المغربي على الحدود و وضع احتياطي فرقة مشات المظليين على اهمية الاستعداد لمواجهة أي تحرك للجيش المغربي في حالة حدوث تدخل مغربي في التراب الوطني يجب اخطار وزارة الدفاع الوطني حالا و القيام بتجنيد قدماء المجاهدين لمواجهة العدوان المغربي.
- يجب حفظ النظام العام بكل القوى الموجودة في الاقليم (الوحدات القتالية ، الامن العسكري ، مراكز التدريب ...).[1]

و لبلوغ هذا الهدف وجب القيام بـ:

- مراقبة كل التحركات داخل الناحية العسكرية من طرف الدرك الوطني بمشاركة الجيش .
- وضع كل السلطات الادارية و السياسية التي يمكن ان تخل بالنظام العام تحت المراقبة.
- مراقبة كل البنايات العمومية ذات الاهمية الوطنية (البلديات ، الدوائر ، الولايات ، البنوك ،...).
- حماية الاجانب حماية صارمة.[2]
- تتم مراقبة السلطات العمومية و السياسية من طرف قائد الناحية من خلال الامن العسكري و الدرك و المحافظين السياسيين و الضباط المؤهلين.
- وضع الفرق الوطنية للأمن و الميليشيات تحت امر الجيش و يجب تحييدها في حال رفضها الامتثال للأوامر.
- يعين ضابط للاتصال بالسلطات العسكرية الفرنسية و القنصليات الاجنبية لإطلاعهم بأن اجراءات ذات طابع اتخذت تطبيقا لتعليمات السلطات العليا من اجل ضمان حماية رعاياهم و ممتلكاتهم ، و بسبب تواجد افراد من الجيش الفرنسي على ترابنا سيطلب من السلطات العسكرية الفرنسية تجنب أي حركة خارج المحيط الذي حددته اتفاقيات ايفيان مع التوضيح ان هذا الاجراء سيرفع في اقرب الآجال.[3]
- تنظيم حملة شرح يقوم بها الاطارات و المناضلون المعروفون مع اتباع التوجيهات اللاحقة هذه التوجيهات ستكتمل من خلال التوجيهات الدقيقة لقائد الناحية مع توخي الاهداف التالية:

1- المراقبة التامة للناحية العسكرية.

---

[1] رشيد مصالي، **هواري بومدين الرجل اللغز** ، تر : فاطمة الزهراء قشي و محمد الاخضر الصبيحي ، دار الهدى ، الجزائر ، (د . ت) ، ص 94.

[2] الشاذلي بن جديد ، المصدر السابق ،ص 205.

[3] رشيد مصالي، المرجع السابق ، ص 95.

2- حفظ النظام العام.

3- حماية اجهزة الدولة و الممتلكات العمومية.

4- ضمان سلوك مثالي للإطارات و الجنود ازاء السكان.

5- الحرص على تنظيم الاتصالات.

تتم هذه الاجراءات التحضيرية في سرية تامة و لا يطلع عليها القادة و تقوم وزارة الدفاع الوطني باتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع حالة الطوارئ.[1]

كما قام عبد القادر شابو باستدعاء خالد نزار في حدود الساعة الرابعة مساءا في مكتبه و كلفه قائلا : " انت مكلف مع سليمان هوفمان بنشر الدبابات في الاماكن الحساسة و لك مهمة ثانية و هي التكفل بالأمن ابتداء من صباح الغد " و قسمت العاصمة الى قسمين كلف نزار بالقطاع الغربي و اتفق الاخير مع امين عام وزارة الدفاع انذاك و هو جلول الخطيب على كلمة السر بعد الانتهاء من توقيف الرئيس احمد بن بلة و بعد انتهاء العملية قال لي " العصفور في القفص " .[2]

عشية يوم العملية كانت الاوامر قد وصلت الى كافة الوحدات و الفيالق في كل اقليم من الناحية كما وضعت الشرطة تحت اوامر الدرك الوطني و ليس الامن العسكري تفاديا لأي تأويل في الساعة الواحدة و النصف ليلا قام الطاهر زبيري و العقيد عباس و السعيد عبيد و عبد الرحمن بن سالم و عبد القادر شابو و احمد دراية باعتقال احمد بن بلة في بيته بـ: فيلا جولي تم اتصل الرائد شابو ليخبر ان العملية تمت بنجاح .

لقد نفذت العملية بسهولة كبيرة و من دون مواجهات مع اتباع الرئيس المخلوع و اعتقل مع انصار بن بلة الحاج بن علا و محمد الصغير نقاش .

أما الاحداث التي وقعت بالجزائر فعشية 19 جوان قام بومدين بنشر الجيش و الدبابات في جميع المناطق تخوفا من أي مظاهرات و فعلا قام الشعب بمظاهرات بسيطة و اعتقل عدد قليل من المتظاهرين الذين نددوا بهذا الانقلاب[3] و قام بومدين في نفس اليوم من الظهور عبر شاشة التلفزيون ليخبر المواطنين بما حدث و يعلمهم بأسباب قيام الجيش بالانقلاب .

IV. المؤيدين و المعارضين:

---

[1] عمار قليل ، **ملحمة الجزئر الجديدة** ، ج 3 ، دار العثمانية ، الجزائر ، 2013 ، ص 102.

[2] خالد نزار ، **مذكرات اللواء خالد نزار** ، تق : علي هارون ،منشورات الخبر دار النشر شهاب ،الجزائر، (د .ت) ، ص 73.

[3] نفسه ، ص 74.

لم تحدث مظاهرات في اوساط السكان و كانت ردود الافعال عبر العالم تتراوح بين الادانة و الصمت و الحياد ، و في وهران استفاق السكان يوم السبت على انغام الموسيقى العسكرية و الدبابات رابطة بشوارع المدينة و لم يسجل أي حادث يذكر.

إلا انه هناك من أيد و عارض حركة 19 جوان 1965 م نذكر:

1. المؤيدين:

ارتأينا ان نذكر المؤيدين على شكل شخصيات لعدم وجود معلومات كافية عن خلفيات و اسباب التأييد تندرج الشخصيات كالتالي:

- يذكر الرائد سي لخضر بورقعة في مذكراته انه سأل الطاهر زبيري قائلا : ((لماذا لم تنتفض قبل اليوم و كنت اكبر المتحمسين لانقلاب 19 جوان 1965 م رغم انك كنت تعلم ان الرئيس المخلوع وافق على اقتراح اصدقائك بتعيينك قائدا لأركان الجيش و هي الفرصة التي سمحت لك بأن تكون في موقع تعدل منه جميع موازين القوى في السلطة و تطهر صفوف الجيش الوطني الشعبي ...)) ليقوم الطاهر زبيري بالرد في قوله و علامات القلق بادية عليه : ((لا انكر اني كنت من الحاقدين على بن بلة بعد ان كنت من اكثر المؤيدين له و في لحظة عاطفة مشبعة بتوجيه العقل تحمست لانقلاب بومدين و ايدته دون أي اعتبار للنتائج ...)) .[1]

- اعترف خالد نزار انه كان مع حركة 19 جوان التصحيحية حسب قوله لأنه يرى ان الوضعية التي كانت عليها البلاد انذاك استدعت القيام بالحركة و يذكر ان علي منجلي استقال من المجلس الوطني رافضا مشاركة بن بلة في الحكومة و اعتزل السياسية و بقي بمنزله الى غاية وفاته.[2]

- احمد بن الشريف و هو المسئول الاول عن الدرك الوطني منذ سبتمبر 1962 م حتى افريل 1977 تاريخ تعيينه وزير الري و استصلاح الاراضي و حماية البيئة كمقدمة لوضعه هلى الهامش خلال فترة حكم بومدين ، عضو مجلس الثورة في جويلية 1965 م بعد مساندة بومدين في انقلابه و من المقربين له.[3]

---

[1] لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 218.

[2] خالد نزار ، المرجع السابق ، ص 76.

[3] رشيد بن يوب ، المرجع السابق ،ص 126.

- صالح بوبنيدر شارك بالمؤتمر الثالث لحزب جبهة التحرير الوطني و عضو اللجنة المركزية للحزب في 19 جوان 1965 م أيد الانقلاب العسكري و عين عقيد في مجلس الثورة و سرعان ما اختلف مع التوجه العام ليعلن عن معارضته و يقرر الانسحاب سنة 1968 م من ممارسة النشاط السياسي.[1]
- عبد العزيز بوتفليقة تقلد عدة مناصب منها وزير الشباب و الرياضة ثم وزير للخارجية و عضو اللجنة المركزية و المكتب السياسي و المكتب السياسي ليقرر الرئيس احمد بن بلة عزله في غياب بومدين ليقول في هذا الصدد : " انا مازلت شابا و بن بلة يريد تحطيمي و حضور المؤتمر الأفرو-آسيوي مهم بالنسبة لي " ليكون سببا عجل في الاطاحة ببن بلة .[2]
- عبد الله بلهوشات قائد الناحية العسكرية بالصحراء ثم النواحي العسكرية الثالثة و الرابعة و عضو مجلس الثورة و شارك في انقلاب 19 جوان 1965 م.[3]
- عمار اوعمران اختلف مع كريم بلقاسم و أيد بن بلة غداة الاستقلال لينتخب نائب الجمعية التأسيسية و عضو مجلس الثورة و مشارك في احداث 19 جوان 1965 م ثم انسحب من الحياة السياسية.[4]
- محمد بن احمد عبد الغاني قائد الناحية العسكرية الاولى شارك في الاطاحة بالرئيس احمد بن بلة في انقلاب 19 جوان 1965 م و عضو مجلس الثورة ليتولى منذ 1965 م قيادة النواحي العسكرية ورقلة و قسنطينة برتبة عقيد من المقربين من هواري بومدين .[5]

2. المعارضين:

في يوم 19 جوان 1965 م لم تكن هناك ردود فعل كبرى تستحق الذكر و كذا قلة المعلومات و الكتابات عن ردود الفعل ، إلا انه وقعت بض المناوشات بين المتظاهرين الذي عارضوا العملية و بين ثكنة عسكرية بعنابة حيث امر العقيد محمد عطايلية بإطلاق النار على المتظاهرين لتفريقهم و كانت هناك بعض الاصابات و الموتى ، كما وقعت احداث شغب بسيطة بكل من تبسة و الاغواط و قد تم القضاء عليها بسرعة ، ففي تبسة قام المجاهد الوردي قتال بتنظيم مظاهرة ضد هواري بومدين حيث وضع تمثال لبومدين على شكل حمار و طاف به في شوارع تبسة و لابد من ذكر سبب اقدام

---

[1] آسيا تميم ، المرجع السابق ، ص 283.

[2] رشيد بن يوب ، المرجع السابق ، ص 131.

[3] نفسه ، ص 118.

[4] آسيا تميم ، المرجع السابق ، ص 110.

[5] رشيد بن يوب ، المرجع السابق ، ص 119.

الوردي قتال على هذا العمل يعود الى انه في سنة 1956 م و بعد اصابة الاخير سافر الى مصر للعلاج و تزوج هناك و التقى بابن بلة في القاهرة اذ نشأت بينهما علاقة وثيقة[1].

و قد تم توقيف بعض الاطارات في العديد من المدن حيث صدرت اوامر بتوقيف كل من يعارض الانتفاضة ، و بعد استقرار الوضع و عودة الامور الى نصابها حيث ان سياسة بومدين كانت ترمي الى التفريق بين من يهمه العمل العسكري و بين من يهمه العمل الاداري و بين من تهمه الاعمال التجارية ، و هكذا وقع التعايش النسبي لمدة سنتين (1965 م _ 1967 م) إلا انه الهدوء الذي يسبق العاصفة و قد انقسمت جماعة بومدين الى معسكرين هذه المرة : معسكر مناصر له و معسكر مناوئ له.

و قد وجد الانقلابيين معارضة خارجية من قبل دول و حكومات اجنبية كثيرة كردة فعل فيدال كاسترو الذي ادان بعنف العملية بحكم العلاقة التي كانت تربطه بالرئيس المخلوع... ،و قيام جمال عبد الناصر بإرسال مبعوثه الخاص زكرياء محي الدين الى منفذي الانقلاب طالبا منهم عدم محاكمة بن بلة او القيام بإعدامه حفاظا على سمعة الثورة و رموزها ، و أما في الداخل فإن المعارضة في عمومها كانت صامتة إلا من بعض المظاهرات الشعبية في بعض المناطق بحيث لم تتصدى المنظمات الشرعية لهؤلاء الانقلابيين و لا الطلبة و لا العمال او المجاهدين و تفرق انصار بن بلة فمنهم من فر للخارج و منهم من اختفى و اغلبهم قبض عليه و اودع السجن[2].

- مولود اومزيان من العناصر النقابية الاكثر نشاطا في الكونفدرالية العامة للعمال و الاتحاد العام للعمال الجزائريين بعد تأسيسه و من الاطارات النقابية التي رفضت تأييد انقلاب 19 جوان 1965 م لكنه أيده متأخرا و تحت ضغوطات لكنه رفض تبعية الاتحاد الى الحزب و طالب باستقلاليته مدافعا عن مطالب الطبقة العمالية حتى اقالته 1968 م من امانة الاتحاد .[3]
- عبد الحميد زبن عضو المكتب السياسي من رجال الاعلام و من الوجوه المميزة من التيار اليساري من مؤسسي منظمة المقاومة الشعبية غداة انقلاب 19 جوان 1965 م ثم حزب الطليعة الاشتراكية.[4]

---

[1] عبد الرحمن كريمي ، **و منهم من ينتظر مذكرات النقيب سي مراد (عبد الرحمن كريمي)** ، تح: ج. حنفي ، دار الامة ، الجزائر ، 2010 ، ص 190_191.

[2] لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 194.

[3] رشيد بن يوب ، المرجع السابق ، ص 109.

[4] نفسه ، ص 125.

تشكلت شبكة سرية هي منظمة المقاومة الشعبية في 21 جوان 1965 م لمحاربة بومدين و مناصرة بن بلة و تتكون من اعضاء سابقين في الحزب الشيوعي الجزائري و من بين المقربين سابقا الى الرئيس احمد بن بلة و سرعان ما قام امن النظام الجديد السري بتفكيكهما[1].

لقد بدأت المعارضة الاولى لبومدين من مجلس الثورة من اصدقائه الذين عارضوا سياسته بتهمة التسلط و الديكتاتورية منهم بشير بومعزة و قايد احمد و شريف بلقاسم و لم يبقى في المجلس الى اقلية وفية له[2].

و من بين قيادي المنظمة محمد حربي[3] و بشير حاج علا و حسين زهوان حيث قاموا بإنشاء مكانها حزب الطليعة الاشتراكية في جانفي 1966 م لكنه بقي تحت الرقابة من طرف الشرطة و لم يتمكن من التعبير عن نفسه و انحصرت اعماله في توزيع المناشير و الجرائد و هي الحركة الجمعوية و الكتابات الحائطية[4].

عارض كريم بلقاسم بومدين بعد حركة 19 جوان 1965 م و اسس حركته السياسية " الحركة الديمقراطية الثورية " سنة 1967 م و من اهم اهدافها الاطاحة بنظام الحكم في الجزائر و العمل على تطهير صفوف جيش التحرير الوطني من عملاء فرنسا و لكن لم تدم هذه المعارضة كثيرا فقد تمت تصفية كريم بلقاسم سنة 1970 م بفندق بألمانيا من قبل المخابرات الجزائرية.[5]

معارضة الطاهر زبيري:

ليأتي بعدها تمرد العقيد الطاهر زبيري قائد الاركان في الجيش الوطني الشعبي يوم 11 ديسمبر 1967 م ضد هواري بومدين و لم تكن المحاولة التمردية الاولى و لا الاخيرة من نوعها طيلة حكم بومدين بل سبقتها محاولات و لحقتها اخرى حيث اقبر او قضي عليها جميعها و هي في المهد و لم يظهر

---

[1] بنجامين ستورا ، المصدر السابق ، ص 40.

[2] رابح لونيسي ، المرجع السابق، ص 108.

[3] محمد حربي : مؤرخ ولد في 16 جوان 1933 بالحروش (سكيكدة) انخرط في حزب الشعب –حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، أمين عام جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا، عضو الجنة الثورية للوحدة و العمل عينه بن بلة مكلفا بمهمة في رئاسة الجمهورية و مسئول عن مشاكل تنظيم القطاع الاشتراكي ، اشرف على اسبوعية الثورة الافريقية ، عارض حركة 19 جوان 1965 فسجن لخمس سنوات دون محاكمة ثم وضع رهن الاقامة الجبرية ، هاجر الى فرنسا 1973 الى غاية تولي الشاذلي بن جديد، درس التاريخ بجامعات فرنسا و كتب العديد من الكتب حول الحركة الوطنية، انظر : عاشور شرفي ، معلمة الجزائر ، المرجع السابق ،ص 577.

[4] الطاهر بن خرف الله ، المرجع السابق ، ص 167.

[5] لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 226.

منها للعيان إلا القليل نظرا لما كانت تتمتع به اجهزة بومدين المخابراتية ، فلم يرض المجاهدون ولا المناضلون و لا السياسيون الوطنيون على حد سواء عن طريقة حكم بومدين في البلاد.

لقد كانت المرحلة التي سبقت تمرد العقيد الطاهر زبيري تتسم باللاتجانس و اللاتوافق بحيث كان مجلس قيادة الثورة خليط من المجاهدين الاوفياء حملوا السلاح باسم المبادئ الثورية من اجل تحرير الجزائر و الانسان و التاريخ و الثقافة و الارض و تحقيق سيادة وطنية حقيقية ، كان هذا الخليط بين عناصر متنافرة في تركيبة واحدة علامة انفجار و تمزق اكثر من كونه علامة تعاون ايجابي و قد تعدت الفوضى جميع الاجهزة و لم تتوقف عند جهاز الدولة فقط .

في لقاء صحفي تكلم العقيد الطاهر زبيري عن اسباب انقلابه على الرئيس هواري بومدين فأجاب بأنه جاء نتيجة تعيين الضباط الفارين من مناصب سامية في الجيش الوطني و ذلك على حساب المجاهدين الحقيقين و أما السبب الثاني فتمثل في تجاوز بومدين مبدأ القيادة الجماعية لشؤون الدولة و الانفراد بتسييرها و اصبح الشعب يصف زبيري و جماعته قائلين : " عزلتم بن بلة بحجة انه كان ديكتاتوري و لكنكم نصبتم من هو اكثر منه ديكتاتورية ".[1]

شرع العقيد الطاهر زبيري في التحضير لانقلابه بأمر قادة الفيالق بتحضير جنودهم و آلياتهم من اجل التحرك و بدأ الزحف من منتصف ليل 13 الى 14 ديسمبر 1967 م نحو قيادة الناحية العسكرية الاولى بالبليدة و قد كانت هذه الفيالق قادمة من المناطق التالية:

1- فيلق قادم من من المدية بقيادة معمر.
2- فيلق قادم من مليانة بقيادة عبد السلام.
3- فيلق قادم من تشكيلة دبابات قادم من شلف يقوده العياشي (ضابط من اقارب زبيري).

لتجتمع الفيالق الثلاث بين مدينة العفرون غربا و جسر بورومي شرقا و تضم نحو 1.500 مقاتل و نحو 30 دبابة و عربة مدرعة و عندما ارادت القوات تجاوز الجسر فوجئت بتكديس السيارات و الشاحنات المدنية قد اغلقت الجسر و في الجهة المقابلة زرقيني و هوفمان و لم يكن يفصل القوات على مدينة البليدة سوى 10 كلم لتقع معركة ليست بالطويلة و قد فر الجنود الى الغابات و الاودية المحيطة بالمنطقة و بذلك فشل الانقلاب نظرا لافتقار التمرد او الانقلاب لعنصر المفاجئة و وجود جواسيس وسط قوات زبيري و كذا قيام الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بمنع تزويد الفيالق الخاضعة لسلطة زبيري بالذخائر و الوقود لأنهم كانوا على رأس مديريات التموين و وزارة الدفاع .

---

[1] وردة بوجملين ، **حوار مع العقيد الطاهر زبيري** ، جريدة الشروق ، العدد 4248 ، الجزائر ، جانفي 2014 ، ص 15.

يقول الطاهر زبيري ان حدث 14 ديسمبر 1967 م لم يكن محاولة انقلاب عسكري كما يعتقد الكثيرون لأنه ببساطة لم يكن يسعى للإطاحة ببومدين من السلطة و انما كان الهدف الاساسي منه هو الضغط على بومدين لإعادة الشرعية للبلاد.

ليقوم بعدها العقيد الطاهر زبيري بالهروب الى اوراني ثم البقاء بمنفاه في تونس.[1]

معارضة قايد احمد :

انتقل قايد احمد الى معارضة الرئيس بومدين سنة 1972 م بعد ان عملا معا في هيئة الاركان العامة و مجلس الثورة و من بين الاسباب التي ادت الى معارضته اراد تجسيد فكرة ان الشعب صاحب السيادة و ان حزب جبهة التحرير الوطني هو المسئول على قيادة البلاد و ليس مجلس الثورة و هذا يعارض فكرة بومدين[2] و كذا عدم تحمله السلطة الشخصية لبومدين أي حكمه الفردي الذي تمت بسببه الاطاحة بنظام الرئيس المخلوع احمد بن بلة.

كما حاول بعض السياسيين القدماء العودة الى الساحة وهم : فرحات عباس و بن يوسف بن خدة و حسين لحول و محمد خير الدين الذين اصدروا بيانين سياسيين في افريل 1976 م ينتقدون فيهما سياسة بومدين و التي اعتبروها شيوعية كما اتهموه بالسعي لإثارة حرب مع الاشقاء في المغرب بسبب قضية الصحراء الغربية و هو نفس موقف حزب الثورة الاشتراكية و الذي كان مؤيدا لهم لكن آلت المبادرة الى الفشل حيث قضى عليها بومدين في بدايتها و وضع المعارضين تحت الاقامة الجبرية بحكم سنهم و صودرت بعض اراضي محمد خير الدين و تم تأميم صيدليتي فرحات عباسو بن خدة.[3]

و رفض قايد احمد لمشروع الثورة الزراعية لأن الفلاحين وجدوا صعوبة كبيرة في تطبيق قوانينها نتيجة تعقدها و عدم فهمها إضافة الى عدم تعود الفلاحين على التعاونيات الانتاجية و تعاونيات التسويق فعقدوا صلتهم بالأرض و لم يستفيدوا من ثمار جهدهم و لم يوفروا الاكتفاء الذاتي الغذائي لكن بومدين صمم على ابقاء الثورة الزراعية و نتيجة لمعارضة قايد احمد لبومدين امر بنفيه.[4]

---

[1] منهل سعدي ، **الاوضاع السياسية و الاقتصادية في عهد الرئيس هواري بومدين 1965– 1978** ، مذكرة ماستر تاريخ حديث ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014 ، ص 58.

[2] ابراهيم لونيسي ، حزب ج.ت.و ،المرجع السابق ،ص 34.

[3] رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص 206.

[4] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص

كذلك ظهرت معارضة اسلامية رفضت سياسة بومدين الاشتراكية و اعتبرتها الحاد و من ضمن المعارضين عبد اللطيف سلطاني و محفوظ نحناح ركزت هذه المعارضة الاسلامية على الجانب الديني كما وزعت مناشير في البلاد سنة 1974 م تندد بابتعاد بومدين عن تعاليم الاسلام و تطالب بانتخاب مجلس تأسيسي يضع دستور البلاد عل اساس مبادئ الاسلام.[1]

V. الأهـداف و النتائـج:

لقد برر بومدين قيامه بحركة 19 جوان على الرئيس احمد بن بلة قائلا : " ان احمد بن بلة وقع في العديد من الاخطاء التي كشفها مجلس الثورة " اهمها :

- عدم تكوينه لحزب ثوري يضم كل المناضلين من اجل بناء الجزائر المستقلة على اساس اشتراكي حقيقي.
- حصر حريات المواطنين و القبض عليهم و تعذيبهم بدون مبررات و اسباب فعند سقوط بن بلة كانت السجون تحوي 2.500 سجين قام بومدين بإطلاق سراحهم.
- بعثرة اموال الدولة و الشعب في غير فائدتهم و استخدامها لأغراضه الشخصية السياسية .[2]
- احتكار السلطة لنفسه أي كان يطبق الحكم الفردي على مؤسسات و صلاحيات الوطن.
- السماح للأجانب بالتغلغل داخل مؤسسات الدولة و وضعهم كمستشارين له الذين حاولوا طمس مقومات الشخصية الوطنية و اولها الاسلام.
- ابعاد المجاهدين عن مؤسسات الدولة وزرع الصراع بين حزب جبهة التحرير الوطني و الجيش و خلق الفوضى داخل مؤسسة الجيش وزرع الفتن و تكوين التكتلات العسكرية.
- اتخاذ بن بلة لقرارات عشوائية في تجمعات شعبية.[3]

أما الاهداف التي اعلنها مجلس الثورة فنذكرها كما يلي :

- العمل على وحدة جميع القوى الثورية في الجزائر بجمع جميع المناضلين لأن لهم الحق جميعا في المساهمة في بناء الجزائر.
- عزل كل السياسيين مدعي الزعامة التاريخية عن تخريب ثورة و حياة الشعب الجزائري و الوقوف ضد كل من يقوم بالزعامة الفردية.

---

[1] رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص 207.

[2] لطفي الخولي ، المرجع السابق ،ص 88 -89.

[3] رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص 151-152.

- بناء الجزائر بناءا اشتراكيا حقيقيا
- تطوير الاقتصاد الوطني و العمل على تنميته .
- استرجاع الثروات الوطنية و تأميم الشركات الاجنبية.
- بناء حزب ثوري قائم بذاته يضم كل الطاقات من المناضلين و لا يحل محل مكان الدولة ولا يصبح تابعا لها و يقوم هذا الحزب ببناء النظام الاشتراكي و الديمقراطية الاشتراكية.
- العمل وفق خطة علمية واسعة لنشر التعريب في جميع مجالات مؤسسات الدولة .[1]
- اقرار مبدأ القيادة الجماعية.
- احترام المجلس الوطني و الدستور و الحزب و العمل على نشر الامن و السهر على سير المؤسسات و المرافق العامة.[2]

و من النتائج نذكر :

بنجاح عملية حركة 19 جوان 1965 م الانقلاب العسكري الذي قاده هواري بومدين ضد الرئيس احمد بن بلة و التي اسماها بومدين بـ: " التصحيح الثوري " أي تصحيح مسار الدولة للسير في الطريق الذي وضعته الثورة الجزائرية و تطبيق الحكم الجماعي و ليس الفردي .

نصب هواري بومدين نفسه رئيسا لمجلس الثورة و الحكومة الجزائرية كما قررت المجموعة الانقلابية تجميد و الغاء دستور 1963 م و ميثاق الجزائر 1964 م و اصدرت في 10 جويلية 1965 م امر ايتضمن تأسيس الحكومة بناءا على بيان 19 جوان 1965 م ريثما تتم المصادقة على الدستور و يعتبر مجلس الثورة هو صاحب السيادة.[3]

اطلق على حركة 19 جوان 1965 م ما يسمى بالتصحيح الثوري لاعتبار انها تصحيح لمسيرة الثورة و العمل على التخطيط و الانجاز من اجل بناء دولة جزائرية مستقلة بينما يعتبر البعض ان الجزائر نالت استقلالها بعد احداث 19 جوان 1965 م فقد شرع بومدين في تصفية الارث الاستعماري للوجود الفرنسي في الجزائر من خلال الغاء اتفاقيات ايفيان[4] ،حيث ذكرت جريدة المجاهد في الذكرى التاسعة لحركة 19 جوان التي اعادت قافلة الثورة الى طريقها الصحيح و سارعت الى وضع حد لبوادر الفوضى و التمزق و الانحراف التي كانت تهدد البلد و تهدد استقلاله و لقد تعودت ان

---

[1] لطفي الخولي ، المرجع السابق ،ص 115.

[2] ابراهيم لونيسي ، الصراع السياسي، المرجع السابق ،ص 130.

[3] ابراهيم لونيسي ، حزب ج.ت.و ، المرجع السابق ، ص 21.

[4] عمار بومايدة ، المرجع السابق ،ص 207.

تلقي في كل ذكرى من ذكريات هذا التاريخ قائمة جديدة من المنجزات تلك التي ما فتئت منذ تسعة اعوام تتكاثر و يتسع اطارها و تتعمق جذورها فتغمر جميع مجالات الحياة في بلادنا و تعطي لعبارة التصحيح الثوري مضمونها الثوري الحقيقي على صعيد بناء الاسس القوية لجهاز الدولة و اشاعة النظام و الامن و الاستقرار و اعطاء المحتوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي للاستقلال السياسي و قيادة معركة التنمية الاقتصادية على جبهتين : جبهة تحرير اقتصادنا الوطني من الهيمنة و التبعية الاجنبية و جبهة بناء هذا الاقتصاد على اسس متينة سليمة و تحقيق الانسجام و التكامل في السياسة الداخلية و الخارجية تزكية للخط الثوري العام الذي اختارته الجزائر و التزمت به.[1]

إن المنهج الانقلابي الذي اختاره هواري بومدين و جماعته لم يكن ضد الاشخاص بل كان ضد الممارسات الضعيفة التي كان يرى ان تؤخذ بقوة تبعدها عن كل مظاهر اللامبالاة و التسيب فقد كان بومدين يريد تسييرا ثوريا لكل مظاهر الحياة في الجزائر المستقلة .

سميت الحركة بالتصحيح الثوري الذي كان بحاجة الى تصحيح لأسباب ثلاثة جوهرية:

1- انه كان تصحيحا عسكريا وضع الشعب الجزائري على الهامش.

2- انه اتجه الى الصناعات الثقيلة المصنعة و الشعب يتضور جوعا.

3- انه عالج كل الازمات بمنطق الثورة و بالمنهج السوفياتي.[2]

مما يلاحظ ان المواثيق الوطنية الصادرة بعد حركة 19 جوان 1965 م تمجد الحدث و تعتبره لحظة مميزة جددت فيها الثورة نفسها و عجلت بنزع الطابع الاستعماري عن الاقتصاد و سنت سياسة التوازن الجهوي حيث يذكر انها شرعت في اقامة المؤسسات بصورة منهجية .[3] و تتحدث عن القيادة الثورية التي انبثقت من حركة 19 جوان و ذلك بتبنيها لمطالب الجماهير الاساسية و بلورتها لها و العمل على نزع الطابع الاستعماري عن الاقتصاد و الشروع في اقامة بنيات اشتراكية متينة و هكذا فإن الاسترجاع المنهجي للأراضي و المناجم و المحروقات و التجارة الخارجية و البنوك و شركات التأمين [4]، في حين نلاحظ ان المواثيق تكاد تخلو من التحدث عن فترة حكم الرئيس احمد بن بلة.

---

[1] جريدة المجاهد ، العدد 723 ، الجزائر ،الاحد 23 جوان 1974 ، ص 3.

[2] ابو جرة سلطاني ، المرجع السابق ، ص 41.

[3] حزب ج . ت . و ، **الميثاق الوطني 1986** ، نشر و توزيع قطاع الاعلام و الثقافة و التكوين ، جويلية 1987 ، ص 47.

[4] نفسه ، ص 68.

لم يعتبر هواري بومدين حركة 19 جوان 1965 م انقلابا عسكريا رغم نزول الدبابات الى الشوارع مبررا ذلك بأن من قام بالانقلاب ليس جيشا محترفا قائلا : ((..نحن اولا و اخيرا مناضلين من ابناء الفلاحين و العمال و المثقفين و الوطنيين الشرفاء ملوا السلاح دون تدريب سابق او أي خبرة عسكرية تقليدية و ذلك من اجل قتال المستعمرين من هؤلاء تكون جيش التحرير خلال حرب التحرير و منهم ايضا تكون الجيش الوطني الشعبي و هم الثورة و هم عناصر نضالية ثورية آمنت بالجزائر للجزائريين و تجسيدا لهذا الايمان و تحقيقا له حملوا السلاح باسم الشعب ، و ما قاموا ليعيدوا للشرعية الثورية و مبادئها الشعبية سيادتها الا بعد ان تيقن لهم خطر الانحراف بالثورة التي استشهد في سبيلها مليون و نصف المليون شهيد ، فليس هذا انقلابا عسكريا و انما هو ممارسة ثورية لمسئولياتهم نحو شعبهم ...)) .[1]

و بالنسبة للدبابات فيخبر انها كانت من اجل حفظ الامن و قمع أي حركة تمردية،كما انه في ذلك اليوم كان في الجزائر 600 صحفي يتجولون في جميع انحاء البلاد لتغطية المؤتمر الافريقي الآسيوي و لم يلاحظ أي مظهر او اجراء يتسم بالعسكرية.[2]

انتهت فترة حكم بن بلة و التي امتدت من 1962 م الى 1965 م سنة تنصيب هواري بومدين نفسه رئيسا لمجلس الثورة و رئيسا للجمهورية.

---

[1] لطفي الخولي ، المرجع السابق ، ص 121.

[2] نفسه ، ص 125.

خاتمة

ان التاريخ احد العناصر الاساسية التي تبرز الشخصية الوطنية و تسجل مدى وحدة امتها كذلك هو الامر بالنسبة للجزائر التي تعاقبت عليها عدة احداث من احتلال دام 132 سنة شهدت خلاله مختلف الوقائع و السياسات إلا ان تنمي لدى الشعب الجزائري الوعي بضرورة القيام بالكفاح المسلح الذي كانت نتيجته نيل الاستقلال سنة 1962 م.

لتدخل الجزائر بعدها عهدة جديدة تحت لواء الحرية و الاستقلال لتجد نفسها امام صراع الاخوة على مقاليد السلطة و الذي تعود جذوره الى مؤتمر الصومام 1956 م إلا ان الثورة و تحرير البلاد كان اولى من قيام صراع بين المجاهدين لتعرف الجزائر هذا الخلاف بعد نيل الحرية و خروج المستعمر و بدأ السلطة على التخلص من مخلفات الاستعمار من اجل بناء مجتمع جزائري يخلو من موروثات المستعمر فقد وجدت الجزائر نفسها امام العديد من المعضلات السياسية كالصراع القائم بين قيادات جبهة التحرير و الحكومة المؤقتة لتدخل الجزائر معترك ازمة كادت ان تعصف بالاستقلال عرفت بأزمة صائفة 1962 م لولا تدخل لذوي العقول الراجحة و الواعية لتحد من هذه الازمة و تقوم بإجراء انتخابات شهر سبتمبر 1962 م من اجل تعيين رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة و الذي تقلده احمد بن بلة لتشهد الجزائر فترة حكمه و يكون بذلك اول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة ليقوم الاخير بالعمل على اصلاح الوضع و يقوم ببعض الاجراءات كتأميم اراضي الكولون و اتباع النهج الاشتراكي و تعريب المناهج التربوية و التعليمية و حاول التخلص من التبعية و عمد الى القيام بعدة اصلاحات في مختلف المجالات كالتعليم و الصحة ، إلا ان فترة حكمه شهدت معارضة على قراراته خاصة بعد دستور 1963 م الذي عارضه فرحات عباس و كذا قيام رفيقه ايام الثورة حسين آيت احمد بتشكيل جبهة القوى الاشتراكية و ظهور بعض التمردات و الانتفاضات كانتفاضة القبايل 1963 م و قضية العقيد شعباني 1964 م التي كانت مثار الكثير من التساؤلات و الغموض الى وقتنا هذا ، و في ظل هذه الاحداث و قيام الرئيس احمد بن بلة بالتفرد في قراراته و الارتجالية بها جعلت الضباط حوله و مجموعة من وزرائه بالتخطيط للإطاحة به تحت قيادة العقيد هواري بومدين ليتمكن الاخير من تكوين حركة في 19 جوان 1965 م قامت بإعلان انقلاب عسكري عليه او ما يعرف بالتصحيح الثوري و يوضع الرئيس رهن الاقامة الجبرية الى غاية فترة حكم الشاذلي بن جديد الذي افرج عنه .

لتعرف الجزائر بذلك منعطفا جديدا من الحكم بزعامة الرئيس هواري بومدين الذي نصب نفسه رئيسا للجمهورية 1965 م / 1978 م .

يعتبر الرئيس احمد بن بلة اول من حكم الجزائر بعد استقلالها إلا ان فترة حكمه القصيرة و التي دامت سنتين و نصف و لا يمكن نقده او التقليل من فترة حكمه و التي همشت في دراسات التاريخ لاعتبار ان الجزائر عرفت الاستقرار و التطور فترة حكم الرئيس هواري بومدين

لكن المتمعن في دراسة هذه الفترة يرى انه لا يمكن الجزم بأنه تصحيح لمسار الثورة بقدر ما هو انقلاب على شخص الرئيس احمد بن بلة ، فقد كان الرئيس بومدين يعتبر حركة 19 جوان 1965م عيدا وطنيا و هناك احتفال يقام كل سنة إلا ان جاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و امر بإلغاء الاحتفال بهذه الذكرى بعدم ادراجها ضمن المناسبات الوطنية لأنها تمس بالرئيس السابق احمد بن بلة و تشير الى ان هذه الحركة هي تصحيح لما فسد او خرب خلال فترة حكمه .

الملاحق

الملحق رقم 01 : بيان 19 افريل 1964 م اصدره الشيخ البشير الابراهيمي

317

بيان 16 أفريل 1964*

بسم الله الرحمن الرحيم

كتب الله لي أن أعيش حتى استقلال الجزائر، ويومئذ كنت أستطيع أن أواجه المنية مرتاح الضمير، إذ تراءى لي أني سلمت مشعل الجهاد في سبيل الدفاع عن الإسلام الحق، والنهوض باللغة العربية – ذلك الجهاد الذي كنت أعيش من أجله – إلى الذين أخذوا زمام الحكم في الوطن، ولذلك قررت أن ألتزم الصمت.

غير أني أشعر أمام خطورة الساعة، وفي هذا اليوم الذي يصادف الذكرى الرابعة والعشرين لوفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس – رحمه الله –، أنه يجب علي أن أقطع ذلك الصمت، ان وطننا يتدحرج نحو حرب أهلية طاحنة ويتخبط في أزمة روحية لا نظير لها، ويواجه مشاكل اقتصادية عسيرة الحل.

ولكن المسؤولين – في ما يبدو – لا يدركون أن شعبنا يطمح قبل كل شيء إلى الوحدة والسلام والرفاهية، وأن الأسس النظرية التي يقيمون عليها أعمالهم، يجب أن تنبعث من صميم جذورنا العربية الإسلامية، لا من مذاهب أجنبية.

لقد آن للمسؤولين أن يضربوا المثل في النزاهة وألا يقيموا وزنًا إلّا للتضحية والكفاءة، وأن تكون المصلحة العامة هي أساس الاعتبار عندهم، وقد آن أن يرجع لكلمة الاخوة – التي ابتذلت – معناها الحق، وأن نعود إلى الشورى التي حرص عليها النبي ﷺ.

وقد آن أن يحتشد أبناء الجزائر كي يشيدوا جميعًا «مدينة» تسودها العدالة والحرية، «مدينة» تقوم على تقوى من الله ورضوان.

محمد البشير الإبراهيمي

* بيان أصدره الشيخ في 16 أفريل 1964، ضد الانحراف العقائدي والسياسي في الجزائر.

احمد طالب الابراهيمي ، آثار الامام البشير الابراهيمي ، المصدر السابق ، ص 317.

الملحق رقم 02 : بيان 19 جوان 1965 م

الفصل الأول :

بيـان 19 جوان 1965

ـ أيها الاخوة المواطنون.

ـ أيها الشعب الأبي.

عبندما اندلعت الثورة التحريرية في بلادنا، استجاب لها الشعب بجميع فيئاته، ولم يضع سلاحه الابعد أن أطاح بالاستعمار، واستردت الجزائر حريتها وسيادتها، وانتزعت استقلالها بعد تضحيات جسيمة بلغت مليونا ونصف من الشهداء، وهو أغلى ثمن في التاريخ دفعه شعب في سبيل كرامته وعزته.

ان الخامس من شهر جويلية 1962 كان اليوم الذي وضع فيه الشعب حدا لحقبة من التاريخ أهينت فيها كرامته وديست مقدساته وكادت تمحى فيها معالم شخصيته وقوميته.

غير أن هذا اليوم كان أيضا بداية الأزمة سياسية نتجت عن تناقضات عديدة وحتمية تراكمت طيلة ثمان سنوات من الحرب التحريرية اشرفت فيها البلاد على حافة الهاوية ولم ينقذها من الحرب الأهلية سوى الوطنية النزيهة ووعي المجاهدين المخلصين من أبناء هذا الشعب الأمين، تحدوهم روح التضحية والنضال التي بدأوا بها ثورتهم في غرة نوفمبر 1954. وبالرغم من ذلك فان المشاكل بقيت بل كانت تزداد وتتعقد يوما بعد يوم.

فبعد مرور ثلاث سنوات من استرداد السيادة الوطنية نشاهد بلادنا نهبا للمكائد والدطائس وطعمة للأنانية والاهواء الشخصية، واحتدام الصراع بين مختلف الاتجاهات والتكتلات التي تنشأ الا لخدمة غرض واحد، هو مبدأ فرق تسد.

ان الحسابات الدنيئة، والأنانية السياسية وحب السلطة المتناهي قد بدت في أوضح صورها وأجلى مظاهرها في القضاء على اطارات البلاد وفي المحاولة الاجرامية للنيل من سمعة المجاهدين وكرامة المقاومين، دون اعارة أدنى اعتبار أو تقدير لكفاحهم البطولي، ولماضيهم المجيد.

هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978

سعد بن البشير العمامرة ، المرجع السابق ، ص 69.

غير أن الجيش الوطني الشعبي، المحافظ الأمين لمجد جيش التحرير الوطني، لم ولن يتخلى عن الشعب الذي يستمد منه قوته ووجوده.

ان هذا الجيش لن يتخلى عن الشعب مهما كانت المناورات والأوضاع وتنوع أساليب الخداع.

ان المناظلين الذين قرروا اليوم أن يستجيبوا لندائك الصامت العميق وأن يلبوا دعوتك الملحة، أن هؤلاء المناضلين قد أخذوا على أنفسهم عهدا بأن يعيدوا اليك حريتك المغتصبة وكرامتك المداسة، وما دفعهم الى ذلك الا ايمانهم واقتناعهم بأن الوقت قد حان لكف الشرء ودفع الغدر، حيث أصبح من الضروري الحتمي أن نضع حدا لهذه المأساة المؤلمة.

ان أي مواطن جزائري مهما عظمت مكانته وعلت مسؤوليته لا يمكن أن يدعى بأنه وحده يمثل الجزائر، والثورة الاشتراكية في أن واحد.

ومهما بلغت السلطة من درجة في الفوضى فانه لا يمكن بأية حال من الأحوال لأي كان أن يتصرف في مقدرات الشعب كما لوكانت ملكه الشخصي.

ـ أيها الشعب الجزائري الكريم.

ان قائمة الأخطاء طويلة، وان مغزاها لعميق، فقد أقيم الحكم على تبذير التراث الوطني، والتلاعب بأموال البلاد، وبرجالها، وارتكز في ذلك على الفوضى والكذب والارتجال والديماغوجية.

كما أقيم على التهديد تارة والمساومة تارة زخرى، وحجز الحريات الفردية، وانتهاك الحريات العامة. وقد ابتغى الحكم من الالتجاء الى هذه الاساليب اخضاع فيئة وارهاب أخرى، حتى يستكين اليه الجميع خشية بطشه.

وسرعان ما أصبح الحكم فرديا، ودفنت المؤسسات الوطنية والجهوية التابعة للحزب والدولة، بحيث أصبحت لعبة في يد شخص واحد يفعل بها ما يشاء ويمنح النفوذ لمن يشاء، ويفرض اهواءه على المنظمات والرجال حسب مزاج الساعة وشهوة النفس.

ـ أيها الشعب الجزائري الأبي.

لم يكن صمتك خوفا أو خضوعا للاستبداد كما كان يظن الطاغية الذي عزل اليوم عن

الحكم، فقد اعتقد أنك استسلمت لنوم عميق.

ولكن الأحداث قد برهنت له عكس ذلك، وعلمته أن ثأرك من الذين تحبهم لابد أن يكون في مستوى ثقتك بهم واخلاصك وتأييدك لهم قبل أن ينحرفوا عن الطريق السوي أو يخونوا الأمانة التي وضعتها بين أيديهم.

ـ أيها الشعب الكريم.

لقد تألف مجلس للثورة، وقد اتخذ هذا المجلس جميع التدابير والاحتياطات لضمان النظام وحماية الأمن والسهر على سير المؤسسات القائمة والمرافق العامة وسيعمل مجلس الثورة على تحقيق الشروط اللازمة لاقامة دولة ديمقراطية وجدية تسيرها قوانين تحترم الأخلاق والمثل العليا، وبمعنى أخر دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد وستسير مؤسسات الدولة وانظمة الحزب في كنف الانسجام وفي حدود مسؤولياتها دون أن يقع أي مساس بشرعية الثورة، وسيعكف مجلس الثورة حالما تستتب الأمور وتعود الطمأنينة الى النفوس، سيعكف على تنظيم اقتصاد البلاد، واخراجه من الفوضى التي كان يتخبط فيها.

وهذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق الا بنبذ الخطب الجوفاء وارتجال الوسائل وباختيار السبل الواضحة والمفهومة من الجميع.

وفي هذا الميدان، أكثر من أي ميدان أخر ينبغي احلال النزاهة والإخلاص محل حبالكسب والمثابرة محل الاندفاع المرتجل، وبتعبير أخر ينبغي انتهاج الاشتراكية طبقا لواقع وحقائق البلاد.

ونبذ الاشتراكية الدعائية الفوضوية، وأنه من الواضح أن اتجاهتنا الأساسية لا يمكن التراجع فيها، وأن مكاسب الثورة لا يمكن التخلي عنها.

ومع ذلك يمكن للبلاد أن تخرج من أزمتها الاقتصادية الشاملة التي تجلت في انخفاض مستوى الانتاج، والكساد الواضح في استغلال الأموال واستثمارها، ولا يمكن الخروج من هذه الأزمة الا باتخاذ اجراءات حازمة.

ان النهوض بمجتمعنا لا يمكن أن يتم الا يتمسكنا بمعتقداتنا واحترام تقاليد شعبنا الأصيلة وقيمة الخلقية. وفي هذه المرحلة الجديدة للثورة ينبغي للشعب بأجمعه أن يعمل في ثقة واطمئنان على اعادة الاعتبار الى مؤسساتنا وتدعيم الاستقرار السياسي في ظل الأخوة

ولن تجعلنا اعتبارات السمعة الضخمة ننسى أعمالنا الاساسية، وهي تدعيم استقلالنا الوطني وتنمية اقتصادنا لصالح الطبقات المحرومة أولا وقبل كل شيء، وطبقا لاتجاهات جبهة التحرير الاساسية فان سياستنا الخارجية التي نود أن نجعلها مجدية وواقعية سنستوحي توجيهها باستمرار من المبادىء التي نص عليها برنامج طرابلس وأكدها ميثاق الجزائر.

ـ أيها الاخوة المواطنون.

أن عبء التركة الثقيلة التي خلفها عهد الاستعمار الطويل والتي ضاعفتها ثمانية أعوام من الألآم قد تفاقم بصفة خطيرة نتيجة سياسة الانحلال، وتفكك أجهزة الدولة والتفاؤل الساذج.

وبالرغم من أن الاوا ع لم تبلغ حدا من التدهور الذي لا يقبل العلاج الا أنها وصلت الى حد يثير القلق، وينذر بالخطر ولا يمكن الانطلاق في طريق السلامة والوصول الى مستقبل زاهر الا بتعبئة كافة الطاقات الوطنية حول أهداف الثورة الأساسية.

ولن يتم أي نهوض أو تتحقق أية معجزة الا بالعمل والجد والوحدة ووضوح الأهداف.

ان بلادنا التي عرفت كيف تجتاز المحن والصعوبات عدة مرات لتفرض علينا مرة أخرى أن نرتفع أفرادا وجماعات الى مستوى مسؤولياتنا التاريخية ليكون النصر حليف الثورة الى الأبد.

عن مجلس الثورة ـ هواري بومدين.

البيبليوغرافيا

المصادر :

1.الابراهيمي احمد طالب ، **آثار الامام محمد البشير الابراهيمي** ، ج 5 (1954 - 1964) ، ط.خ ، دار الغرب الاسلامي ، (د.ت) .

2.الابراهيمي احمد طالب ، **من تصفية الاستعمار الى الثورة الثقافية 1962 – 1972** ، تر: حنفي بن عيسى ، ش . و. ن . ت ، الجزائر، (د.ت) .

3.بن خدة بن يوسف ، **شهادات و مواقف** ، ط 1 ، دار الأمة ، الجزائر ، 2007 .

4.بن جديد الشاذلي ، **مذكرات الشاذلي بن جديد ملامح حياة 1929 _ 1979** ، تح: عبد العزيز بوباكير، ج1، دار القصبة ، الجزائر،2011.

5. بورقعة لخضر ،**شاهد على اغتيال الثورة** ، ط 2 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2000 .

6.الديب فتحي ، **عبد الناصر و ثورة الجزائر** ، ط 2 ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1990 .

7.ديغول شارل ، **مذكرات الأمل** ، التجديد 1958 -1962 ، تر : سموحي فوق العادة ، ط 1 ، منشورات عويدات ، بيروت ،1971 .

8.زبيري الطاهر ، **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد اركان جزائري**، تح: مصطفى دالع، الشروق للنشر و التوزيع، الجزائر ، 2011.

9.كريمي عبد الرحمن ، **و منهم من ينتظر مذكرات النقيب سي مراد (عبد الرحمن كريمي)** ، تح: ج. حنفي ، دار الامة ، الجزائر ، 2010 .

10. ميرل روبير ، **مذكرات احمد بن بلة** ، تر : العفيف الاخضر ، منشورات دار الادب ، بيروت ، (د . ت) .

11. مراردة مصطفى ، **مذكرات الرائد مصطفى مراردة ابن النوي** ، تح: مسعود فلوسي ، دار الهدى ، الجزائر ، 2009 .

12. نزار خالد ، **مذكرات اللواء خالد نزار** ، تق : علي هارون ،منشورات الخبر دار النشر شهاب ، الجزائر ، (د.ت) .

13. ستورا بنجامين ، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962– 1988** ، تر: صباح ممدوح كعدان ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق، 2012 .

المصادر باللغة الاجنبية :

1. Abbas Ferhat , **L'Independence confisquée** ,édition , Garnia France ,1984

2. Ibrahimi Ahmed Taleb, **Mémoire d'un Algérien** , Tome 2, édition casbah , Alger , 2008.

المراجع :

1.ابو زكرياء يحي ، **الجزائر من بن بلة الى بوتفليقة** ، نشر الكترونيا ناشري ، يوليو 2003 .

2.تميم آسيا ، **الشخصيات التاريخية** ، دار المسك ، الجزائر ، 2008.

3.حيدوسي غازي ، **الجزائر التحرير الناقص** ، تر: خليل احمد خليل ، ط 1 ، دار الطليعة ، بيروت ،1997.

4. احدادن زهير ، **مدخل لعلوم الاعلام و الاتصال** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991.

5.لراسي جورج ، **الدين و الدولة في الجزائر** ، منشورات القصبة ، الجزائر ، 2009 .

6.بليل نور الدين ، **الاعلام و قضايا الساعة مقلات و دراسات** ، دار البعث للطباعة و النشر ، (د .م .ن) ،1992.

7.بن خرف الله الطاهر ، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962 – 1989** ، ج 2 ، دار هومة ، الجزائر ، 2007 .

8.بن اشنهو عبد اللطيف ، **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962 – 1980** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982 .

9.بن عمر الحاج موسى ، **السياسة النفطية في الجزائر (1952 – 1962)** ، إيفي ميديا للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 .

10. بن يوب رشيد ، **دليل الجزائر السياسي** ، ط 1 ، م .و.ف.م ،وحدة الرغاية ، الجزائر ، 1999 .

11. بهلول محمد بلقاسم حسن ، **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1985.

12. بولسان عبد القادر ، **الحكومات الجزائرية 1962 – 2006** ، ط . خ ، دار هومة ، الجزائر ، 2007.

13. بوعزيز يحي ، **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب** ، ج 1 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2013.

14. بوعزيز يحي ، **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب** ، ج 3، دار الهدى ، الجزائر ، 2013.

15. جرمان عمار ، **الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني و ما بعد الاستقلال** ، دار الهدى ، الجزائر ، 2007 .

16. الخولي لطفي ، **عن الثورة في الثورة بالثورة حوار مع بومدين** ، منشورات التجمع الجزائري البومديني الاسلامي، الجزائر ، 1975.

17. حليم عاطف و حداد ميشال ، **قصة و تاريخ الحضارات العربية تاريخ تونس و الجزائر** ، Int. édito creps ، 1998.

18. حميد عبد القادر ، **فرحات عباس رجل الجمهورية** ، ط .خ ، دار المعرفة ، الجزائر، د. ت.

19. دبلة عبد العالي ، **الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد ، المجتمع ، السياسة)** ، دار الفجر ، القاهرة ، 2004 .

20. درواز الهادي احمد ، **العقيد محمد شعباني الأمل...و الألم...!** ،دار هومة ، الجزائر ، 2009 .

21. زايد مصطفى ، **التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962 – 1980)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، (د .ت) .

22. الزبيري محمد العربي ، **تاريخ الجزائر المعاصر**،ج 2 ،منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1999.

23. زوزو عبد الحميد ، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة** ، دار هومة ، الجزائر ، 2009 .

24. لونيسي ابراهيم ، **حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين الى الرئيس الشاذلي بن جديد** ، دار هومة ، الجزائر ، 2012 .

25. لونيسي ابراهيم ، **الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد بن بلة** ، دار هومة ، الجزائر ، 2007 .

26. لونيسي رابح ، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ** ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2012 .

27. منصور احمد ، **الرئيس احمد بن بلة يكشف عن اسرار ثورة الجزائر** ، ط 2 ، دار الاصالة ، الجزائر ، 2009.

28. مربيعي السعيد ، **التغيرات السكانية في الجزائر 1936–1966** ، م.و.ك ، الجزائر ، 1984 .

29. منقلاتي عبد الله و طافر نجود ، **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية** ، ج 2 ، دار سحنون ، الجزائر .

30. مصالي رشيد ، **هواري بومدين الرجل اللغز** ، تر : فاطمة الزهراء قشي و محمد الاخضر الصبيحي ، دار الهدى ، الجزائر ، (د .ت).

31. مورو محمد ، **الجزائر تعود الى محمد صلى الله عليه و سلم** ، المختار الاسلامي ، القاهرة ، (د . ت) .

32. عباس محمد ، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954–1962)**، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007.

33. العمامرة بن البشير ، **هواري بومدين الرئيس القائد (1932_ 1978)** ، قصر الكتاب ، الجزائر ، 1997 .

34. عماري احمد ، **النظام القانوني للوحدات الاقتصادية في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 .

35. قليل عمار ، **ملحمة الجزئر الجديدة** ، ج 3 ، دار العثمانية ، الجزائر ، 2013 .

36. سلطاني ابو جرة ، **جذور الصراع في الجزائر** ، ط 2 ، دار الامة ، الجزائر ، 1999.

37. السويدي محمد ، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، (د . ت) .

38. شاكر محمود ، **التاريخ الاسلامي 14 التاريخ المعاصر لبلاد المغرب** ، ج 2 ، المكتب الاسلامي ، بيروت ، 1996 .

39. شكري عبد الحميد ، **الاتصال الجماهيري الواقع ...المستقبل** ، العربي للنشر و التوزيع، (د . م .ن) ، (د . ت).

40. هارون علي ، **خيبة الانطلاق او فتنة صيف 62** ، تر : الصادق عماري و امال فلاح ، دار القصبة ، الجزائر ، 2003 .

41. ياغي اسماعيل احمد و شاكر محمود ، **تاريخ العالم الاسلامي الحديث و المعاصر** ، ج 2 ، دار المريخ ، الرياض ، 1993.

القواميس :

1.عاشور شرفي ،**معلمة الجزائر**، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2009 .

2.عاشور شرفي ، **قاموس الثورة الجزائرية 1954 – 1962** ، تر: عالم مختار ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007.

مذكرات :

1.معزة عز الدين ، **فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الاستقلال 1899–1985** ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2005 .

2.غروبة دليلة ، **دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر** ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2010 .

3.منهل سعدي ، **الاوضاع السياسية و الاقتصادية في عهد الرئيس هواري بومدين 1965–1978** ، مذكرة ماستر تاريخ حديث ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014 .

4.شتواح حكيمة ، **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية** ، جامعة الجزائر ، 2000 .

الجرائد و المجلات :

1.جريدة المجاهد ، العدد 634 ، الجزائر ، 1972 .

2. جريدة المجاهد ، العدد 690 ، الجزائر ، 1973 .

3. جريدة المجاهد ، العدد 723 ، الجزائر ، 1974 .

4. بوضياف محمد ، **القوى الاجتماعية و السياسية في الجزائر** ، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة المسيلة ، العدد 2 ، 2012 .

مقالات و حوارات :

1. بوجملين وردة ، **حوار مع العقيد الطاهر زبيري** ، جريدة الشروق ، العدد 4248 ، الجزائر ، جانفي 2014 .

2. الجنيدي و آخرون ، **حوار حول الثورة** ، ج 3 ، موفم للنشر ، الجزائر ، 2012 .

3. عبيدو محمد ، السينما في الجزائر ، متاح على الرابط www.ahewar.org/debat/show.art بتاريخ 2016/04/21 الساعة: 15:20.

المواثيق :

1.حزب ج . ت . و ، **الميثاق الوطني 1986** ، نشر و توزيع قطاع الاعلام و الثقافة و التكوين ، جويلية 1987.

2.ميثاق الجزائر 1964 م ، نشر ج.ت.و ، اللجنة المركزية للتوجيه ، طباعة جريدة النصر، قسنطينة .

مقالات باللغة الاجنبية:

1.historia magazine **guerre d'Algérie déjà Boumediene songe au pouvoir** ,n 311, 1973.

فهرس الموضوعات

الشكر

الإهداء

قائمة المختصرات

مقدمة

الفصل الأول: اوضاع الجزائر بعد الاستقلال 1962 م

I. الاوضاع السياسية 11

1- ازمة صائفة 1962 م 14

2- مشروع طرابلس 18

II. الاوضاع الاجتماعية 22

4- البنية الاجتماعية 25

5- الهجرة 27

6- الوضع القانوني. 28

III. **الاوضاع الاقتصادية** 29

1 – الوضعية الزراعية 32

2- وضع التشغيل غداة الاستقلال 34

IV. الاوضاع الثقافية 36

1- المؤسسات الثقافية 38

2- التعليم 39

3- الصحافة المكتوبة في الجزائر غداة الاستقلال 41

4- السينما 42

5- الاذاعة و التلفزة

الفصل الثاني : احمد بن بلة رئيسا للجزائر

I. التعريف بأحمد بن بلة 45

II. آراء بن بلة

1- رأي بن بلة في اللائكية 49

2- رأيه عن الدولة في عهده 49

3- رأيه في اللغة 50

4- رأيه في حركة 19 جوان 1965 م 50

III. من اقوال بن بلة 51

IV. معالم الدولة اثناء فترة حكمه

1. انتفاضة بلاد القبايل 1963 م 56
2. قضية العقيد شعباني 1964 م 57
3. دستور 1963م 59
4. اصلاحات بن بلة على المستوى الاجتماعي 61
5. ميثاق 1964 م 64

V. علاقات الجزائر خلال عهد احمد بن بلة

1- مع المغرب 67

2- مع تونس 69

3- مع مصر 69

4- مع فرنسا 70

5- مع الحركات التحررية 70

الفصل الثالث: حركة 19 جوان 1965 م احداث و نتائج

I. الخلفيات و الاسباب 73

II. التخطيط 76

III. الحدث 19 جوان 1965 م 82

IV. المؤيدين و المعارضين 85

V. الاهداف و النتائج 91

خاتمة 96
الملاحق 100
البيبليوغرافيا 106
فهرس الموضوعات 114